جامعة الأزهر الشريف
كلية اللّغة العربيّة بالقاهرة
قسم اللّغويّات

ما يجُوزُ لُغَةً لا قِراءةً عِنْد مكّي بن أبي طالب

(عرْضًا، ودِراسَةً، وتقويمًا)

H

مُحمّد إبراهيم حسنين عبد الفتاح
الأستاذ المساعد في قسم اللّغويّات
بكلية اللّغة العربيّة بالقاهرة

ملخص البحث

اسم البحث : " **ما يجوز لغة لا قراءة عند مكي بن أبي طالب عرضًا ودراسة وتقويمًا** " .

يهدف هذا البحث إلى إبراز منهج مكي في رصد هذه الظاهرة ، وهي ما يجوز في اللغة مما تحتمله الكلمة القرآنية من الأوجه الجائزة في قواعدها، لكنه لم يُقْرأ به ؛ لفقده شرْطَ القراءة بها ، وهو صحة الإسناد ، كما يشير إلى بيان أسبابها من الاستطراد ، أو بيان أن الوجه المقروء به هو الأفصح والأرجح دون غيره . وقد أفاد مكي ممن سبقه ، كالفراء وغيره ، وكانت له بصمات واضحة في ذِكْرِ ما يراه جائزًا في اللغة ، وكان يتابع الكوفيين في بعض ما ذهب إليه . وما لم يقرأ به – عندهم – قد يكون لضعفه صناعة ، أو لغة ، آو لضعفه من جهة المعنى ، أو لكونه على غير أفصح الوجهين . وقد يكون مقروءًا به في قراءة أخرى غير هذا الموضع المدروس عند مكي .

ABSTRACT

The Subject:

WHAT IS POSSIBLE IN LANGUAGE BUT IMPOSSIBLE IN RECITATION ACCORDING TO MAKKI BIN ABI TALIB; DISCUSSION, STUDY AND ANALYSIS

The purpose of this research is to highlight Makki's approach in monitoring the issue of possible aspects in language through the Quran by concentrating on words that accept many of the grammatical aspects but one cannot apply them in recitation as they lack the condition of authentic transmission recitation. He also traced them to indicate the reasons of their occurrence due to digression or indicate that the way being recited is the most obvious and most likely .

MakKi benefited from previous scholars such as Al-Afrra and others and had clear marks in indicating what he saw as possible in language. Sometimes, he followed the Kufis in what he indicated.

The impossible in recitation, according to them, may be due to lack of perfectness, language imperfectness, a weakness or lack of clarity. Some of the discussed aspects would be recited in other recitations other than the points that Makki discussed .

F

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ ، أحمدُه حمْدَ الشَّاكرينَ ، والصلاةُ والسلامُ على أشرفِ المرسلينَ ، سيدِنا **مُحمّدٍ** ، وعلى آلِه ، وصحبِه ، والتَّابعينَ لهمْ بإحسانٍ إلى يومِ الدِّينِ .

أمّا بعد ؛

فإن مكِّيَّ بنَ أبي طالبٍ (ت ٤٣٧هـ) هو العَلَمُ القرآنيُّ الخفَّاقُ في سماءِ الدراساتِ الأندلسيةِ في علومِ التفسيرِ ، والقراءاتِ في القرنين الرّابعِ ، والخامسِ الهجريين ؛ إذ كانَ من أوعيةِ العِلْمِ[١] ، غَلَبَ عليه عِلْمُ القرآنِ ، وكانَ من الرَّاسخينَ فيه[٢] ، حتى أصبحَ شيخَ الأندلُسِ ، ومُقْرِئَها ، وناشِرَ عِلْمِ القِراءاتِ فيها[٣] .

أكْثَرَ من التصنيفِ في هذه العلومِ ، وله فيها المصنفاتُ البديعةُ ، والتحقيقاتُ الرائعةُ ، ومن أجَلِّها : كتاباه : (مُشْكِلُ إعْرابِ القرآنِ الكريمِ ، وتفسيرُه (الهدايةُ إلى بلوغِ النهايةِ) اللذان يُمَثِّلانِ الجانبَ التطبيقيَّ في مُصنَّفاتِه ، أفادَ فيهما من سابقيه : كالفرَّاء ، والزَّجَّاجِ ، والنَّحَّاس ، وغيرِهم ، وذكَرَ فيهما عُصَارةَ فِكْرِه وعِلْمِه في هذا المجال .

وقد وجدته كثيرًا ما ينصُّ على أنَّ هذا الوجْهَ (ممّا يجوز في اللّغة ، لكنه لم يُقْرأْ به) ، وقد ظهر هذا عند الكسائي ، والفراء ، والنحاس ، ولكنه زاد عليهم – أيضًا – مواضع كثيرة منها لم ترِدْ عند غيره ؛ ولذا رأيت أن أقوم بدراستها ، وتحليلها ، وإلقاء الضوء عليها ، وذلك لتعلقها بكتاب الله – تعالى – ، ولإظهار مكانة (مكِّيِّ بن أبي طالب) في الدرسِ النحويِّ القرآنيِّ في القرنِ الرّابعِ ، والخامسِ الهجريين ، وأثرِه فيمن بعده .

وقد سميتُ هذا البحثَ : **(ما يجوزُ لغةً لا قراءةً عند مكيِّ بنِ أبي طالبٍ – عرضًا ، ودراسةً ، وتقويمًا)** .

وكانت هناك دراستان سابقتان لهما صلةٌ بموضوعِ هذا البحثِ – على

---

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي ٥٩/١٧ .
(٢) ينظر : طبقات المفسرين للداودي ٢٣١/٢ .
(٣) انظر : العبر للذهبي ١٨٧/٣ ، والنشر لابن الجزري ٣٤/١ .

حسبِ اطِّلاعي – وهما :

١ – ما يجوزُ لغةً لا قراءةً عند الفراءِ والزجاجِ في كتابيهما (معاني القرآن) جمعًا ودراسةً ، رسالة دكتوراه لأحمد بن مُحمّد بن عبد الله هزازي ، جامعة الإمام مُحمّد بن سعود ، ونشرته سلسلةُ الرسائلِ الجامعيَّةِ برقم (١٤٧) ، سنة ١٤٣٩هـ/٢٠١٧م .

درسَ فيه الباحثُ هذه الظاهرةَ عند الفراءِ ، والزجاجِ ، وجمعَ فيه المسائلَ النحويةَ ، والصرفيةَ التي تدخل في إطارِ هذه الدراسةِ ، ودعَا إلى مواصلةِ البحثِ في هذه الظاهرةِ عند العلماءِ بعدهما .

٢ – ما يجوزُ لغةً ولم يُقْرأْ به – دراسةٌ تأصيليةٌ ، لفيصل بن جميل الغزاوي ، بحثٌ منشورٌ في مجلةِ معهدِ الإمامِ الشاطبيِّ للدراساتِ القرآنيةِ ، العدد العاشر ، ذو الحجة ١٤٣١هـ .

ذكَرَ فيه تأصيلاً لمعنى المصطلحِ ، وأسبابِه ، وعلاقتِه بعلمِ القراءاتِ القرآنيةِ .

وقسَّمْتُ هذا البحثَ إلى : تمهيدٍ ، وخمسةِ مباحثَ ، وخاتمةٍ :

ففي **المُقدِّمةِ** ذكرْتُ أهميةَ هذا الموضوعِ ، وأسبابَ اختياره ، والدراساتِ السابقةَ فيه .

وأمّا **التمهيدُ** فعنوانُه : (مكِّيُّ بنُ أبي طالبٍ وما يجُوزُ في غيرِ القراءةِ) .

ثمَّ **المبحثُ الأوّلُ** : (ما قُرِئَ بالرَّفْعِ ، وجَازَ فيه النَّصْبُ) .

والمبحثُ الثّاني : (ما قُرِئَ بالنصبِ ، وجَاز فيه الرفعُ أوِ الجرُّ) .

والمبحثُ الثّالثُ : (ما قُرِئَ بالجَرِّ أوِ الجَزْمِ ، وجازَ فيه الرفعُ والنَّصْبُ) .

والمبحثُ الرّابعُ : (ما يجُوزُ لُغَةً في غيرِ الأَوْجُهِ الإعرابيةِ ممّا يتعلَّقُ بالحَمْلِ ، أو الحذفِ ، ونحوهما) .

والمبحثُ الخامس : (معالمُ منهجِ مكِّيِّ بنِ أبي طالبٍ في دراسةِ ما يجوزُ لغةً لا قراءةً) .

ثم **الخاتمةُ** : وفيها أهمُّ نتائجِ البحثِ ، يليها **فهرسُ الموضوعاتِ** .

هذا ، واللهَ – تعالى – أسألُ أن ينفعَ به ، وأن يرزقَه القَبُولُ ، وأن يجعلَه خالصًا لوجهه الكريم ، إنه نِعْمَ المولى ، ونعم النصير .

a

مَكِّيُّ بنُ أبي طالبٍ ، وما يجُوزُ لغةً في غيرِ القراءةِ

(١) القِراءةُ عند العلماء سُنَّةٌ مُتَّبعةٌ ، لا يجُوزُ أنْ يُقْرأَ إلاّ بما صحَّت روايتُه ، ووافَقَ خطَّ المُصْحفَ – كما صرَّح بهذا مكيٌّ ، وغيرُه[١] .

وللقراءة القرآنية المتواترة ، أو الشاذة شروط ، هي : صحة الرواية ، وموافقة الرسم العثماني ، وموافقة العربيّة ، ولو بوجه من الوجوه ، بالإضافة إلى إجماع القُرّاء[٢] .

وتتناول هذه الدراسة : ما يجوز لغة لا قراءة عند مكي بن أبي طالب ، ويمكن تحديد **مفهوم الجائز من القراءة ممّا لم يُقْرأ به** بأنه هو **(ما تحتمله الكلمة القرآنية من أوجه إعرابية تجوز لغة ، وتصحُّ عربيَّةً ، وتشبه في صورتها القراءات المقروء بها ، وليست منها)**[٣] .

وقد سمّاها ابن عطية بـ (الجائزات) ، وذلك حين اعترضَ على مكي بن أبي طالب ؛ فيقول : " وكثَّر مكيٌّ في هذه الآية بذِكْرِ جائزاتٍ لم يُقْرأ بها "[٤] .

وعلى هذا فإن الجائز من القراءة قد افتقد الشرط الأساسي من شروط قبول القراءة ، وهو : صحة الإسناد[٥] .

(٢) ومكيُّ بنُ أبي طالبٍ[٦] رجُلٌ قرآنيٌّ نذرَ حياتَه للتصنيفِ في علوم القرآن تفسيرًا لألفاظه ومعانيه[٧] ، وشرحًا لمشكل إعرابه[١] ،

---

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٤٨٢/١ ، ٢٦٢/٤ ، والمشكل لمكي ٣٨٨/١ ، وتفسيره ٣٦١/١ .
(٢) انظر في ذلك : الإبانة لمكي ص٥٨ ، والنشر ١٨/١ ، ومنجد المقرئين لابن الجزري ٢٥٢/١ .
(٣) ينظر : ما يجوز لغة ولم يقرأ به ، دراسة تأصيلية لفيصل بن جميل الغزاوي ص١٨ .
(٤) المحرر الوجيز ٣٢/١ ، وذلك في ذكره الأوجه في : ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ . ينظر: المشكل ١٤٥/١ .
(٥) ما يجوز لغة ولم يُقْرأ به – دراسة تأصيلية ص٣٣ .
(٦) وهو : أبو مُحمّد مكي بن أبي طالب حمُّوش بن مُحمّد بن مختار القيسي القيرواني ، ولد سنة (٣٥٥هـ) بالقيروان ، ونشأ بها ، ثم رحل إلى مصر ، ومكة المكرمة ، ثم قرطبة ، كان شيخ الأندلس ، ومقرئها ، وناشر علم القراءات فيها ، مكثرًا من التصنيف ، حسن الفهم والخلق ، مجاب الدعوة ، من شيوخه المبرزين : أبو بكر الأدفوي (ت ٣٨٨هـ) ، وابن غلبون المقرئ (ت ٣٨٩هـ) ، توفي سنة (٤٣٧هـ) بقرطبة ، انظر في ترجمته : معجم الأدباء لياقوت ١٦٧/١٩ ، وإنباه الرواة للقفطي ٣١٣/٣ ، ومعرفة القُرّاء الكبار للذهبي ٣٩٤/١ ، وبغية الوعاة ٢٩٨/٢ ، وطبقات المفسرين للداودي ٣٣٧/٢ .
(٧) وذلك في تفسيره (الهداية إلى بلوغ النهاية) ، حققه مجموعة من الباحثين ، في جامعة الشارقة ، سنة = = ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م ، وهو تفسير ضخم في نحو عشرة آلاف صفحة .

وكشفًا عن وجوه قراءاته[٢] ، وإبانة عن طرقه ورواياته[٣] ، وتعليمًا لقواعده وكيفية تلاوته ، وتبيينًا لناسخه ومنسوخه[٤] .

وقد تناولَ مكيٌّ " ما يجوزُ لغةً لا قراءةً " في تفسيره ، ومُشْكِلِه[٥] ، ونجد أن أكْثرَ هذه المسائل قد درسَها مكيٌّ في كتابه " مُشْكِل إعرابِ القرآنِ " ، وذلك لأنه صنفه قبل تفسيره : " الهداية " .

وكان كثيرًا ما ينصُّ فيهما على أن هذا في الكلام لا في القرآن ، فكانت له طرق في التعبير عن هذا ؛ فنجده يُصَرِّحُ بأن هذا يجوز في الكلام[٦] ، أو هو جائز في الكلام[٧] ، أو الرفع في الكلام جائز[٨] ، أو يقول : إن هذا جائز في غير

---

(١) من مصنفاته :
١ – مشكل إعراب القرآن ، حققه ياسين مُحمّد السواس ، في دمشق ، مجمع اللّغة العربيّة سنة ١٩٧٤م ، ثم حققه حاتم صالح الضامن ببغداد سنة ١٩٧٥م .
٢ – تفسير المشكل من غريب القرآن العظيم ، تحقيق محيي الدِّين رمضان سنة ١٩٧٥م ، وحققه عليّ حسين البواب في مكتبة المعارف بالرياض سنة ١٤٠٦هـ .

(٢) من مصنفات مكي :
١ – الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، بتحقيق محيي الدِّين رمضان ، مؤسسة الرسالة بدمشق ، سنة ١٤٠١هـ/١٩٨١م .
٢ – التبصرة في القراءات ، بتحقيق محيي الدِّين رمضان ، منشورات معهد المخطوطات العربيّة بالكويت ، سنة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

(٣) صنف مكي كتابه (الإبانة عن معاني القراءات) ، بتحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، مطبعة الرسالة سنة ١٩٦٠م ، ثم حققه محيي الدِّين رمضان بدمشق ، دار المأمون للتراث .

(٤) وذلك في مصنفاته الآتية :
١ – الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ، تحقيق أحمد حسن فرحات ، دار عمار بعمان سنة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .
٢ – الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ، تحقيق أحمد حسن فرحات ، دار المنارة بجدة ، ط/٢ سنة ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .
٣ – ومن مصنفاته – أيضًا – : اختصار القول في الوقف على (كلا ، وبلى ، ونعم) ، وتمكين المد في آتى وشبهه ، والياءات المشددة ، وهي رسائل صغيرة حققها أحمد حسن فرحات . انظر : المعجم الشامل للتراث العربيّ المطبوع ٥/١٥٥-١٥٨ . وليس لمكي بن أبي طالب كتب أخرى مطبوعة ، لكن المترجمين ذكروا له مصنفات كثيرة جدًّا ، مفقودة أو مخطوطة، وهذا هو ما سَلِمَ منها من عوادي الزمن حتى الآن .

(٥) وذلك لأنهما يمثلان الجانب التطبيقي لتفسير آي القرآن عنده ، بخلاف غيرهما من مصنفاته التي تتناول جانبًا واحدًا فقط .

(٦) ينظر : مشكل إعراب القرآن ١/٩٠ ، ١٢٠ ، ٢/٥٣٧ ، ٥٤١ ، ٥٤٩ ، ٥٦٢ ، ٥٦٧ ، ٥٧٨ ، ٦٧١ ، ٦٧٧ ، ٦٨٠ ، ٦٩٠ ، ٧٠١ ، ٧٢٥ ، ٩٤٥ .

(٧) المشكل ١/٣٠٢ .

(٨) السابق ١/٢٠٦ .

القرآن[١] ، أو هذا في الكلام لا في القرآن[٢] ، أو يجوز في غير القرآن[٣] ، أو لو كان كان في الكلام لجاز[٤] ، أو لا يُقْرأُ بشيءٍ من ذلك[٥] .

وأحيانًا يورد الوجه الإعرابي الجائز عن غيره ، نحو : " وأجاز بعضهم النصب على الموضع ، وهذا في الكلام لا في القرآن "[٦] ، ومنه قوله : " وأجازا [أي : الكسائي والفراء] في الكلام الرفع على النعت لـ (كتاب) "[٧] ، ويقول ويقول – أيضًا – : " وأجاز النحويون في غير القرآن : (آتتا أكلهما) ، وأجاز الفراء : (كلتا الجنتين آتى أكله) "[٨] .

كما نلحظ أن هناك مواضع كثيرة جِدًّا ، أجازها لغة ، وصرَّح بأنه لم يُقْرأ بها ، مع أنها قراءات شاذة قرئ بها ، وقد وجدتُ أنَّ أغلَبَها كان من قراءة ابن أبي عبلة[٩]، أو قراءة الحسن البصري ، أو أبي رجاء العطاردي ، أو عيسى بن عمر[١٠] ، أو غيرهم[١١].

ولعل هذا لأنه لم يطَّلعْ على هذه القراءات ؛ فقد ندَّت عنه مع موسوعيته وتبحره في هذا المجال ؛ ولذا وقع فيما وقع فيه ، ولا تدخل هذه المواضع في مجال الدراسة ؛ لأنها – كما ذكرنا – قد قرئ بها[١٢] .

بقِيَ أنْ نشيرَ إلى **أنَّ هناك أسبابًا في ذِكْر هذه الأوجهِ الجائزةِ في غيرِ القرآنِ** – عند مكيٍّ – وغيرِه ، منها :

---

(١) المشكل ٤٦٣/٢ .
(٢) تفسير مكي ٥٧٨٠/٩ .
(٣) تفسير مكي ١٥٦/١ .
(٤) المشكل ١٧٨/١ .
(٥) المشكل ٥٩٠/٢ ، إلى غير ذلك من العبارات . وانظر : المشكل ١٥٣/١ ، ١٧٨ ، ٢٩٧-٢٩٧-٢٩٨ ، ٤٦٣/٢ ، ٥٣١ .
(٦) تفسير مكي ٥٧٨٠/٩ .
(٧) المشكل ٦٣٩/٢ .
(٨) تفسير مكي ٤٣٨٠/٦ .
(٩) ينظر : تفسير مكي ١٨١١/٣ .
(١٠) انظر : تفسير مكي ٩٤٠/١ ، ٧٠٢ ، ٣٠٧ ، ٦٥٩ ، ٣٦٥٨/٥ ، والمشكل ٥٤٦/٢ .
(١١) وهي مواضع كثيرة جِدًّا . انظر مثلاً : المشكل ٦٩/١ ، ٧٠ ، ١٢١ ، ١٣٢ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٦٢ ، ٢١٢ ، ٤١٠ ، ٧٠٥/٢ ، ٧٢٧ ، ٧١٢ ، ٧٩٠ . وينظر : تفسيره ٩١٢/١ ، ٩٦٣/٢ ، ٣١٢٣/٤ ، ٤١٧٣/٦ ، ٥٢٤٤/٨ ، ٥٩٥١/٩ .
(١٢) وقد يذكر مكي هذا فيما يتعلق بالأداء القرآني ، كالوقف على نحو : (بناء) المنصوب . انظر : تفسير مكي ١٨٦/١ ، ١٨٧ ، أو الأوجه في (أأنذرتهم) . ينظر : المشكل ١٤٥/١ ، ووصل ميم (الرحيم) بـ (الحمد) في أوّل الفاتحة . ينظر : تفسير مكي ٩٩/١ .

١ - أنه قد يذكر هذه الأوجُهَ الجائزةَ من باب الاستطراد في الحديث ، وذلك بعد أن يأتيَ على ما في القراءة القرآنية ، وبعد أن يفْرُغَ من بيانِ معانيها ، وأوْجُهِهَا الجائزةِ فيها .

٢ - الاهتمام ببيان الأوجه الإعرابية لألفاظ القرآن الكريم ، والحرص على حماية القرآن العظيم أن يُقرأَ بغير ما قرئ به .

٣ - أن في هذا شحذًا للذهن ، وإظهارًا للملكات النحوية ، والمهارات الإعرابية ، وتعليمًا للشُّداة ، وغيرهم .

٤ - كما أنَّ فيه بيانًا لأبلغيَّةِ القراءة القرآنية سواء أكانت متواترةً أم شاذةً ، وإبرازًا للبَوْنِ الشاسعِ بين المقروءِ به ، وغيرِه من جهةِ الصناعةِ النحويةِ ، أو المعنى[١] .

(١) ينظر في ذلك : ما يجوز لغة ولم يقرأ به - دراسة تأصيلية ص٢٣-٢٩ .

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

ما قُرِئَ بالرَّفع ، وجاز فيه النصبُ

(١) ما قرئ بالرفع من المصادر ، وجاز نصبه .

وردت بعضُ المصادر مرفوعةً على الابتداءِ ، أو غيرِه ، وأجاز مكيٌّ فيها النصبَ ، وكان بعضُها مصادرَ لا أفعالَ لها ، وبعضُها مصادرَ جاريةً على أفعالها ، وذلك في مواضع ، هي :

١ - ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ﴾[١] .

قال مكي : " قَوْله : ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ ﴾ : ابْتِدَاءٌ ، وَخبرٌ ، وَيجوزُ نصبُ ﴿ وَيْلٌ ﴾ بفعلٍ مُضْمرٍ على معنى : (ألزمهم الله ويلاً) "[٢] .

أي : أن القراءة جاءت برفع ﴿ وَيْلٌ ﴾ على أنه مبتدأ ، وجاز الابتداء به ، وإن كان نكرة ؛ لأنه دعاء عليهم ، والدعاء من المسوغات[٣] ، والخبر بعده هو قوله : ﴿ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ﴾ ؛ فيتعلق بمحذوف[٤] .

و﴿ وَيْلٌ ﴾ بمعنى : الفضيحة ، والحسرة ، وهو مصدرٌ لا فِعْلَ له من لفظِه[٥] ، والاختيارُ في هذا المصدرِ إذا كان مفردًا هو الرفعُ على كُلّ حالٍ عند مكيٍّ – كما في هذه الآية الكريمة[٦] – ؛ لأنه يقتضي الوقوع[٧] .

وأجاز مكيٌّ النصبَ على أنه مفعول به لفعل محذوف وجوبًا من غير لفظ المصدر ، ولا يجوز إظهار هذا الفعل ، والتقدير : (ألزمهم الله ويلاً) ، وذلك لأن هذه المصادر جُعِلتْ بدلاً من اللفظ بالفعل ، وهو ممّا لم يُقْرأ به .

وهذا الوجهُ جائزٌ عند جمهورِ النحويين من حيثُ الصناعةُ النحوية ؛ فقد

---

(١) سورة البقرة – من الآية ٧٩ .

(٢) مشكل إعراب القرآن ١٠١/١ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ١٦٠/١ ، وبحر العلوم ٦٧/١ ، وتفسير القرطبي ٢٢٢/٢ ، والدر المصون ٤٤٩/١ ، وتفسير ابن كثير ٣١٢/١ .

(٤) ينظر : معاني القرآن للأخفش ١٢٢/١ .

(٥) ومثله : (ويحٌ ، وويْسٌ ، ووَيبٌ) . انظر : الدر المصون ٤٤٩/١ ، وروح المعاني ٢٦٥/٢ .

(٦) الهداية ٣٢٢/١ .

(٧) فإن كانت هذه المصادرُ مضافةً حسُنَ فيها النصبُ ، كقوله تعالى : ﴿ وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا۟ ﴾ (طه : ٦١) ، ولا يجوز غير النصب عند بعضهم . ينظر : الهداية ٣٢٢/١ ، والبحر المحيط ٤٣٦/١ ، وروح المعاني ٢٦٥/٢ ،

أجازه الفراءُ ، والأخفشُ ، والزجَّاجُ ، والنحَّاسُ ، والجوهريُّ ، وابنُ عطيةَ ، والعكبريُّ ، ووافقهم أبو حيَّانَ ، وابنُ مخلوفٍ الثعالبيّ[١] .

وجعَلَ سيبويهِ النصبَ فيه قبيحًا ؛ لأنه يُوجِبُ إذا ابتُدئَ بنحوِ : (ويْل) أنْ يكونَ مرفوعًا[٢] ، وإنما صحَّ فيه النصْبُ ؛ لأنه على معنى الدعاءِ[٣] ، ولم يجعلْه سيبويهِ دعاءً[٤] ؛ لأنه قبيحٌ في اللفظِ .

وما جاءت به القراءةُ هو الأرجحُ ؛ لأنَّ (ويلاً) ، ونحْوَه إذا لم يكُنْ مضافًا فإنه يُعْربُ إعرابَ المبتدأ ، ويُخْبرُ عنه بلامِ الجَرِّ – كما في هذه الآية ، ومثلها : ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾[٥] .

هذا من جهة الصناعة النحوية ، أمّا من حيث المعنى فقد بيَّن النحويون الفرق بين (ويلٌ لهم) ، و(ويلاً لهم) ؛ إذ هو على الرفع جملةٌ اسميةٌ تدلُّ على ثبوتِ الويل لهم ، ودوامِه ، أمّا على النصبِ فهو يدلُّ على مجرَّدِ الفعلِ[٦] ، قال الزمخشريُّ مبيّنًا أبلغيةَ هذا الوجهِ : " هو في أصله مصدرٌ منصوبٌ سادٌّ مسدَّ فعلِه ، ولكنَّه عُدل به إلى الرفع ؛ للدلالة على معنى ثبات الهلاك ، ودوامه للمدعوِّ عليه "[٧] .

٢ – ﴿ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ ﴾[٨] .

قال مكي : " قَوْله : ﴿ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ ﴾ : ابْتِدَاء ، وَالْخَبَر مَحْذُوف ، تَقْدِيره : (فَعَلَيْكُم إمساك) ، وَمثله : ﴿ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾[٩] ، وَلَو نُصب على

---

(١) كما نقله القرطبي عن الأخفش ، وذكره السمين الحلبي عن العكبري . انظر : معاني القرآن للفراء ١٠٩/١ ، وللأخفش ١٢٥/١ ، وللزجاج ١٦٠/١ ، وإعراب القرآن ٢٤٠/١ ، وبحر العلوم ٦٧/١ ، والصحاح ١٨٤٦/٥ ، والمحرر الوجيز ١٧٠/١ ، والتبيان ٨١/١ ، وتفسير القرطبي ٢٢٢/٢ ، والبحر المحيط ٤٣٦/١ ، والدر المصون ٤٤٩/١ ، وتفسير القرآن العظيم ٣١٢/١ ، والجواهر الحسان ٢٦٨/١ .

(٢) الكتاب ٣٣٤/١ ، وعبارة الجرمي تُوهم وجوب الرفع في هذه المصادر المقطوعة عن الإضافة . ينظر : الدر المصون ٤٤٩/١ .

(٣) ينظر : المحرر الوجيز ١٧٠/١ ، وتفسير القرطبي ٢٢٢/٢ .

(٤) الكتاب ٣٣٤/١ .

(٥) سورة المطففين – الآية ١ . ينظر : التحرير والتنوير ٥٧٦/١ ، وإعراب القرآن وبيانه ١٣٣/١ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه ١٦٠/١ ، ومفاتيح الغيب ١٥٠/١ .

(٧) الكشاف ٢٨٧/٦ ، ط/ العبيكان ، في الآية ١٥ من سورة المرسلات .

(٨) سورة البقرة – من الآية ٢٢٩ .

(٩) سورة البقرة – من الآية ٢٢٩ .

الْمصدر فِي غير الْقُرْآن لجَاز "[١] .

أي : أنه يجوز في هذه الآية أن يكون منصوبًا على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف ، تقديره : (فأمسكوهن إمساكًا بمعروف) ، وهو ممّا لم يُقْرأ به ؛ إذ قد وردت القراءة برفع ﴿إِمْسَاكٌ﴾ على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، أي : (فَعَلَيْكُم إمساك) ، وهو الوجه الذي ذكره مكي[٢] ، أو يكون مبتدأ لخبر محذوف ، والتقدير : (فإمساك بمعروف أمْثَلُ وأحْسَنُ)[٣] .

والوجهُ الذي أجازه مكيٌّ سبقه إليه : الزجَّاجُ ، والنحَّاسُ ، وتبعهم القرطبيُّ[٤] .

وذهبَ مكيٌّ في تفسيره إلى أنَّ الاختيارَ في هذه المصادرِ الجاريةِ على الفعل : النصبُ على المصدر ، ويجوز الرفع على الابتداء ، إذا كانت هذه المصادر نكرة – كما في هذه الآية الكريمة –[٥] .

ولست أوافقه على تقديم وجه النصب على الرفع دائمًا ؛ لأن تقديم وجه إعرابي على آخر إنَّمَا يُرْجع فيه إلى السياق الذي يحدد المعنى المراد ، والرفع في ﴿إِمْسَاكٌ﴾ – هنا – هو الأرجح الذي جاءت عليه القراءة ، وإنما كان كذلك ؛ للدلالة على الدوام ، وعلى أنها ليست حالةً موقوتةً بزمانٍ[٦] ؛ ولذا كان الرفْعُ أفصحَ من النصبِ – عند ابن جريرٍ – ؛ لأن الرفعَ فيما يكون فرضًا عامًّا[٧] ، قال ابن عطية : " وهذا سبيلُ الواجباتِ ، كقوله تعالى : ﴿فَإِمْسَاكٌۢ بِمَعْرُوفٍ﴾[٨] ، وأما المندوبُ إليه فيأتي منصوبًا ، كقوله تعالى : ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾[٩] .

---

(١) المشكل ١٣٠/١ .
(٢) السابق نفسه .
(٣) تفسير القرطبي ٥٧/٤ .
(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣٠٧/١ ، ٢٤٩ ، وإعراب القرآن ٣١٣/١ ، والمشكل ١٣٠/١ ، وتفسير القرطبي ٥٧/٤ .
(٥) الهداية ٣٢٢/١ ، وقد قرئ بالنصب في آية شبيهة بها ، وهي ﴿ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ (البقرة : ١٧٨) ؛ فقد قرأ ابن أبي عبلة بالنصب : ﴿فَٱتِّبَاعًا﴾ ؛ إذ التقدير : (فليتبع اتباعًا) . ينظر : المحرر الوجيز ٢٤٦/١ .
(٦) انظر : معاني النحو ١٤٨/٢ .
(٧) جامع البيان ١١١/٣ .
(٨) سورة البقرة – من الآية ٢٢٩ .
(٩) سورة مُحمّد – من الآية ٤ . ينظر : المحرر الوجيز ٢٤٦/١ .

٣ - ❁ : ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ﴾[١] .

قال مكيٌّ : " ﴿ٱلْحَقُّ﴾ نعت لـ ﴿ٱلْوَزْنُ﴾ ... وَيجوز نصب ﴿ٱلْحَقَّ﴾ على الْمصدر ، و﴿يَوْمَئِذٍ﴾ خبر ﴿ٱلْوَزْنُ﴾ "[٢] .

وينبني كلام مكي على أن ﴿ٱلْوَزْنُ﴾ : مبتدأٌ ، وخبرُه هو الظرفُ ، أي : (الوزنُ كائنٌ ، أو مستقِرٌّ يومئذ)[٣] ، و﴿ٱلْحَقُّ﴾ نعت لـ ﴿ٱلْوَزْنُ﴾ ، والتقدير : (الوزن الحقّ في ذلك اليوم)[٤] .

وأجاز مكي النصب في ﴿ٱلْحَقَّ﴾ على أنه مصدر ، والتقدير : (أحُقُّ الحقّ) ، وهو ممّا لم يُقْرأ ، وقد سبقه على ذلك : الفراء ، والنحاس ، وتبعهم القرطبي[٥] .

وذهب السمينُ إلى أنه لا داعيَ لهذا الوجهِ ، ولا حاجةَ إليه[٦] ، **وهذا وهذا هو الصحيح في رأيي** ؛ لأن الوجهَ الأرجحَ هو رفعُ ﴿ٱلْحَقُّ﴾ نعتًا لما قبله ، أو خبرًا لمبتدأ محذوف ، وهي جملةٌ اسميةٌ ، والتعبير بها يدلُّ على الثبوتِ ، والاستمرارِ ، والدوامِ ، أمّا الوجهُ المرجوحُ الذي لم يُقْرأ ففيه قطعٌ للكلمةِ عمَّا قبلها ، مع أنَّ الكلامَ متصلٌ بما قبله .

(٢) جواز نصب الاسم النكرة الواقع بعد (إذا) الفجائية في ❁ :

---

(١) سورة الأعراف – من الآية ٨ .

(٢) المشكل ٢٨٢/١ .

(٣) وهذا هو مذهب الجمهور ، خلافًا للأخفش ، وفي الآية أوجه إعرابية أخرى ، انظرها في : غرائب التفسير ٣٩٧/١ ، ومفاتيح الغيب ٢٠٢/١٤ ، والدر المصون ٢٥٥/٥ ، ٢٥٦ .

(٤) ينظر : الكشاف ٨٨/٢ ، والبحر المحيط ١٤/٥ ، وغرائب القرآن ٢٠٢/٣ ، والبحر المديد ١٩٩/٢ ، وإعراب القرآن وبيانه ٣٠٤/٣ ، ٣٠٥ .

أو يكون ﴿ٱلْحَقُّ﴾ خبرًا لمبتدأ محذوف ، كأنه جواب سؤال مقدر من قائل يقول : (ما ذلك الوزن ؟) فقيل : هو الحقّ ، لا الباطل . ينظر : جامع البيان ٦٧/١٠ ، والحجة للفارسي ٢٩/١ ، والتفسير البسيط ٢٣/٩ ، والتبيان ٥٥٧/١ ، ونظم الدرر ٣٥٩/٧ ، والعذب النمير ٧٠/٣ .

ويجوز أن يكون ﴿ٱلْحَقُّ﴾ بدلاً من الضمير المستكن في الظرف . ينظر : مشكل مكي ٢٨٢/١ ، وشرح اللمع للباقولي ٣٠١/١ ، والدر المصون ٢٥٥/٥ ، وروح المعاني ٢٤/٩ .

(٥) معاني القرآن ٤٣/٢ ، وإعراب القرآن ١١٥/٢ ، والمشكل ٢٨٢/١ ، وتفسير القرطبي ١٥٦/٩ .

(٦) الدر المصون ٢٥٦/٥ .

﴿فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ﴾[١] .

قال مكي بن أبي طالب : " قَوْله : ﴿فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ﴾ ، ﴿إِذَا﴾ للمفاجأة بِمَنْزِلَة قَوْلك : (خرجت فَإِذا زيد قَائِم) ، وَيجوز نصب ﴿ثُعْبَانٌ﴾ ، و(قائم) على الْحَال ، و﴿إِذَا﴾ خبر الابْتِدَاء "[٢] .

أي : أنه يجوز في الاسم النكرة بعد (إذا) الفجائية ، وهو ﴿ثُعْبَانٌ﴾ أن يكون منصوبًا على الحال ، وهو ممّا لم يُقْرأ به .

و(إذا) الفجائية لا تحتاج لجواب ، ومعناها الحال لا الاستقبال ، كما في ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾[٣] . وتختصُّ بالجملة الاسمية بعدها على الصحيح[٤] ، فإذا جاء بعد المبتدأ المرفوع نكرة ؛ كما في هذه الآية الكريمة – فإنه يجوز فيها وجهان :

الأوّل : رفع ﴿ثُعْبَانٌ﴾ على أنه خبر المبتدأ ﴿هِيَ﴾ ، و﴿إِذَا﴾ الفجائية ظرف مكان على الصحيح[٥] ، و﴿ثُعْبَانٌ﴾ هو الناصب لـ ﴿إِذَا﴾ ، كما تقول : (خرجت فإذا زيد قائم) فإن (إذا) المفاجأة منصوب فيها بالخبر (قائم)[٦] . وهذا هو المقروء به في هذه الآية الكريمة ، ولم يقع الخبر مع (إذا) الفجائية في التنزيل إلاّ مُصرَّحًا به ، كقوله تعالى : ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ﴾[٧] .

---

(١) سورة الآعراف – من الآية ١٠٧ .
(٢) مشكل إعراب القرآن ٢٩٧/١ ، ٢٩٨ .
(٣) سورة طه – من الآية ٢٠ .
(٤) المغني ٤٨/٢ ، ٥٢ .
(٥) وهو مذهب المبرد ، والفارسي ، والصيمري ، والعكبري ، وينسب إلى سيبويه ، ودليلهم على ذلك : وقوعها خبرًا عن الجثة ، نحو : (خرجت فإذا زيدٌ) ، ويجاب عن ذلك بأنه على حذف مضاف ، والتقدير : (فإذا حضور زيد) . انظر : الجنى الداني ص٣٧٣ ، ٣٧٤، وينظر : المقتضب ٢٧٤/٣ ، والأزهية ص٢٢٠ ، وغرائب التفسير ٤١٥/١ ، والتبصرة للصيمري ٣١١/١ ، وإيجاز البيان ٣٣٨/١ ، والتبيان ٤٩٧/١ ، ٥٨٦ .
وذهب الزجاج ، والأخفش الأصغر ، وابن عطية ، وينسب لسيبويه – أيضًا – إلى أنه ظرف زمان . ينظر : المحرر الوجيز ، والجنى الداني ص٣٧٣ ، ٣٧٤ ، وروح المعاني ١٦٥/٨ .
وذهب الأخفش ، والكوفيين إلى أنها حرف . ينظر : البحر المحيط ١٣٠/٥ ، والدر المصون ٤٠٦/٥ ، والمغني ٤٩/٢ ، واللباب لابن عادل ٣٥٠/٩ .
(٦) ينظر : الأمالي الشجرية ٣٤٩/١ ، والتبصرة والتذكرة ٣١١/١ ، والجنى الداني ص٣٧٧ ، والمغني ٥٣/٢ .
(٧) سورة الأنبياء – من الآية ٩٧ . انظر : المغني ٥٢/٢ .

ونلحظُ – هنا – أنَّ مكيَّ بن أبي طالب يذهبُ إلى أن (إذا) الفجائية ظرفُ مكانٍ[١] ، ولسنا بحاجة – على وجه الرفع في ﴿ثُعْبَانٌ﴾ – إلى أن نقول : إن (إذا) كانت خبرًا عن جثة – كما يرى ابن عطية[٢] ؛ لأن المبتدأ هو ضمير الغائب ﴿هِيَ﴾ ، وخبره : ﴿ثُعْبَانٌ﴾ ، وليس (إذا) الفجائية[٣] .

الثّاني : نصب ﴿ثُعْبَانٌ﴾ على أنه حالٌ ، و﴿هِيَ﴾ مبتدأ ، والخبر ﴿إِذَا﴾ المفاجأة على القول بأنها ظرفُ مكانٍ ؛ لأنَّ ظروفَ المكانِ يجوزُ أنْ تكونَ خبرًا عن الجُثَّةِ[٤] .

وهذا الوجهُ جائز صحيح من حيث الصناعة النحوية ، لكنه لم يُقْرأ به في هذه الآية الكريمة ، وقد أجازه المبرد ، والنحاس ، ومكي ، وابن هشام ، وغيرهم[٥] .

وإنما جاز فيه النصب على الحال ؛ لأن معناها عند الكسائي : (فاجأته)[٦] ، قال المبرد : " فَلَو قلت على هَذَا : (خرجت فَإِذا زيدٌ قَائِمًا) ، كَانَ جَيِّدًا ؛ لأَن معنى (فَإِذا زيد) أي : (فَإِذا زيد قد وافقنى) "[٧] .

ومما يدلُّ على صحةِ هذا الوجهِ الإعرابيِّ: أنه جاء هذا النصبُ في آيةٍ أخرى شبيهةٍ بها ، وهي ﷺ : ﴿فَإِذَاهُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾[٨] ؛ إذ قرأ زيد ابن عليّ : ﴿قِيَامًا﴾[٩] بالنصب على الحال ، والمبتدأ : ﴿هُمْ﴾ ، وخبره الظرف

---

(١) مشكل مكي ٢٩٧/١ ، ٢٩٨ .
(٢) المحرر الوجيز ٤٣٦/٢ .
(٣) انظر رد أبي حيان عليه في : البحر المحيط ١٣٠/٥ ، والدر المصون ٤٠٦/٥ .
(٤) مشكل مكي ٢٩٧/١ ، ٢٩٨ ، والتبصرة ٣١١/١ ، والأمالي الشجرية ٣٤٩/١ ، ٣٥٠ ، وشرح ابن يعيش ٩٨/٤ .
وذهب المالقي في رصف المباني ص٦١ إلى أن الخبر محذوف ؛ لدلالة المفاجأة عليه ، والتقدير : (مارٌّ ، ولاقٍ) ، ونحوهما .
ويجوز عند المرادي في الجنى الداني ص٣٧٧ ، والمغني ٥٣/٢ أن تقدر (إذا) خبرًا ، ويجوز تقدير (إذا) خبرًا عن الجثة على القول بأنها ظرف زمان ، وذلك بتقدير حذف مضاف ، أي : (خرجت فإذا حضور الأسد) ، كما في نحو : (خرجت فإذا الأسد) ؛ إذ التقدير : (فإذا حضور الأسد) .
(٥) المقتضب ٢٧٤/٣ ، وإعراب القرآن ١٤٢/٢ ، ومشكل مكي ٢٩٧/١ ، ٢٩٨ ، والمغني ٥٣/٢ .
وانظر : التبصرة والتذكرة ٣١١/١ ، والأمالي الشجرية ٣٤٩/١ ، ٣٥٠ ، وشرح ابن يعيش ٤/ ٩٨ ط . المنيرية ، ورصف المباني ص٦١ ، والجنى الداني ص٣٧٧ .
(٦) إعراب القرآن ١٤٢/٢ .
(٧) المقتضب ٢٧٤/٣ .
(٨) سورة الزمر – من الآية ٦٨ .
(٩) ينظر : إعراب القراءات الشواذ ٤١٥/٢ ، والدر المصون ٢٥/٦ ، ومعجم القراءات للخطيب

﴿إِذَا﴾ الفجائية[١] .

وهذان الوجهان جائزان في الاسم النكرة الواقع بعد (إذا) الفجائية[٢] ، فأمّا إذا كان هذا الاسم معرفة فالصحيح أنه لا يكون منصوبًا ؛ لأن الحال لا يكون معرفة[٣] .

(٣) جواز النصب في ﴿ءَايَٰتُ﴾ من ﴿تِلْكَ﴾ : ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ نَتْلُوا۟ عَلَيْكَ مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ وَفِرْعَوْنَ﴾[٤] .

قال مكي بن أبي طالب : " ﴿تِلْكَ﴾ فِي مَوضِع رفع ، بِمَعْنى : (هَذِه تِلْكَ) ، و﴿ءَايَٰتُ﴾ بدل مِنْهَا ، وَيجوز فِي الْكَلَام آن تكون ﴿تِلْكَ﴾ فِي مَوضِع نصب بـ ﴿نَتْلُوا۟﴾ ، وتنصب ﴿ءَايَٰتُ﴾ على الْبَدَل من ﴿تِلْكَ﴾ "[٥] .

أي : أنه يجوز في غير القرآن أن يكون ﴿تِلْكَ﴾ : ﴿تِلْكَ﴾ منصوبًا على أنه مفعول به مقدم للفعل ﴿نَتْلُوا۟﴾ ، و﴿ءَايَٰتُ﴾ – على هذا – منصوب على البدل من المفعول به ﴿تِلْكَ﴾ ، وقد أجاز ذلك : النحاس ، ومكي ، والقرطبي ، والشوكاني[٦] ، وهو ما لم يقرأ به أحد ، وإنما الوجه فيه هو أن يكون قوله : ﴿تِلْكَ﴾ مرفوعًا على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، أي : (هذه تلك) ، و﴿ءَايَٰتُ﴾ بدل مرفوع منها[٧] ، أو يكون ﴿تِلْكَ﴾ مبتدأ ، و﴿ءَايَٰتُ﴾ خبر المبتدأ[٨] .

وأمّا عن مفعول ﴿نَتْلُوا۟﴾ فهو محذوف ، دلّت عليه صفته ، وهي قوله : ﴿مِن نَّبَإِ

للخطيب ١٨٩/٨ ، ١٩٠ .

(١) أو يقدر الخبر محذوفًا ، أي : (فإذا هم مبعوثون) أي : موجودون قيامًا .[البحر المحيط ٤٢٣/٧] .

(٢) انظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢٠٨/١/١ .

(٣) نحو : (فإذا عبد الله القائم) برفع (القائم) .[الأمالي الشجرية ٣٥٠/١].
أمّا الكوفيون فيذهبون إلى أن المعرفة (القائم) ينصب أيضًا ، وهي المسألة الزنبورية المشهورة بين سيبويه والكسائي . انظر في تخريجها : الإنصاف ٧٠٤/٢ ، واللباب للعكبري ٤٩٨/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٦٠/٢ ، ١٦٩/٣ ، ١٧٠ ، وشرح الرّضيّ ١٩٤/٣ ، وحاشية الأمير ٨٣/١ ، ٨٤ .

(٤) سورة القصص – الآية ٢ ، ومن الآية ٣ .

(٥) مشكل إعراب القرآن ٥٤١/٢ .

(٦) إعراب القرآن ٢٢٧/٣ ، ومشكل إعراب القرآن ٥٤١/٢ ، وتفسير القرطبي ٢٢٨/١٦ ، ٢٢٩ ، وفتح القدير ١٨٢/٤ .

(٧) ينظر : الكتاب الفريد ١١٨/٥ .

(٨) فتح القدير ١٨٢/٤ .

﴿مُوسَىٰ﴾ ، تقديره : (نتلو عليك شيئًا كائنًا من نبأ موسى) ، والجار والمجرور ﴿مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ﴾ متعلق بمحذوف صفة لمفعول ﴿نَتْلُواْ﴾ المحذوف[١] ، وهو مذهب العكبري ، واختاره الطاهر بن عاشور[٢] ، و﴿مِن﴾ للبيان على تقدير المفعول ، أو للتبعيض[٣] ، ، ويجوز أن تكون ﴿مِن﴾ زائدة على مذهب الأخفش ، أي : (نتلو عليك نبأ موسى)[٤] موسى)[٤] ، فقوله : ﴿نَّبَإِ﴾ مجرور لفظًا مرفوع محلاً مفعول لـ ﴿نَتْلُواْ﴾[٥] .

وبهذا يتضح لنا أن مفعول الفعل ﴿نَتْلُواْ﴾ محذوف دلّ عليه السياق ، وهو قوله : ﴿مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ﴾ ، تقديره : (نتلو عليك شيئًا أو كلامًا) ، وأمّا نصب ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ﴾ على أنه مفعول به تقدم على فعله ﴿نَتْلُواْ﴾ ، **فهو وجهٌ ضعيف لم يُقْرأ به** ؛ لأن الآية بُنيت من أوّل الأمر على الرفع ، كما يدل عليه تركيبها ، وبخاصة أن الجملة الاسمية ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ﴾ تدل على الثبوت الذي يناسب معنى الآية ، بخلاف الجملة الفعلية التي تدل على التجدد ، وهو غير مرادٍ هنا .

(٤) وقوع المصدر المؤول اسمًا لـ ﴿كَانَ﴾ ، أو خبرًا لها في ﷺ : ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَٰهُمْ﴾[٦] .

قال مكي بن أبي طالب : " فأمّا من قَرَأَ ﴿أَنَّا﴾ بِالْفَتْح[٧] ، فإنه جعلَ ﴿كَيْفَ﴾

---

(١) الدر المصون ٦٤٩/٨ ، وروح المعاني ١٠٥/٢٠ .
(٢) التبيان ١٠١٦/٢ ، والتحرير والتنوير ٦٥/٢٠ .
(٣) فتح القدير ١٨٣/٤ ، وروح المعاني ١٠٥/٢٠ ، والتحرير والتنوير ٦٥/٢٠ .
(٤) والأخفش يجيز زيادتها في الإثبات . انظر : معاني القرآن ٩٨/١ ، ٢٥٤ ، والتبيان ١٠١٦/٢ ، والدر المصون ٦٤٩/٨ .
(٥) روح المعاني ١٠٥/٢٠ . وأجاز الزمخشري أن تكون ﴿مِن﴾ اسمًا بمعنى : (بعض) ؛ فجعلها مفعولاً للفعل ﴿نَتْلُواْ﴾ . ينظر : الكشاف ٤٨١/٤ ، والتحرير والتنوير ٦٥/٢٠ .
وذهب الشهاب الخفاجي في حاشيته على البيضاوي ٦٢/٧ إلى أن جعْل الحرف مفعولاً لا يوافق القواعد النحوية ، فإمّا أن يكون هذا ميلاً مع المعنى ، أو يكون مراده أن مفعول ﴿نَتْلُواْ﴾ محذوف ، وهو (شيئًا) ، ولما كان الجار والمجرور صفة له قائمة مقامه سماه (مفعولاً) تسمحًا .
ويرى الألوسي أنه لا ملجئ للحكم بزيادة ﴿مِن﴾ في الآية . انظر : فتح القدير ١٨٣/٤ .
(٦) سورة النمل – من الآية ٥١ .
(٧) وهي قراءة عاصم وحمزة والكسائي – من السبعة – ويعقوب ، وغيرهم ، وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وابن كثير ، وغيرهم : ﴿إِنَّا دَمَّرْنَٰهُمْ﴾ – بكسر الهمزة – على الاستئناف . ينظر : الحجة لابن خالويه ص٢٧٢ ، والتيسير لأبي عمرو الداني ص١٦٨ ، وحجة القراءات ص٥٣٢ ، ومعجم القراءات

خبرَ ﴿كَانَ﴾ ، و(العاقبةَ) اسمَها ، و﴿أَنَّ﴾ بدلاً من (العاقبةِ) في موضع رفعٍ، ويجوز أن تكونَ ﴿كَانَ﴾ بمعنى : وقعَ وحدثَ ، و﴿أَنَّ﴾ بدلاً من (العاقبةِ) ، و﴿كَيْفَ﴾ في موضع الحال . وإنْ شئتَ جعلْتَ ﴿أَنَّا﴾ خبرَ ﴿كَانَ﴾ ، و(العاقبةَ) اسمَها ، و﴿كَيْفَ﴾ في موضع الحال ، والتقدير : (فانظر يا مُحمّد على أيِّ حالٍ كان عاقبةُ أمرِهم تدميرَهم) ... ويجوزُ في الكلام نصب ﴿عَاقِبَةُ﴾ على أنه خبر ﴿كَانَ﴾ ، وتجعل ﴿أَنَّا﴾ اسم ﴿كَانَ﴾ "[١] .

أي : أنه يجوز في غير القرآن عند مكيٍّ أن يكون قوله : ﴿عَاقِبَةُ﴾ منصوبًا على أنه خبر ﴿كَانَ﴾ ، والمصدر المؤول ، وهو جملة ﴿أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ﴾ في محل رفع اسم ﴿كَانَ﴾ .

وما أجازه مكيٌّ مبنيٌّ على قاعدةٍ مشهورةٍ ، وهي أنَّ الأصلَ في هذا البابِ أنه إذا اجتمعَ بعد (كانَ) معرفتان فأنتَ مُخيَّرٌ في أنْ تَرْفعَ أحدَهما ، وتنصِبَ الآخَرَ ، كقولك : (كان زيدٌ أخاك) ، ويجوز لك أن تقول : (كان زيدًا أخوك)[٢] .

وفي هذه الآية اجتمع معرفتان بعد ﴿كَانَ﴾ ، وهما ﴿عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾ ، والمصدر المؤول من ﴿أَنَّ﴾ واسمها وخبرها ، وهو (تدميرهم) ، فيجوز أن يكون هذا المصدر المؤول اسمًا لـ ﴿كَانَ﴾ ، والتقدير : (كيف كان تدميرُهم عاقبةَ أمْرِهم) ، وهو ممّا لم تَرِدْ به القراءةُ .

وقد وردَ هذا في آياتٍ شبيهةٍ بها ، وذلك في كُلِّ موضعٍ جاء فيه المصدرُ المؤولُ من (أنْ) والفعل محصورًا بعد (كان) ، كما في ﷻ : ﴿فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُم بَأْسُنَا إِلَّا أَن قَالُوا﴾[٣] فإنه يجوز في ﴿دَعْوَاهُمْ﴾ وجهان :

الأوّل : أن يكون اسمًا لـ ﴿كَانَ﴾ ، و﴿إِلَّا أَن قَالُوا﴾ خبرها .

الثّاني : أن يكون ﴿دَعْوَاهُمْ﴾ خبرًا مقدمًا ، و﴿إِلَّا أَن قَالُوا﴾ اسمًا مؤخرًا ، وقد

للخطيب ٥٣٣/٦ ، ٥٣٤ .

(١) مشكل إعراب القرآن ٥٣٧/٢ .

(٢) انظر : المقتضب ٨٨/٤-٩٠ ، والتفسير البسيط ٢١/٩ .

(٣) سورة الأعراف – من الآية ٥ .

اختار ذلك الزجاج ، وذكره الفراء ، والزمخشري ، والعكبري ، وغيرهم[١] .

وقد صرَّح النحويون بأن المصدر المؤول في هذه الآيات وغيرها يشبه الضمير ؛ لأنه لا يوصف ؛ ولذا فإن المصدرَ المؤولَ أعْرَفُ من المضافِ فيها ، كما في الوجهِ غيرِ المقروءِ به عند مكيِّ بن أبي طالبٍ[٢] ؛ ولهذا جاز النصبُ في المضافِ ، وهو ﴿عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾ ، والرفعُ في المصدرِ المؤولِ بعده ، بل إنَّ السمينَ الحلبيَّ يرى أن هذا هو الأرجحُ حملاً له على نظائره السابقة[٣] .

ولستُ أوافقه على ذلك ؛ لأن القرآن الكريم لا يأتي إلاّ على أفصح الوجوه ؛ ولذا فإن الوجه الأرجح هو ما جاءت به القراءة – هنا – برفع ﴿عَٰقِبَةُ﴾ ، وذلك لأن المقصود هو الحكم على ﴿عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾ ، وهو المسند إليه بأنه هو (تدميرهم) ، وأمّا ورود خبر (كان) منصوبًا مقدمًا على المصدر المؤول – كما في الآيات السابقة – فلعل ذلك لمجيء الفعل فيها محصورًا بعد (كان) المسبوقة بنفي ، بخلاف هذه الآية الكريمة في سورة النمل ؛ فليس فيها هذا الحصر.

(٥) جواز نصب ﴿كُلُّ﴾ بـ ﴿إِن﴾ المخففة في قراءة : ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا﴾[٤] بتخفيف ﴿لَمَّا﴾ .

قال مكي بن أبي طالب : " قَوْله : ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا﴾ فِي قِرَاءَة من خفف

---

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء ٤٣/٢ ، ومعاني القرآن للزجاج ٣١٩/٢ ، والتفسير البسيط ٢٠/٩ ، وغرائب التفسير ٣٩٧/١ ، والكشاف ٨٨/٢ ، والمحرر الوجيز ٣٧٤/٢ ، والتبيان ٥٥٧/١ ، وتفسير القرطبي ١٥٤/٩ ، ١٥٥ ، والدر المصون ٢٥٣/٥ ، ٢٥٤ ، وغرائب القرآن ٦١/٣ ، ٢٠١ ، وفتح القدير ٢١٥/٢ ، والتحرير والتنوير ٨ب/٢٥ ، ٢٦ ، والعذب النمير من مجالس الشنقيطي ٥٠٢/٣ .
وذهب أبو حيان في البحر المحيط ١٣/٥ إلى أن الاسم في هذه الآية هو ﴿دَعْوَىٰهُمْ﴾ على سبيل الوجوب ؛ لأنه لا يظهر فيهما لفظ يبيّن الاسم من الخبر ، ولا معنى ؛ فوجب أن يكون السابق هو الاسم واللاحق هو الخبر .
ومما يجوز فيه ذلك – أيضًا – : [الآيات من سور آل عمران : ١٤٧ ، والأنعام : ٢٣ ، والأعراف : ٨٢ ، والروم : ١٠ ، والجاثية : ٢٥] .

(٢) انظر : التبيان ٥٥٧/١ ، وحاشية الطيبي ٣٢٧/٦ ، والدر المصون ٢٥٣/٥ ، وغرائب القرآن ٦١/٣ ، وفتح القدير ٢١٥/٢ ، وروح المعاني ٢٠/٩ ، والتحرير والتنوير ٨ب/٢٦ .

(٣) الدر المصون ٦٢٧/٨ .

(٤) سورة الزخرف – من الآية ٣٥ .

﴿لَمَّا﴾[١] ، ﴿إِن﴾ مخففة من الثقيلة عند البصريين ، واسمها ﴿كُلٌّ﴾ ، لكنْ لمَّا خُفِّفتْ ونقصَ وزنُها عن وزنِ الفعلِ ، ارتفعَ ما بعدها بالابتداءِ على أصلِه .

ويجوز في الكلام نصبُ ﴿كُلٌّ﴾ بـ ﴿إِن﴾ ، وإن نقصتْ، كما يعملُ الفعلُ ، وهو (لم يكُ زيدٌ قائمًا) "[٢] .

أي : أنه يجوزُ في غيرِ القرآنِ أن يكونَ (كُلٌّ) منصوبًا بـ (إنِ) المخففةِ من الثقيلةِ ، على أنه اسمها ، و(ما) زائدة[٣] للتوكيد ، والتقدير : (لَمتاعُ الحياةِ الدنيا)[٤] ، واللامُ داخلةٌ على خبرِها المرفوعِ ، وهو (متاعُ) ، وهي اللاّمُ الفارقةُ بين النفيِ والإثباتِ[٥] .

وما أجازه مكيٌّ ينبني على أنَّ (إنِ) المخففةِ من الثقيلةِ إذا ولِيَها اسمٌ فإنه يجوزُ فيها الإعمالُ والإهمالُ ، فتَعْملُ عند البصريين[٦] استصحابًا لحُكْمِ الأصلِ فيها[٧] ؛ لأنها إنَّمَا نَصبتْ ، وهي مشددةٌ ؛ لشبهِها بالفعلِ ، فلما حُذفَ منها صارَ كفعلٍ محذوفٍ ؛ فعَمَلُ الفعلِ واجِدٌ ، وإنْ حُذِفَ منه ، نحو : (لم يكُ زيدٌ منطلقًا)[٨] ، ويجوزُ فيها الإهمالُ ؛ لأنها إذا خُفِّفتْ يزولُ اختصاصُها بالأسماءِ ؛ لأنها أشْبَهتْ الفعلَ في اللفظِ ، لا في المعنى ؛ فلما نقصَتْ عن ذلك اللفظِ الذي به أشبهَتِ الفعلَ ، بتخفيفها ، رجعَ الكلامُ إلى أصلِه ، وهو الابتداءُ[٩] ، وتلزمُها – حينئذٍ – اللاّمُ الفارقةُ بين المخففةِ

---

(١) وهي قراءة نافع ، وابن كثير ، وأبي عمرو ، وابن عامر في رواية من ذكوان ، وقرأ بها يعقوب ، وخلف ، والكسائي . ينظر : الحجة لابن خالويه ص٢٢١ ، وحجة القراءات ص٦٤٩ ، والنشر ٢٩١/٢ . وأمّا تشديد الميم من ﴿لَمَّا﴾ فهي قراءة عاصم ، وحمزة ، وابن عامر في رواية ابن عمار ، وجمَّاز ، والحسن ، والأعمش ، وغيرهما : ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا﴾ فـ ﴿إِن﴾ نافية ، و﴿لَمَّا﴾ بمعنى : (إلاّ) . ينظر : السبعة ص٥٨٦ ، والتيسير ص١٩٦ ، ومعجم القراءات للخطيب ٣٧٣/٨ .

(٢) مشكل إعراب القرآن ٦٥٠/٢ ، ٦٥١ .

(٣) ويجوز أن تكون (ما) نكرة بمعنى : (شيء ، ومتاع) بدلاً من (ما) . ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١٠٩/٤ .

(٤) انظر : التفسير البسيط ٤٠/٢٠ ، ومفاتيح الغيب ٦٣١/٢٧ ، وحاشية الطيبي ١٣٧/١٤ ، وأضواء البيان ١١٩/٧ .

(٥) ينظر : المحرر الوجيز ٥٤/٥ ، والبحر المحيط ٣٧٢/٩ .

(٦) خلافًا للكوفيين الذين يوجبون إهمالها ، والسماع حجة عليهم – كما سيأتي – انظر : معاني القرآن للفراء ٢٩/٢ ، وتفسير القرطبي ٢٢٠/١١ ، والدر المصون ٣٩٨/٦ ، والإتقان ٢٠٠/٢ ، ومعترك الأقران ٦٧/٢ .

(٧) شرح ابن الناظم ص١٢٨ .

(٨) ينظر : المقتضب ٥٠/١ ، والدر المصون ٣٩٨/٦ .

(٩) انظر : الكتاب ١٤٠/٢ ، والمقتضب ٥٠/١ ، ٣٦٣/٢ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم

والنافية[١] ، وإهمالُ (إنْ) المخففة أكثرُ من إعْمالِها[٢] ؛ فقد أجْمعوا عليه في ﷻ : ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[٣] ، وهو القياسُ[٤] .

وقد نقلَ إعمالَها سيبويهِ ، فقال : " وحدَّثَنا من نثِقُ به ، أنه سمِعَ من العرب من يقول : (إنْ عمرًا لَمنطلقٌ) "[٥] .

وهذا هو الصحيحُ الذي اعتمدَ عليه مكيٌّ بن أبي طالبٍ حينَ أجازَ نصبَ (كُلٍّ) في هذه الآيةِ الكريمةِ ، وهو ممّا لم يُقْرأ به ، ولكنْ قد جاء نظيرُه في قراءةٍ أُخْرَى متواترةٍ ؛ فقد قرأَ نافعٌ ، وابنُ كثيرٍ ، وشعبةُ عن عاصمٍ ، وابنُ محيصنٍ : ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[٦] بتخفيف ﴿إِن﴾ ، و﴿لَمَا﴾ ، وبنصب ﴿كُلًّا﴾[٧] .

فـ ﴿إِن﴾ – هنا – مخففةٌ من الثقيلةِ ، و﴿كُلًّا﴾ : اسمُها منصوبٌ ، وهذا الوجهُ هو هو نفسُه الذي أجازه مكيٌّ – كما ذكرنا – .

(٦) وجْهُ جواز النصب في ﴿حَسَنَةٌ﴾ من ﷻ : ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ﴾[٨] .

قال مكيٌّ في تفسيره : " ويجوز (حسنةً) في غير القرآن بالنصب على معنى : (أنزل للذين أحسنوا حسنةً) "[٩] .

أي : أنه يجوز في (حسنة) أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف ، تقديره : (أنزل لهم حسنةً) ، ولم يُقْرأ به في التلاوة .

٥٩٠/١ ، ٥٩٤ .

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣٤/٢ ، وهي لام الابتداء عند سيبويه والجمهور ، فتفيد التوكيدَ ، وتخليصَ المضارعِ للحالِ ، والفرقَ بين النفيِ والإيجابِ ؛ ولهذا صارت لازمةً إلاّ أن يدلَّ دليلٌ على قصْدِ الإثبات . انظر : المغني ٢٥٨/٣ .

(٢) البرهان للزركشي ٢١٩/٤ .

(٣) سورة يس – الآية ٣٢ .

(٤) شرح ابن الناظم ص١٢٨ .

(٥) الكتاب ١٤٠/٢ . وانظر : إعراب القرآن للنحاس ٣٠٥/٢ ، والتفسير البسيط ٤١/٢٠ ، وتفسير القرطبي ٢١٩/١١ .

(٦) سورة هود – من الآية ١١١ .

(٧) السبعة ص٣٣٩ ، والتيسير ص١٢٦ ، والنشر ٢٩١/٢ ، ومعجم القراءات للخطيب ١٤٧/٤ .

(٨) سورة النحل – من الآية ٣٠ .

(٩) الهداية ٣٩٨١/٦ . ولم يُشِرْ مكيٌّ إلى هذا الوجه في المشكل ٦٣١/٢ .

وأمّا القراءة فهي برفع ﴿حَسَنَةٌ﴾ على أنها مبتدأ مؤخر ، والخبر هو الجار والمجرور ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ﴾[١] ، وهذه الجملة منقطعة ممّا قبلها استئناف من كلام الله تعالى ، وهو الصحيح[٢] .

وما أجازه مكي في تفسيره سبقه إليه الزجاج ، وذلك على تقدير : (جعل لهم حسنة) ، أي : (جعل لهم مكافأة في الدنيا قبل الآخرة)[٣] ، والوارد في القراءة من رفع ﴿حَسَنَةٌ﴾ هو الأرجح ؛ لأنها على تقدير الرفع جملة اسمية فيها معنى الثبوت ، والدوام والاستقرار ، بخلاف نصبها على تقدير : (أنزل ، أو جعل) ؛ إذ هي جملة فعلية فيها معنى التجدد والاستمرار ، والسياق يدل على أن المقصود أن لهم حسنة دائمة ثابتة ، كما أن " رفع ﴿حَسَنَةٌ﴾ أقرب إلى جعْلِ الجملة الاستئنافية من كلام الله – تعالى – فتكون حينئذ قطعيةَ الدَّلالةِ على تحقيق ذلك للذين أحسنوا ، وهذا بخلاف تقدير النصب فيها فإنه يجعل تلك الجملة من كلام الذين اتقوا ، وإذا كانت من كلامهم فهي تدل على التبشير بالجنة ، وهذا دون الوجه المقروء به "[٤] .

(٧) ما جاز فيه النصب على الاشتغال بعد ما يدل على الطلب ، أو غيره ، وهو مرفوعٌ في القراءة .

وردَ هذا في عدةِ مواضعَ أجاز فيها مكيٌّ النصبَ على الاشتغالِ ، وكان الوجهُ الراجحُ فيها جميعًا هو الرفع ؛ ولذا قرئ به دون غيره ، وهذه المواضع هي :

١ – ﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ﴾[٥] .

قال مكيُّ بنُ أبي طالبٍ : " الاختيارُ عند سيبويه[٦] في ﴿ٱلَّذَانِ﴾ الرفعُ ...

---

(١) ينظر : الكشاف ٦٠٣/٢ ، ومدارك التنزيل ٢١٠/٢ ، والتسهيل لابن جزي ٤٢٥/١ ، وحاشية الطيبي على الكشاف ١١٢/٩ ، والبحر المحيط ٥٢٦/٦ ، وإعراب القرآن وبيانه ٢٩٤/٥ .

(٢) ويجوز أن تكون بدلاً من (خيرًا) ، أو تفسيرًا لـ (خيرًا) . ينظر : الدر المصون ٢١٤/٧، واللباب لابن عادل ٤٩/١٢ ، ٥٠ ، وغرائب القرآن ٢٥٩/٤ ، والبحر المديد ١٢٢/٣ ، وفتح القدير ١٩١/٣ ، والتحرير والتنوير ١٤٢/١٤ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ١٩٦/٣ ، والهداية ٣٩٨١/٦ .

(٤) ما يجوز لغة لا قراءة عند الفراء والزجاج ص٥٣٨ .

(٥) سورة النساء – من الآية ١٦ .

(٦) الكتاب ١٣٩/١ .

والنصبُ جائزٌ على تقدير إضمار فعْلٍ ؛ لأنه إنَّمَا أشْبهَ الشرطَ "[١] .

أي : أنه يجوزُ من جهةِ الصناعةِ النحويةِ نصْبُ ﴿ٱلَّذَانِ﴾ على الاشتغال ، والتقدير : (يأتيان اللذين يأتيانها) ، ولم يُقْرأ به .

وقد ذكر المفسرون إجماعَ القُرّاءِ على الرفعِ في ﴿ٱلَّذَانِ﴾[٢] ، وما أجازه مكيٌّ من جواز النصب فيها ، سبقَه إليه الفراءُ[٣] ، والرفعُ أوْلَى من النصبِ عندهما ؛ لأن ﴿ٱلَّذَانِ﴾ – هنا – اسمٌ مبهمٌ لا يُقْصَدُ به شخصٌ بعينِه ؛ لأنه يُفيدُ العمومَ[٤] .

وعلى هذا فإن مكيًّا يُفرِّق بين الأمر الذي يدل على العموم ، والذي لا يدل عليه ، وهذا هو مذهب ابنِ بابشاذ ، وابنِ السِّيدِ[٥] ، حيث ذهبا إلى أنه يُختار النصب في كُلّ أمر يُرادُ به الخصوصُ ، نحو : (زيدًا اضربه) ؛ لعدم مشابهته للشرط ، أمّا إذا أريد به العموم – كما في هذه الآية – ، فيترجَّحُ فيه الرفعُ ؛ لأنه يُشْبِهُ الشرطَ ؛ لِمَا دخله من العمومِ، والإبهامِ[٦] .

وأمّا سيبويهِ ، والجمهورُ فيذهبون إلى أنَّ النصبَ يُختارُ على الرفعِ إذا كان الفعلُ المُشْتغِلُ طلبًا ، وهو الأمر ، والدعاء ، نحو : (زيدًا زُرْهُ) ، و(اللّهمّ عبدَك ارحمْهُ) ، و(زيدًا غفرَ اللهُ له) ، وسواءٌ أكان ما قبل الأمرِ يُرادُ به الخصوصُ أم العمومُ ، نحو : (اللذين يأتيانك اضربْهما)[٧] ، والعِلَّةُ في ترجيحِ النصبِ عندهم : أنَّ أنَّ الطلبَ إنَّمَا يكونُ بالفعلِ ؛ فكان حمْلُ الكلامِ عليه أوْلَى[٨] .

ومما يُقَوِّي هذا المذهبَ : أنَّ النصبَ قد وردَ في آيتين أُخْرَيَيْنِ تُشْبهانِ هذه

---

(١) مشكل إعراب القرآن ١٩٣/١ .
(٢) انظر : معاني القرآن للزجاج ٢٨/٤ ، وتفسير مكي ٥٠١٦/٨ ، والدر المصون ٢٥٩/٤ .
(٣) ينظر : معاني القرآن ٢٤٤/٢ .
(٤) ينظر : معاني القرآن ٢٤٤/٢ ، وتفسير مكي ٥٠١٦/٨ ، ومفاتيح الغيب ٢٢٣/١٠ .
(٥) وذلك في اعتراضهما على الزجاجي . ينظر : الجمل للزجاجي ص٣٩ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ص٩٣ ، ٩٤ ، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل ص١٣١ .
(٦) ينظر في ذلك : التصريح ٢٢٩/١ ، ط/ الحلبي ، والزجاجي بين اعتراضات ابن السيد وابن أبي الربيع ص٢١٣ ، ٢١٤ .
(٧) الكتاب ١٣٩/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤١/٢ ، والارتشاف ٢١٦٦/٤ ، والتذييل ٣١٧/٦ .
(٨) ينظر : معاني القرآن للزجاج ٢٨/٤ ، والتصريح ٢٩٨/١ ، ط/ الحلبي . وردَّ ابن عصفور على هذه العلة في شرح الجمل ٣٦٥/١ .

الآيـــة ، وهمـــا : ﴿ ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾[١] و ﴿ : ﴿ ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ﴾[٢] ، كمـا أنـه لا خـلافَ بـين الجمهـورِ فـي أنَّ النصْـبَ هـو المختارُ في نحوِ : (كُلُّ رجُلٍ يأتيني فاضربْه) ، و(كُلُّ مَن يأتيني فأَكْرِمْه) ، وقد اجتمع فيهما معنى الشرطِ ، والعمومِ ، والإبهامِ[٣] ، ويمكنُ أن يُقالَ : إنَّ الرفعَ في (اللذان) أولى من النصبِ ، وأرجَحُ ؛ لأن المتحدَّثَ عنه هو المبتدأُ [المسند إليه] (اللذان) ؛ فمدارُ الكلامِ عليه ، والإخبارُ عنه هو مدارُ الاهتمام[٤] ، وأيًّا ما كان الأمر فإنَّ ما جاءت عليه القراءة هو الأرجحُ ؛ لإجماعهم على الرفع فيها ، وتقديرُ النصبِ – هنا – وإن كان جائزًا لكنه مرجوحٌ – كما ذكرنا .

٢ – ﴿ : ﴿ ﴿وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ﴾[٥] .

قال مكيٌّ : " ارْتَفع ﴿ كَثِيرٌ﴾ على الْعَطف على ﴿مَن﴾ فِي قَوْله : ﴿يَسْجُدُ لَهُۥ مَن﴾[٦] ، وَجَاز ذَلِك ؛ لأَنَّ (السُّجُودَ) هُوَ التذللُ ، والانقيادُ ... وَقيل : ارْتَفع ﴿ كَثِيرٌ﴾ بِالابْتِدَاءِ ، وَمَا بعده : الْخَبَر ، وَيجوزُ النصْبُ ، كَمَا قَالَ : ﴿ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾[٧] بإضمارِ فعلٍ ، كَأَنَّهُ قَالَ : (وأهانَ كثيرًا حقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ، أَوَ خلقَ كثيرًا حقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ) ، وَشبه ذَلِك من الإضمارِ الَّذِي

---

(١) سورة المائدة – من الآية ٣٨ . وهي قراءة عيسى بن عمر ، وابن أبي عبلة ، بنصب ﴿ٱلسَّارِقَ﴾ . انظر مختصر ابن خالويه ص٣٢ ، والبحر المحيط ٢٤٦/٤ ، ومعجم القراءات للخطيب ٢٦٨/٢ .

(٢) سورة النور – من الآية ٢ ؛ فقد قرأ عيسى بن عمر، وغيره بنصب ﴿ٱلزَّانِيَةَ﴾ . ينظر : تفسير مكي ٥٠١٥/٨ ، ٥٠١٦ . وعند سيبويه أن الآيتين متأولتان على إضمار ، وأن الكلام في ذلك جملتان ، وأن التقدير : (فيما فُرض عليكم حكمُ السارق وحكم الزانية) ، ونحو ذلك ، وأنهما ليستا من الاشتغال في شيء ، وذلك لأنه يمنع زيادة الفاء في خبر المبتدأ ما لم يكن المبتدأ موصولاً بفعل أو ظرف ، بخلاف ما في الآية المدروسة . انظر : الكتاب ١٤٢/١ ، ١٤٣ ، والتذييل ٣١٧/٦ . وقد فهم الفخر الرازي من كلام سيبويه أنه يفضِّل قراءة النصب الشاذة ، على قراءة الرفع المتواترة ، وردَّ عليه أبو حيان بردٍّ شافٍ مطول ، انظره في : البحر المحيط ٢٤٧/٤–٢٥٣ ، والدر المصون ٢٥٩/٤–٢٦٢ .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن خروف ٤١٣/١ ، والزجاجي بين اعتراضات ابن السيد وابن أبي الربيع ص٢١٤ .

(٤) ينظر : معاني النحو ١١٤/٢ ، ١١٥ .

(٥) سورة الحج – من الآية ١٨ .

(٦) سورة الحج – من الآية ١٨ .

(٧) سورة الإنسان – من الآية ٣١ .

يدلُّ عَلَيْهِ الْمَعْنى "[١] .

وأجاز هذا الوجهَ – أيضًا – الفراءُ ، والنحاسُ ، والقرطبيُّ[٢] ، وهو – عندهم – منصوبٌ على الاشتغالِ . ولكنَّ الوجهَ هو رفْعُ ﴿كَثِيرٌ﴾ على الإعرابين اللذين ذكرهما مكي[٣] ، والصحيح منهما أن الواوَ للاستئناف ، و﴿كَثِيرٌ﴾ مبتدأ ، فيوقف على ما قبلها ، ويبتدأ بها[٤] ، وإنما كان الرفعُ هو الأرجح – عند الكسائيِّ – ؛ لأن المعنى : (وكثيرٌ أبَى السجودَ) ؛ فهو محمولٌ على معنى الفعلِ ، وهذا ما جاءت عليه القراءة[٥] .

٣ – ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ﴾[٦] .

قال مكيٌّ : " ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ﴾ رفعٌ على إضمار مُبْتَدأ ، أَي : (هُوَ قُرَّةُ عَيْنٍ لي)، وَيجوز أَن يكون مُبْتَدأ ، وَالْخَبَر : ﴿لَا تَقْتُلُوهُ﴾ ، وَيجوز نَصبه بإضمار فعْلٍ يفسِّرُه ﴿لَا تَقْتُلُوهُ﴾ ، تَقْدِيره : (اتْرُكُوا قُرَّةَ عين لاَ تقتلوه) "[٧] .

وواضحٌ من هذا النّصّ أنه يجوزُ عند مكيٍّ أن يكونَ ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ﴾ منصوبًا على الاشتغال ، وقد سبقه إلى هذا : الزجاجُ ، والنحاسُ ، وتبعهم الزمخشريُّ ، والقرطبيُّ ، والشوكانيُّ[٨] ، ولكنْ لم يُقْرأْ به ، ولا ينبغي أن يُقْرأَ به ؛ لأنه لم تأتِ فيه روايةٌ[٩] ، والوجْهُ الأرجحُ هو رفعُ ﴿قُرَّتُ﴾ على الوجهين اللذين ذكرهما مكيٌّ[١٠] ، وذلك لأنَّ المتحدَّثَ عنه هو سيدُنا موسى ﷺ ؛ فمدارُ الكلامِ عليه ، وما

---

(١) مشكل إعراب القرآن ٤٨٨/١ ، ٤٨٩ ، وذكر هذا في تفسيره ٤٨٦١/٧ .
(٢) معاني القرآن ٢١٩/٢ . ونقل النحاس والقرطبي ذلك عن الفراء والكسائي . انظر : إعراب القرآن ٩١/٣ ، وتفسير القرطبي ٣٣٩/١٤ .
(٣) وممن أجاز الوجهين (الاستئناف ، والعطف) : الثعلبي في : الكشف والبيان ١٢/٧ ، والشوكاني في : فتح القدير ٥٢٤/٣ .
(٤) وهو مذهب نافع ، والكسائي ، وأبي حاتم . انظر : القطع والائتناف ص٤٨٨ ، وتفسير مكي ٤٨٦١/٧ ، ٤٨٦١/٧ ، والتفسير البسيط ٣٢٧/١٥ ، وغرائب التفسير ٧٥٤/٢ ، وتفسير القرطبي ٣٣٩/١٤ ، والتسهيل لابن جزي ٣٦/٢ .
(٥) ينظر : المشكل لمكي ٤٨٩/١ ، وإعراب القرآن ٩١/٣ ، وتفسير القرطبي ٣٣٩/١٤ .
(٦) سورة القصص – من الآية ٩ .
(٧) مشكل إعراب القرآن ٥٤١/٢ .
(٨) معاني القرآن وإعرابه ١٣٣/٤ ، ١٣٤ ، وإعراب القرآن ٢٢٩/٣ ، والكشاف ٣٩٤/٣ ، وتفسير القرطبي القرطبي ٢٣٦/١٦ ، وفتح القدير ١٨٥/٤ .
(٩) معاني القرآن وإعرابه ١٣٤/٤ .
(١٠) انظرهما في : إعراب القرآن ٢٢٩/٣ ، والدر المصون ٦٥٢/٨ ، واللباب ٢١٨/١٥ ، وقراءة ابن مسعود

بعده خبرٌ عنه – كما ذكرنا فيما سبق – ، كما أنَّ النصبَ يحتاجُ إلى تقديرِ فعْلٍ محذوفٍ يفسرُه المذكورُ ، وما لا يحتاجُ إلى تقديرٍ أوْلَى ممّا يحتاجُ إلى تقديرٍ ؛ ولذا كان مرجوحًا[١] .

(٨) بين الرفع والنصب في ﴿أَنفُسُهُمْ﴾ من ﴿ : ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ ﴾[٢] .

قال مكيُّ بن أبي طالب : " قَوْله : ﴿إِلَّا أَنفُسُهُمْ﴾ رفعٌ على الْبَدَل من ﴿شُهَدَاءُ﴾ وَهُوَ اسْم (كَانَ) ، و﴿لَّهُمْ﴾ الْخَبَر .. وَيجوزُ نصبُ ﴿شُهَدَاءُ﴾ على أنه خبرُ (كَانَ) مقدّمًا ، و﴿أَنفُسُهُمْ﴾ اسْمهَا ، وَيجوزُ نصبُ ﴿أَنفُسُهُمْ﴾ على الاسْتِثْنَاء ، أَو على خبر (كَانَ) ، وَلم يُقْرأْ بِهِ "[٣] .

والقراءةُ قد جاءتْ برفعِ ﴿أَنفُسُهُمْ﴾ ، وذلك من وجهين هما :

الأوّل : أنه بدلٌ من ﴿شُهَدَاءُ﴾ ، وخبرُ (كان) الجارُّ والمجرورُ ﴿لَّهُمْ﴾[٤] ، وذلك لأنَّ الكلامَ غيرُ مُوجَبٍ ، والمختارُ فيه الإبدالُ[٥] ، ولم يذكرْ مكيٌّ ، والزمخشريُّ غيرَ هذا الوجهِ[٦] .

الثّاني : أن ﴿أَنفُسُهُمْ﴾ نعتٌ لـ ﴿شُهَدَاءُ﴾ ، على أن ﴿إِلَّا﴾ بمعنى (غير) ؛ فهي صفةٌ لـ ﴿شُهَدَاءُ﴾ ظهرَ إعرابُها على ما بعدها ؛ لكونها على صورة الحرف ، وهو ما يُسمّى بإعرابِ العاريَّةِ ، ولا تقدَّرُ فيه إلاّ حركةٌ واحدةٌ هي الرفعُ[٧] .

: ﴿لَا تَقْتُلُوهُ وَقُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ﴾ دليلٌ على أنه خبرٌ . انظر : الكشاف ٣٩٤/٣ ، وتفسير القرطبي ٢٣٦/١٦ ، وفتح القدير ١٨٥/٤ ، ورفْعُه على أنه مبتدأ بعيدٌ . انظر : إعراب القرآن وبيانه ٢٨٩/٧ ، ٢٩٠ ، وانظر أيضًا : التبيان ١٠١٦/٢ ، ١٠١٧ ، والتحرير والتنوير ٧٨/٢٠-٨٨ .

(١) ينظر : أوضح المسالك ١٦٠/٢ .

(٢) سورة النور – من الآية ٦ .

(٣) مشكل إعراب القرآن ٥٠٨/٢ .

(٤) ينظر : المقتضب ٤٠٦/٤ ، وأنوار التنزيل ٩٩/٤ ، ومدارك التنزيل ٩٩/٤ ، والبحر المديد ١٣/٤ ، وفتح القدير ١٢٠/٤ ، وفتح البيان ٧٧/٩ . ويحتمل أن تكون (كان) تامة ، أي : (لم يوجد لهم شهداء) . ينظر : الدر المصون ٣٨٥/٨ .

(٥) روح المعاني ٢٣٣/١٨ .

(٦) مشكل إعراب القرآن ٥٠٨/٢ ، والكشاف ٢٧٠/٤ ، ٢٧١ . وانظر : الدر المصون ٣٨٤/٨ ، وفتح البيان ١٧٧/٩ .

(٧) انظر : أنوار التنزيل ٩٩/٤ ، والبرهان ٢٣٩/٤ ، وجامع البيان للإيجي ١٠٨/٣ ، والبحر المديد ١٣/٤

وأجاز مكيٌّ في غير القرآنِ أنْ يكونَ (أنفسُهم) منصوبًا ، وذلك من وجهين مرجوحين :

الأوّل : أن (أنفسهم) مستثنى بـ (إلاّ) منصوب[١] ، وأجاز هذا الوجهَ الإعرابيَّ : الزجاجُ ، والشوكانيُّ ، وصديق خان[٢] ، وضعَّفَ هذا الإعرابَ : العكبريُّ ، والسمينُ ؛ لأن الرفعَ في (أنفسهم) أقوى ؛ لأنَّ (إلاّ) – هنا – صفةٌ للنكرةِ ، كما في ﷻ : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[٣] .

الثّاني : أن (أنفسهم) خبرُ (كانَ) مؤخرٌ منصوبٌ ، و(شهداءُ) اسمُها مرفوعٌ[٤] . وضعَّفَ هذا الوجهَ : المبردُ ؛ لأنه ليس بأقوى الوجهين عنده ؛ لأنَّ (شهداء) نكرةٌ ، والقاعدةُ : أنه إذا اجتمع في هذا الباب معرفةٌ ، ونكرةٌ ، فالذي يُجعلُ اسمَ (كان) هو المعرفة ؛ ومجيءُ (شهداء) ، وهو نكرةٌ ، اسمًا لها ، و(أنفسُهم) ، وهو معرفةٌ ، خبرًا لها ، جاء على خلافِ هذه القاعدةِ[٥] .

ولم يكنْ مكيٌّ وحده هو مَنْ أجاز هذين الوجهين ، بل سبقه النحاسُ ، وتبعهما العكبريُّ ، والقرطبيُّ ، والسمينُ الحلبيُّ[٦] ، وهما وجهان مرجوحان – كما رأيت – فقد صرَّحَ ابنُ هشامٍ بأنَّ قراءةَ الجمهورِ تكون على أفصح الوجهين ؛ ولذا أجمعوا على الرفع في ﴿أَنفُسُهُمْ﴾ من ﷻ : ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾[٧] .

وأوضحَ خالدٌ الأزهريُّ نقلاً عن السُّهيليِّ أنَّ ذلك لنكتةٍ بديعةٍ ، وهي " أن النصبَ حقُّه الإيجابُ ، فإذا دخل النفيُ على كلامٍ قائمٍ بنفسه جاز لك النصبُ ما جاز قبل دخول النافي ، وإذا دخل على كلام لا يستقيم تقديره عُرْيًا عنه ، تعينَ اعتبارُ حكمِ

، وروح المعاني ٢٣٣/١٨ ، وإعراب القرآن وبيانه ٥٦٥/٦ . وانظر في مجيء (إلا) بمعنى (غير) : الكتاب ٣٣١/٢-٣٣٤ ، والمقتضب ٤٠٨/٤-٤١١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٢ ، ٩٠ ، والتسهيل ص١٠٤ ، ١٠٥ ، ودراسات لأسلوب القرآن ٢٤٦/١ .

(١) مشكل إعراب القرآن ٥٠٨/٢ . وانظر : إعراب القرآن للنحاس ١٢٩/٣ ، والتبيان ٩٦٥/٢ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣٢/٤ ، وفتح القدير ١٢/٤ ، وفتح البيان ١٧٧/٩ .

(٣) سورة الأنبياء – من الآية ٢٢ . وانظر : التبيان ٩٦٥/٢ ، والدر المصون ٣٨٥/٨ .

(٤) ينظر : الجامع لأحكام القرآن ١٣٨/١٥ ، وفتح القدير ١٢/٤ .

(٥) ينظر : المقتضب ٤٠٦/٤ ، ٨٨/٤ .

(٦) إعراب القرآن ١٢٩/٣ ، والتبيان ٩٦٥/٢ ، والجامع لأحكام القرآن ١٣٨/١٥ ، والدر المصون ٣٨٤/٨ ، ٣٨٥ .

(٧) سورة النور – من الآية ٦ . ينظر : المغني ٩٣/٦ ، وشرح شذور الذهب ص٢٨٨ .

النفيِ ، وامتنعَ اعتبارُ حُكْمِ الإيجابِ "[١] .

وإنما كانَ الرفْعُ أقوى، وأجودَ من نصبِ ﴿أَنفُسُهُمْ﴾ ؛ لأنَّ ﴿إِلَّآ﴾ – هنا – ليست استثنائيةً حتى يكونَ ما بعدها من جنسِ ما قبلها ، بل هي على الصحيح اسمٌ بمعنى (غير) صفةٌ لـ ﴿شُهَدَآءُ﴾ ، والمعنى : (ولم يكنْ لهم شهداءُ فيه غيرُ قولِهم)[٢] ، قال الزركشي : " فَلَوْ كَانَ اسْتِثْنَاءً لَكَانَ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ ؛ لأَنَّ ﴿أَنفُسُهُمْ﴾ لَيْسَ شُهُودًا عَلَى الزِّنَا ؛ لأَنَّ الشُّهَدَاءَ عَلَى الزِّنَا يُعْتَبَرُ فِيهِمُ الْعَدَدُ ، وَلاَ يَسْقُطُ الزِّنَا الْمَشْهُودُ بِهِ بِيَمِينِ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ ، وَإِذَا جُعِلَ وَصْفًا فَقَدْ أُمِنَ فِيهِ مُخَالَفَةُ الْجِنْسِ "[٣] .

ونخْلُصُ من هذا كُلِّه إلى أنَّ وجْهَي النصبِ في ﴿أَنفُسُهُمْ﴾ مرجوحانِ ضعيفانِ من جهةِ الصناعة النحوية – كما ذكرنا .

وأجاز مكيٌّ – أيضًا – نصْبَ ﴿شُهَدَآءُ﴾ ، ورفْعَ ﴿أَنفُسُهُمْ﴾ ، على أنها (كان) الناسخةُ مع اسمِها ، وخبرِها ، والتقديرُ : (كان أنفسُهم شهداءَ)[٤] ، ولم يُقْرأ به .

وأرى أن هذا ضعيف ؛ إذ لو كانت (كان) ناقصةً فاسمُها هو ﴿شُهَدَآءُ﴾ ، وخبرُها هو الجارُّ والمجرورُ ﴿لَّهُمْ﴾ ؛ إذِ المقصودُ أنه ليس لهم شهداء غير أنفسهم ؛ ولذا لم تأت القراءة بغيره .

(٩) هل يجوزُ النصبُ على الموضع بعد (أيّ) في نحو ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾[٥] ؟

قال مكيُّ بنُ أبي طالبٍ : " (أَيُّ) : نِدَاءٌ مُفْرَدٌ ، و(هَا) للتَّنْبِيه ، وَلاَ يجوز فِي ﴿ٱلنَّاسُ﴾ عِنْد سِيبَوَيْهِ إلاّ الرّفْع ، وَهُوَ نعتٌ مفردٌ ؛ لأَنَّهُ لابُد مِنْهُ ، وَهُوَ المنادى فِي الْمَعْنى ، وَأَجَازَ الْمَازِنِيُّ النصبَ فِيهِ على مَوضِع (أَيٍّ) ؛ لأَن المنادى مفعولٌ بِهِ فِي الْمَعْنى ، وإنما ضُمَّ ؛ لأَنَّهُ مَبْنِيٌّ "[٦] .

---

(١) التصريح ٥٥٦/٢ ، تح/ بحيري .
(٢) ينظر : التبيان ٩٦٥/٢ ، والدر المصون ٣٨٤/٨ ، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤٩١/٩ .
(٣) البرهان ٢٣٩/٤ .
(٤) مشكل إعراب القرآن ٥٠٨/٢ .
(٥) سورة البقرة – من الآية ٢١ ، وسورة الحج – من الآية ١ .
(٦) مشكل إعراب القرآن ٤٧٥/٢ . وذكر هذا – أيضًا – في : ١٨٧/١ ، ٥٧٢/٢ .

وقال في موضع آخر في تفسيره : " وأجاز بعضُهم النصبَ على الموضعِ ، وهذا في الكلام ، لا في القرآنِ "[١] .

وذلك أن (أيَّا) : منادى مبنيٌّ على الضَّمِّ ، و(ها) : مُقْحمَةٌ للتنبيهِ ، و﴿ٱلنَّاسُ﴾ : صفةٌ[٢] مرفوعةٌ لازمةٌ لـ (أيٍّ) ؛ لأنه هو المنادى في المعنى؛ ولهذا لا يجوزُ حذفُه ، بخلافِ غيره من الصفاتِ[٣] ، وإنما جاءوا بـ (أيٍّ)؛ ليتوصلوا بها إلى نداءِ ما فيه (ألْ)[٤] .

وللنحويين في إعرابِ ﴿ٱلنَّاسُ﴾ مذهبان :

الأوّل : أنه مرفوعٌ[٥] – كما ذكرنا – لأنه صفةٌ لـ (أيٍّ) على اللفظِ ؛ إذ لا يسُوغُ الاقتصارُ على (أيُّها) ، وهو مذهبُ سيبويهِ ، والجمهورِ ، وذلك لأنه هو المقصودُ بالنداء[٦] ، ولأنَّ بناءَ (أيٍّ) شبيهٌ بالإعرابِ ؛ فجازَ مراعاةُ اللفظِ فيه ، ولا يجوزُ نصبُه على الموضعِ[٧] .

الثّاني : أنه يجوزُ فيه الرفعُ ، والنصبُ على موضعِ (أيٍّ) ؛ لأنَّ المُنادَى مفعولٌ به في المعنى ، فإجازة النصب إنما كان قياسًا على صفة غيرها من المُنادَيَاتِ المضمومةِ ، كما في نحو : (يا زيدُ الظريفُ) بالرفعِ ، والنصبِ في : (الظريف)[٨] ، وإلى هذا ذهبَ المازنيُّ وحْدَه[٩] ، ولا يُقْرأُ بهذا الوجهِ الإعرابيِّ في هذه الآيةِ الكريمة ،

---

(١) الهداية ٥٧٨٠/٩ ، وذلك في ﷺ : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾ (الأحزاب : ١ ، ٥٩) .

(٢) وذهب الأخفش إلى أن ﴿ٱلنَّاسُ﴾ من صلة (أي) ، والتقدير : (يا أيها هو الناس) فحذف (هو) . ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٩٨/١ ، ٩٩ ، ٤٠٩/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ٨٥/٣ ، ١٩٧/١ ، ٤٣٠ ، وغرائب التفسير ١٢٤/١ .

(٣) انظر : البيان للأنباري ٦٢/١ .

(٤) النكت لابن فضال ٤١٠/١ ، ٤١١ ، ط/ الرشد ، ٣٣٧ ، تح/ الطويل ، والأعاريب التي ردها ابن فضال المجاشعي ص٤٠ .

(٥) وليست هذه الضمة ضمة إعراب ؛ لعدم الرفع ، ولا ضمة بناء ؛ لعدم المقتضي ، وإنما هي ضمة إتباع إتباع . ينظر : الإعراب – أصوله وأسراره ، للدكتور غريب نافع ٤٧/١ ، ٤٨ .

(٦) ينظر : الكتاب ٣٠٦/١ ، ١٨٨/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٨٥/٣ ، والأمالي الشجرية ٤٤/٣ ، واللباب للعكبري ٣٣٧/١ ، والكتاب الفريد ١٨٢/١ ، وتوضيح المقاصد ١٠٧٧/٢ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٢٦٩/٣ ، وشرح الشذور للجوجري ٨٢٣/٢ .

(٧) البحر المحيط ١٥٣/١ .

(٨) انظر : المقتصد ٧٧٨/٢ ، وغرائب التفسير ١٢٤/١ ، وإعراب القرآن للأصبهاني ص٢٤٧ ، والمجموع والمجموع المغيث ١١٩/١ ، والتبيان ٣٨/١ ، وشرح الكافية للرضي ٣٧٦/١ ، والارتشاف ٢١٩٤/٤ ، وتوضيح المقاصد ١٠٧٧/٢ ، وشرح الأشموني ١٥٠/٣ .

(٩) انظر : معاني القرآن للزجاج ٢٢٨/١ ، ٢٢٩ ، وعلل النحو ص٣٤٥ ، والمجموع المغيث لأبي موسى موسى الأصبهاني ١١٩/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٢ ، وتفسير ابن أبي الربيع ٣١١/١ ،

ولا في نظائرها عند مكيٍّ ، وسبقه إلى ذلك : الزجَّاجُ ، وتبعهما الكرمانيُّ[١] ، وأجازه أبو البركات الأنباريُّ ؛ لأنه هو القياس لو ساعده الاستعمال[٢]، وذكر ابن الباذش أن النصب مسموعٌ عن العرب[٣] ، وأورد ابن هشام فيه أنه قُرئ : ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[٤] ، ولم يثبت هذا ؛ لأنه من الشذوذ بمكان[٥] ، ولم أجد هذه القراءة بعد طول بحث عنها ، ولا يُعرف إلى مَن تُعْزى ؛ فالصحيح أنها غير ثابتة .

وهذا الوجهُ الذي أجازه المازنيُّ ضعيفٌ من جهةِ الصناعةِ النحويةِ ، ردَّه كثيرٌ من النحويين كالزجاجِ ، والمنتجبِ الهمدانيِّ ، وغيرِهما[٦] ، وذلك للزوم ذِكْر هذا الاسم المرفوع ، والصفة في غيره لا يلزمُ ذِكْرُها[٧] ، ولأنَّ الحَمْلَ على الموضعِ يكونُ بعد تمامِ الكلامِ ، والنداءُ لم يَتمَّ بـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ ؛ فلم يَجُزِ الحمْلُ على الموضعِ فيها ، كما أنه هو المقصودُ بالنداءِ ، وإنما أتَوْا بـ (أيٍّ) للتوصُّلِ إلى ندائه[٨] .

قال الزجاجُ : " وهذه الإجازةُ [أي : في مذهب المازني] غيرُ معروفةٍ في كلامِ العربِ ، ولم يُجِزْ أحدٌ من النحويين هذا المذهبَ قبْلَه ، ولا تابعه عليه أحدٌ بعده ؛ فهذا مطروحٌ مرذولٌ لمخالفتِه كلامَ العربِ ، والقرآنَ ، وسائرَ الأخبارِ "[٩] .

وما ذكره الزجاجُ صحيحٌ ؛ لأنَّ مخالفةَ العربِ ، والنحويين جميعًا خطأٌ[١٠] ، كما أنَّ المازنيَّ لم ينقلْه عن أحدٍ من العرب ، وإنما أجازه قياسًا[١١] ، وهو قياسٌ مع الفارقِ

والمقاصد الشافية ٣١٣/٥ ، والهمع ٣٨/٢ ، ط/ دار الكتب العلمية .
ونسب ابن مالك ، والرضي هذا المذهب إلى الزجاج أيضًا ، وهي نسبةٌ مستبعدة جِدًّا ؛ لأن كلام الزجاج صريحٌ في موافقته مذهبَ الجمهور ، بل إنه ردّ مذهب المازني – كما سيأتي – انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢٩٨/١ ، ٢٩٩ ، وشرح الكافية الشافية ١٣١٨/٣ ، وشرح الرّضيّ ٣٧٦/١، وتوضيح المقاصد ١٠٧٧/٢ .

(١) ينظر : إعراب القرآن للزجاج ٢٩٨/١ ، ٢٩٩ ، وغرائب التفسير ١٢٤/١ ، والهداية ٥٧٨٠/٩ .
(٢) أسرار العربيّة ص١٧٤ .
(٣) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ١٠٧٧/٢ .
(٤) سورة الكافرون – الآية ١ .
(٥) شرح شذور الذهب ص٤٥٥ .
(٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٩٨/١ ، ٩٩ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٤٠٩/٣ ، والبيان للأنباري ٦٢/١ ، والكتاب الفريد ١٨٣/١ ، وتفسير ابن أبي الربيع ٣١١/١ .
(٧) التبيان ٣٨/١ .
(٨) ينظر : الكافية لابن الحاجب ص٩١ ، تح/ طارق نجم ، وتمهيد القواعد ٣٥٦٣/٧ ، والمقاصد الشافية ٣١٤/٥ ، والهمع ٣٨/٢ .
(٩) معاني القرآن وإعرابه ٢٩٨/١ ، ٢٩٩ . وانظر : ٩٩/١ .
(١٠) المقاصد الشافية ٣١٤/٥ .
(١١) تفسير ابن أبي الربيع ٣١١/١ .

؛ إذْ يجوزُ الوقفُ ، والاقتصارُ على المُنادَى (زيدُ) في قولِنا : (يا زيْدُ الظريفُ) ، بخلافِ المُنادى في هذه الآيةِ الكريمةِ ؛ فلا يجوزُ الوقفُ على ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ ؛ لأنَّ المقصودَ بالنداءِ ما بعده ، وهو ﴿ٱلنَّاسُ﴾[١] .

وبهذا يظهر لنا : أنه لم يُقْرأ بالنصبِ – هنا – ؛ لأنه ليس فيه نقلٌ ، ولا سماعٌ يؤيدُه ؛ إذ هو مبنيٌّ على القياسِ وحده ، لم يقُلْ به إلاّ المازنيُّ وحده ، ولم يوافقْه عليه أحدٌ ، ولا قُرئَ به ؛ ولذا كان ضعيفًا – كما ذكرنا – بخلافِ ما أجمع عليه النحويون ، وهو ما جاءت به القراءة ؛ فإنه في الذِّروة ؛ لأن السماعَ يُعضِّدُه .

(١٠) نصب ﴿قَرِيبٌ﴾ على أنه نعت لظرف محذوف في ﴿ۗ﴾ : ﴿أَلَآ إِنَّ نَصۡرَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ﴾[٢] .

قال مكيُّ بنُ أبي طالبٍ : " قَوْله : ﴿أَلَآ إِنَّ نَصۡرَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ﴾ ، ﴿قَرِيبٌ﴾ خبر ﴿إِنَّ﴾ ، وَيجوزُ (قَرِيبًا) ، تجعلُه نعتًا لظرفٍ مَحْذُوفٍ ، أَيْ : (مَكَانًا قَرِيبًا) ، وَلاَ يُثنَّى ، وَلاَ يُجمعُ فِي هَذَا الْمَعْنى ، وَلاَ يُؤنَّثُ ، فإنْ قلتَ : (هُوَ قريبٌ منِّي) تُرِيدُ : الْمَكَانَ ، لم يُثَنَّ ، وَلم يُجمعْ ، وَلم يُؤنَّثْ "[٣] .

أي : أنه يجوز في غيرِ القراءةِ أنْ يكونَ ﴿قَرِيبٌ﴾ منصوبًا ، فيُقالُ : (إنَّ نصْرَ اللهِ قريبًا) ، ووجْهُ نصبِه : أنه نعتٌ لظرفٍ محذوفٍ ، وهو (مكانًا) ، والتقديرُ : (إنَّ نصرَ اللهِ مكانًا قريبًا) . وقد أجاز هذا الوجهَ – أيضًا – : النحاسُ ، والقرطبيُّ ، وابنُ عادلٍ[٤] .

ومعنى (القُرْبِ) في الآيةِ هو (قُرْبُ المسافةِ) ، وليس بمعنى القرابةِ ، وقد فرَّقَ مكيُّ بنُ أبي طالبٍ بين المعنيين ، وهو مذهبُ الفراءِ ؛ فإنَّ القريبَ قُرْبَ المكان يستوي فيه المذكَّرِ ، والمؤنَّثِ ، والجمعِ ؛ إذْ يُقالُ : (زيدٌ قريبٌ منك ، وهندٌ قريبٌ منك) ؛ لأنه من قُرْبِ المكانِ ، والمسافةِ ، فكأنه قيل : (هندٌ موضعُها قريبٌ)[٥] ، وهذا بخلافِ

---

(١) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٨٥/٣ ، والكشاف ٩٨/١ ، والبيان للأنباري ٦٢/١ .
(٢) سورة البقرة – من الآية ٢١٤ .
(٣) مشكل إعراب القرآن ١٢٧/١ .
(٤) ينظر : إعراب القرآن ٣٠٦/١ ، وتفسير القرطبي ٤١٣/٣ ، واللباب ١٤/٣ .
(٥) انظر : التهذيب ١١١/٩ ، تح/ مُحمّد عوض ، وشمس العلوم ٥٤٣٩/٨ ، ٥٤٤٠ ، ومفاتيح الغيب ٢٨٦/١٤ ، وبصائر ذوي التمييز ٢٥٢/٤ ، وتاج العروس ٥/٤ ، ٦ . وهو مذهب أبي عمرو بن

القريبِ بمعنى : القرابةِ ، والنسبِ ، فإنه يطابقُ ما قبله تذكيرًا ، وتأنيثًا وجمعًا ، نحو : (هذه قريبتي من النسب)[١] .

و﴿قَرِيبٌ﴾ متمكنٌ في بابِ الظرفيةِ أكثرُ من غيرِه عند سيبويهِ ، وذلك لأنك تقول: (إنَّ قُرْبَك زيدًا) ، ولا تقول : (إن بُعْدك زيدًا) ؛ لأن (القُرْبَ) أشدُّ تمكنًا في الظرف من (البُعْدِ) ، وكذلك : (إنَّ قريبًا منك زيدًا)[٢] .

والقاعدةُ : أنه إذا وقعَ الظرفُ المكانيُّ المتصرِّفُ (قريبٌ) خبرًا لاسمٍ مُصْحَبٍ بـ (مِنْ) جاز فيه الرفعُ ، والنصبُ ، نحو : (زيدٌ قريبًا منك ، وقريبٌ منك)[٣] .

وقد ذهب الخليلُ إلى أنَّ النصبَ فيه جَيِّدٌ على أنه ظرفٌ ، أي : (مكانًا قريبًا منك)[٤] .

والعربُ قد يتوسَّعون في (قريبٍ) ، فيستعملونه غيرَ ظرفٍ ، قال أبو حيان : " وَقَدْ أَجَازُوا : (إِنَّ قَرِيبًا مِنْكَ زَيْدٌ) عَلَى أَنْ يَكُونَ (قَرِيبًا) اسْمَ (إنّ) ، و(زيدٌ) الْخَبَرَ ؛ فَاتُّسِعَ فِي (قَرِيبٍ) ، وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا ، لاَ مَنْصُوبًا عَلَى الظَّرْفِ "[٥] .

والذين أجازوا هذا الوجهَ كالنحاسِ ، ومكيٍّ ، وغيرِهما يجعلون (قريبًا) منصوبًا على أنه نعتٌ لظرفٍ محذوفٍ ، والتقديرُ : (إنَّ نصرَ الله مكانًا قريبًا) ، **وأرى أنهم لو جعلوه منصوبًا على الظرفية متعلقًا بمحذوف هو الخبر** ، والتقدير : (إنَّ نصرَ اللهِ قريبًا) لكان هذا أحسنَ ؛ لأنَّ التقديرَ الذي أوردوه فيه تكلفٌ لا حاجةَ إليه بتقدير محذوفٍ يكونُ منعوتًا للمذكورِ ، أي : (إنَّ نصرَ اللهِ مكانًا قريبًا) ، كما أنَّ خبرَ (إنَّ) في الآية واضحٌ ، وهو (قريبٌ) سواءٌ أكان مرفوعًا ، أم منصوبًا على الظرفية متعلقٌ بمحذوفٍ خبر[٦] ، ويكون الجارُّ والمجرورُ (منكم) مقدَّرًا معلومًا من السياق . يضاف إلى ذلك :

العلاء ، وابن السكيت . ينظر : المصباح المنير ٤٩٥/٢ ، والتاج ٧/٤ ، ومنه ﴿ : ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ (الأعراف : ٥٦) – عند أبي عبيدة – ؛ إذ ذهب إلى أن ﴿قَرِيبٌ﴾ ظرف وموضع للرحمة . انظر : شمس العلوم ٥٤٣٩/٨ ، والبحر المحيط ٧٢/٥ .

(١) ينظر : النحاس ٣٠٦/١ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٢٢٧/١ ، وتفسير القرطبي ٤١٣/٣ .

(٢) الكتاب ١٤٣/٢ ، ١٤٣ . وانظر : ٤١١/١ ، ٤١٢ .

(٣) ينظر : الارتشاف ص١١٢٨ ، ١١٢٩ .

(٤) ينظر : الكتاب ٤٠٩/١ .

(٥) البحر المحيط ٧٢/٥ . وانظر : اللباب ١٦٢/٩ .

(٦) وثمة فارقٌ في المعنى بين الرفع ، والنصب ، فقولنا : (إن نصر الله قريب) – بالرفع – معناه : أن المبتدأ هو الخبر ، وأمّا قولنا : (إن نصر الله قريبًا) – بالنصب – فيراد به أنه موجود ؛ لأن فيه تقدير محذوف (كائن ، أو استقر) على ما هو معروف . ينظر : الكتاب

أن تقدير (مكانًا) فيه تقييد للنصر بالمكان وحده ، بخلاف الرفع في الوجه المقرور به فإن القرب فيه عام غير مقيد .

(١١) وجه العدول عن البدل في ﴿أَكْثَرُهُمْ﴾ من ﷺ : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾[١] .

قال مكيٌّ بنُ أبي طالبٍ : " قَوْلُه : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ﴾ خبرُ ﴿إِنَّ﴾ : ﴿أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ ، وَهُوَ ابْتِدَاءٌ ، وَخبرٌ فِي مَوضِع خبرِ ﴿إِنَّ﴾ ، وَيجوزُ فِي الْكَلاَمِ نصبُ ﴿أَكْثَرُهُمْ﴾ على الْبَدَل من ﴿ٱلَّذِينَ﴾ ، وَهُوَ بدَلُ الشيءِ من الشيءِ ، وَالثَّانِي بعضُه "[٢] .

أي : أنه يجوزُ في قولِه : ﴿أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ أنْ يكونَ منصوبًا على البدلِ من اسمِ الموصولِ الواقعِ اسمَ ﴿إِنَّ﴾ ، وقدْ أجازَ هذا – أيضًا – النحاسُ[٣] ، وهو ممّا لم يُقْرأْ به .

والوجهُ في الآيةِ الكريمةِ : أنَّ الاسمَ الموصولَ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ اسمُ ﴿إِنَّ﴾ ، وخبرُها جملةُ ﴿أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾[٤] ، قال الآلوسيُّ : " وتَكْرارُ الإسنادِ للمبالغةِ ، والمرادُ: أنهم لا يَجْرُونَ على مقتضَى العقلِ من مراعاةِ الأدبِ لاسيّما مع أجلِّ خلقِ اللهِ – تعالى – وأعْظمِهم j عنده – سبحانه – وكثيرًا ما يَتنزَّلُ وجودُ الشيءِ منزلةَ عدمِه لمقتضٍ ، والحُكْمُ على الأكثرِ دون الكُلِّ بذلك ؛ لأنَّ منهم مَنْ لم يَقْصِدْ ترْكَ الأدبِ ، بل نادَى لأمرٍ ما على ما قيل "[٥] .

وأمّا نصبُ ﴿أَكْثَرُهُمْ﴾ على البدلِ من اسمِ الموصولِ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ فهو ضعيفٌ من جهةِ المعنى ؛ ولذا لم تَرِدْ به القراءةُ .

وقد بيَّن الزركشيُّ سرَّ العدولِ عن البدل إلى الرفع في هذه الآية ؛ فقال :

٤١٤/١-٤١٦ ، ومعاني النحو ١٧٧/١ ، ١٧٨ .

(١) سورة الحجرات – الآية ٤ .

(٢) مشكل إعراب القرآن ٦٨٠/٢ .

(٣) إعراب القرآن ٢١٠/٤ .

(٤) إعراب القرآن وبيانه ٢٥٩/٩ .

(٥) روح المعاني ٣٤٦/٢٥ .

" وَعَدَلَ عَنِ الْبَدَلِ فِي ﴿ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾[١] ؛ لأَنَّهُ أُرِيدَ الإِخْبَارُ عَنْهُمْ كُلِّهِمْ فِي الْحَالِ الثَّانِي ، وهو ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟ ﴾[٢] ؛ فَلَوْ أُبْدِلَ لأَوْهَمَ بِخِلاَفِ : (إِنَّكَ أَنْ تَقُومَ خَيْرٌ لَكَ) ؛ فالْبَدَلُ أَرْجَحُ "[٣] .

أي : أنَّ البدلَ ليس مُرادًا في الآيةِ الكريمةِ ؛ لأنه يُوقِعُ في اللبْسِ ؛ إذْ لوْ جاء البدلُ – هنا – لأوهمَ المعنى أنَّ قولَه : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟ ﴾ يُرادُ منه ﴿ أَكْثَرُهُمْ ﴾ – أيضًا – وليس المعنى عليه ؛ لأنه يَقْصدُ جميعَ المخاطَبين أوّلاً ، ولولا ذلك لكان البدل جائزًا .

(١٢) وجْهُ نصْبِ ﴿ عُصْبَةٌ ﴾ في ﴿ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ ﴾[٤] .

قال مكيُّ بنُ أبي طالبٍ : " ﴿ عُصْبَةٌ ﴾ : خبرُ ﴿ إِنَّ ﴾ ، وَيجوزُ نَصْبُهُ ، وَيكونُ الْخَبَرُ : ﴿ لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُم ﴾ "[٥] .

أي : أنَّ (عصبةٌ) يجوزُ في غيرِ القرآنِ أنْ يكونَ منصوبًا على أنه حالٌ ، وما أجازه مكيٌّ سبقه إليه : النحاسُ ، وتبعهما القرطبيُّ[٦] .

وللنحويين في خبرِ ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ ﴾ وجهانِ :

الأوّل : أنَّ خبرَها هو ﴿ عُصْبَةٌ ﴾ ، و﴿ مِّنكُمْ ﴾ صفتُه ، ويكونُ الكلامُ مستعملاً في التعجيبِ منْ فعلِهم مع أنهم عصبةٌ من القومِ أشدُّ نُكْرًا[٧] ، وجملةُ ﴿ لَا تَحْسَبُوهُ ﴾ استئنافيةٌ[٨] ، وهذا هو مذهبُ الجمهورِ : كالنحَّاسِ ، ومكيٍّ ، والعُكْبَريِّ ، واختاره ابنُ جُزيٍّ ، والإيجيُّ ، والقاسميُّ[٩] ، واستظهره أبو حيانَ ، وأجازه ابنُ عاشورٍ[١٠] ، وذهبَ

---

(١) سورة الحجرات – الآية ٤ .
(٢) سورة الحجرات – من الآية ٥ .
(٣) البرهان ٤٥٨/٢ .
(٤) سورة النور – من الآية ١١ .
(٥) مشكل إعراب القرآن ٥١١/٢ .
(٦) إعراب القرآن ١٣٠/٣ ، وتفسير القرطبي ١٦١/١٥ .
(٧) التحرير والتنوير ١٧١/١٨ .
(٨) البحر المحيط ٢٠/٨ .
(٩) إعراب القرآن ١٣٠/٣ ، ومشكل إعراب القرآن ٥١١/٢ ، والتبيان ٩٦٦/٢ ، والتسهيل ١٦٣/٢ ، وجامع البيان ١٠٩/٣ ، ومحاسن التأويل ٣٣٦/٧ .
(١٠) البحر المحيط ٢٠/٨ ، والتحرير والتنوير ١٧١/١٨ . وانظر : فتح القدير ١٤/٤ ، وروح

العكبريُّ إلى أنَّ الخبرَ قد أفاد بذكْرِ الصِّفةِ ، وهي ﴿مِّنكُمْ﴾[١] .

الثّاني : أنَّ خبرَ ﴿إِنَّ﴾ هو جملةُ ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم﴾ ، و﴿عُصْبَةٌ﴾ : بدلٌ مرفوعٌ من الفاعلِ (واو الجماعة) في ﴿جَآءُو﴾ ، والمعنى : (لا تحسبوا إفْكَهم شرًّا لكم) ؛ لأنَّ الضميرَ المنصوبَ مِنْ ﴿تَحْسَبُوهُ﴾ لمَّا عادَ إلى الإفكِ ، وكان الإفكُ متعلِّقًا بالفعلِ ﴿جَآءُو﴾ صارَ الضميرُ في قوةِ المُعرَّفِ بلامِ العهدِ ، أيْ : (لا تَحْسَبوا الإفْكَ المذكورَ شرًّا لكُمْ)[٢] ، وهو مذهبُ ابنِ عطيةَ ، واختاره الطاهرُ ابنُ عاشورٍ ، والتقديرُ – عند ابنِ عطيةَ – : (إنَّ فِعْلَ الَّذينَ) ، وهذا أنْسقُ في المعنى ، وأكْثَرُ فائدةً منْ أنْ يكونَ ﴿عُصْبَةٌ﴾ خبرَ ﴿إِنَّ﴾[٣] .

واعترضَ عليه السمينُ بأنَّ مجيءَ خبرِ ﴿إِنَّ﴾ جملةً طلبيةً لا يجوزُ ، وإذا وردَ منه شيءٌ في الشِّعْرِ فإنه يُؤَوَّلُ ؛ ولذا احتاج ابنُ عطيةَ إلى أنْ يُقدِّرَ مضافًا قبل الاسمِ الموصولِ ، وهو (فِعْل الذين) ؛ ليصحَّ به التركيبُ الكلاميُّ ؛ إذْ لوْ لم يُقدِّرْ لكان التركيبُ : (لا تحْسَبُوهُمْ)[٤] ، ولا يعودُ الضميرُ في ﴿لَا تَحْسَبُوهُ﴾ – على هذا المذهب – إلى الإفكِ ؛ لئلا تخلوَ الجملةُ من رابطٍ يربطُها باسمِ ﴿إِنَّ﴾ ، وهو الاسمُ الموصولُ ﴿ٱلَّذِينَ﴾[٥] ، وأجازَ الطاهرُ ابنُ عاشورٍ أنْ يكونَ خبرُ ﴿إِنَّ﴾ هو قوله : ﴿لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُم﴾ ، وتكونَ جملةُ ﴿لَا تَحْسَبُوهُ﴾ اعتراضيةً[٦] .

وقد جاءتْ القراءةُ برفعِ ﴿عُصْبَةٌ﴾ على هذين الوجهين السابقين ، وأجازَ مكيٌّ – كما ذكرنا – نصْبَ ﴿عُصْبَةٌ﴾ على أنه حالٌ ، والخبرُ هو جملةُ ﴿لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُم مَّا ٱكْتَسَبَ مِنَ ٱلْإِثْمِ﴾[٧] .

المعاني ٢٥٢/١٨ .

(١) التبيان ٩٦٦/٢ ، وانظر : محاسن التأويل ٣٣٦/٧ ، وفيه نظر ؛ لأن الخبر النكرة لا يحتاج إلى صفة توضحه . انظر : روح المعاني ٢٥٢/١٨ .

(٢) التحرير والتنوير ١٧١/١٨ .

(٣) المحرر الوجيز ١٦٩/٤ . وانظر : البحر المحيط ٢٠/٨ ، والتسهيل لابن جزي ٦٣/٢ ، وفتح القدير ١٤/٤ ، وروح المعاني ٢٥٢/١٨ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤٩٨/١ .

(٤) الدر المصون ٣٨٨/٨ ، ٣٨٩. وردّه الآلوسي ؛ لما فيه من تكلف لا يخفى .[روح المعاني ٢٥٢/١٨] .

(٥) اللباب لابن عادل ٣٠٧/١٤ ، ٣٠٨ .

(٦) التحرير والتنوير ١٧١/١٨ .

(٧) مشكل إعراب القرآن ٥١١/٢ .

وهو وجهٌ ضعيفٌ ؛ لأنَّ المعنى لا يُساعدُ عليه ؛ إذِ المقصودُ – على الصحيحِ – هو الإخبارُ بأنهم عصبةٌ قليلةٌ ، وشِرْذِمةٌ لا تُذْكَرُ ، أمّا تقديرُ الحاليةِ في ﴿عُصْبَةٌ﴾ فغيرُ مُرادٍ ؛ لأنها تُبيِّنُ الهيئةَ ، أيْ : (حالةَ كوْنِهم عُصْبةً) ، وليس المعنى المقصودُ هو بيانَ جزائهم بأنَّ لكُلّ امرئٍ منهم ما اكتسبَ من الإثمِ ، وإنما المُرادُ أنهم عُصْبةٌ قليلةٌ لا يُؤبهُ بها ، وقد بيّن الآلوسيُّ الفائدةَ في الإخبارِ بقولِه : ﴿عُصْبَةٌ﴾ ، وهي التسليةُ بأنَّ الذين جاءوا بهذا الإفك فِرْقةٌ عاصيةٌ متعاونةٌ ، وذلك من أماراتِ كوْنِه إفْكًا لا أصلَ له في جانبِ تزكيةِ جميعِ الأُمّةِ لمَنْ رمَوْهُما بالإفكِ ، وقد تكونُ الفائدةُ من هذا الإخبارِ : التسليةَ بأنَّ ذلك ممّا لم يُجْمعْ عليه ، بل جاء به شرذمةٌ منكم لا يُعبأُ بقولِهم[1] ، ولا شكَّ أنَّ مجيءَ قولِه : ﴿عُصْبَةٌ﴾ بالنصبِ على الحالِ يُفوِّتُ هذه الدلالةَ المَرْعيَّةَ ، وهذا المعنى المرادَ .

وأيضًا لو كان خبرُ ﴿إِنَّ﴾ هو جملة ﴿لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُم﴾ فإنَّ الفصلَ يكونُ طويلاً بينه وبين اسمِها ؛ إذِ الفاصلُ بينهما هو قولُه : ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ .

---

(١) ينظر : روح المعاني ٢٥٢/١٨ . وانظر : التحرير والتنوير ١٧١/١٨ .

المَبْحَثُ الثَّانِي

ما قُرِئَ بالنصبِ ، وجازَ فيه الرفْعُ ، أو الجرُّ

(١) جوازُ مجيءِ ﴿مَا﴾ الكافة موصولةً في ﴿ۚ : ﴿إِنَّمَا تَقۡضِي هَٰذِهِ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَآ﴾[١] .

قال مكيُّ بنُ أبي طالبٍ في هذه الآيةِ : " ﴿مَا﴾ كَافَّةٌ لـ ﴿إِنَّ﴾ عَن الْعَمَلِ ، و﴿هَٰذِهِ﴾ نصبٌ على الظّرْفِ ، و﴿ٱلۡحَيَوٰةَ﴾ بدلٌ من ﴿هَٰذِهِ﴾ ، أَو نعتٌ ، تَقْدِيرُه : (إنما تقضى فِي هَذِه الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) .

وَيجوزُ فِي الْكَلاَمِ رفْعُ ﴿هَٰذِهِ﴾ ، و﴿ٱلۡحَيَوٰةَ﴾ على أَنْ تُجْعَلَ ﴿مَا﴾ بِمَعْنى (الَّذِي) ، وَالْهَاءُ محذوفةٌ مَعَ ﴿تَقۡضِي﴾ ، و﴿هَٰذِهِ﴾ : خبر ﴿إِنَّ﴾ ، و﴿ٱلۡحَيَوٰةَ﴾ : بدلٌ من ﴿هَٰذِهِ﴾ ، أَو نعتٌ تَقْدِيرُه : (إنَّ الَّذِي تقضيه أَمْرُ هَذِه الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) "[٢] .

أيْ : أنه يجوزُ أنْ تكونَ ﴿ٱلۡحَيَوٰةَ﴾ مرفوعةً ، ولم يُقْرأ به ، ووجْهُ الرفعِ فيه : أنَّ ﴿مَا﴾ ليست كافَّةً ، وإنما هي اسمٌ موصولٌ بمعنى (الذي) ، والعائدُ المنصوبُ محذوفٌ ، أي : (إنَّ الذي تقضيه هذه الحياةُ الدنيا) .

ويجوز في ﴿مَا﴾ هذه في الوجه المقروء به وجهان :

الوجه الأوّل : أن ﴿مَا﴾ زائدةٌ ، مُهيِّئةٌ لدخولِ ﴿إِنَّ﴾ على الفعْلِ ، وهي التي تَلْحقُ الحروفَ الناسخةَ فتكفُّها عن العملِ[٣] ؛ ولذا فقد دخلتْ على الجملةِ الفعليةِ : ﴿تَقۡضِي هَٰذِهِ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَآ﴾ ، و﴿إِنَّمَا﴾ حرفٌ واحدٌ ، والخطابُ لفرعونَ ، و﴿هَٰذِهِ﴾ في محلِّ نصبٍ على الظرفيةِ للفعلِ ﴿تَقۡضِي﴾ ، ومفعولُه محذوفٌ ، أي : (تقْضي غرضَك وأمْرَك) ، و﴿ٱلۡحَيَوٰةَ﴾ بدلٌ من ﴿هَٰذِهِ﴾ ، أو نعتٌ ، والتقديرُ : (إنَّمَا تقْضي في هذه الحياةِ الدنيا) ، أيْ : (إنَّمَا تَحْكُمُ فينا مُدَّةَ حياتِنا)[٤] ؛ فهو منصوبٌ على نزْعِ

---

(١) سورة طه – من الآية ٧٢ .
(٢) مشكل إعراب القرآن ٤٦٩/٢ ، ٤٧٠ . وذكر هذا – أيضًا – في : الهداية ٤٦٧٢/٧ .
(٣) الجنى الداني ص٣٣٣ ، والمغني ٧١/٤ ، ٧٢ .
(٤) انظر : إعراب القرآن ٥٠/٣ ، والتبيان ٨٩٧/٢ ، والجامع لأحكام القرآن ١٠٥/١٤ ، ١٠٦ ، ومدارك التنزيل للنسفي ٣٧٥/٢ .

الخافضِ اتِّساعًا[١] .

ويجوزُ أنْ تكونَ ﴿ٱلْحَيَوٰةَ﴾ مفعولاً بـه علـى الاتِّسـاعِ فـي الظـرفِ بإجرائـه مُجْـرَى المفعولِ به[٢] ، ويدلُّ على ذلك : قراءةُ أبي حَيْوةَ ، وابنِ أبـي عبلـةَ : ﴿إِنَّمَاتُقْضَىٰ هَٰذِهِٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَآ﴾ ببناءِ الفعلِ للمفعول ، ورفْعِ ﴿ٱلْحَيَوٰةُ﴾[٣] ؛ لقيامِها مَقامَ الفاعلِ ، وذلـك أنـه اتُّسِـعَ فيـه فقـامَ مقـامَ الفاعـلِ ؛ فكـانَ مرفوعًـا[٤] ، وهـذا هـو مـذهبُ جمهـورِ النحويين : كالفراءِ ، والزجاجِ ، والنحاسِ ، وغيرِهم[٥] .

الوجه الثّاني : أن ﴿مَا﴾ مصدريةٌ ، وهي وما في حيزها في تأويلِ مصدرٍ ، اسمُ ﴿إِنَّ﴾ ، وخبرُهـا هـو الظـرفُ ﴿هَٰذِهِٱلْحَيَوٰةَ﴾ ، أي : (إنَّ قضـاءك كـائنٌ فـي هـذه الحياةِ الدنيا لا في الآخرةِ) ، والمعنى : (أنَّ لك الدنيا فقط ، ولنا الآخرة) ، وأجازَ هذا السمينُ الحلبيُّ[٦] .

وأمّا عن الوجهِ غيرِ المقروءِ به فقد أجازَ مكيٌّ في كتابيْه " المُشْكِلِ ، والهداية " أنْ تكونَ (ما) اسمًا موصولاً بمعنى (الذي) ، والعائدُ المنصوبُ محذوفٌ ، والتقديرُ : (إنَّ الذي تقضيه هذه الحياةُ الدنيا لا غيرها)[٧] ؛ فقال في تفسيره : " ولو جُعلَتْ (ما) بمعنى (الذي) رُفعتْ (هذه الحياةُ الدنيا) ، أي : (إنَّ الذي تقتضيه هذه الحياةُ الدنيا) "[٨] .

وهذا العائد المنصوب يجوز حذفُه كثيرًا ، وهو فصيحٌ إن كان متصلاً منصوبًا بفعلٍ تامٍّ متعينًا للربطِ – كما في هذه الآية الكريمة –[٩] .

وممـن أجـازَ هـذا الوجـهَ – أيضًـا – : الفـراءُ ، والزجـاجُ ، والنحـاسُ ، وتـابَعَهُمْ

---

(١) البحر المديد ٤٠٤/٣ .
(٢) الكشاف ٧٧/٣ ، ومفاتيح الغيب ٧٧/٢٢ ، والبحر المحيط ٣٥٩/٧ ، وغرائب القرآن ٥٥٩/٤ ، وروح المعاني ٣٩٤/١٦ ، ٣٩٥ .
(٣) انظر : مختصر ابن خالويه ص٨٨ ، وزاد المسير ١٦٨/٣ ، ودراسات لأسلوب القرآن ٥٨٤/١ ، ومعجم القراءات للخطيب ٤٦٤/٥ .
(٤) انظر : الدر المصون ٧٨/٨ ، ٧٩ ، واللباب ٣٢٤/٣ .
(٥) معاني القرآن للفراء ١٨٧/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٢٦٩/٣ ، وإعراب القرآن ٥٠/٣ ، والتبيان ٨٩٧/٢ ، والبحر المحيط ٣٥٩/٧ ، وفتح القدير ٤٤٤/٣ .
(٦) الدر المصون ٧٩/٨ ، واللباب ٣٢٤/٣ . وانظر : البحر المحيط ٣٥٩/٧ ، وروح المعاني ٣٩٤/١٦ .
(٧) انظر : الدر المصون ٧٩/٨ .
(٨) تفسير مكي ٤٦٧٢/٧ .
(٩) انظر : الارتشاف ص١٠١٩ .

الماورديُّ ، وابنُ الجوزيِّ ، والعكبريُّ ، والقرطبيُّ ، والسمينُ الحلبيُّ ، والشوكانيُّ[١] .

وهذا الوجهُ الإعرابيُّ سائغٌ له ما يؤيدُه ويعضدُه ، ومن ذلك : ﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ ﴾[٢] ، فإن ﴿مَا﴾ موصولةٌ بمعنى (الذي) ، و﴿صَنَعُوا﴾ صلةُ الموصولِ ، والعائدُ المنصوبُ فيها محذوفٌ ، و﴿كَيْدُ﴾ خبرُ ﴿إِنَّ﴾ ، والتقديرُ : (إنَّ الذي صنعوه كيدُ ساحرٍ) ، وقد أجازَ مكيٌّ نفسُه أنْ تكونَ ﴿مَا﴾ فيها كافةً ؛ فيقولُ : " وَيجوزُ فِي الْكَلاَمِ نصبُ (كيدٍ) بـ (صنعوا) ، وَلاَ تُضمرُ هَاء ، على أَن تُجْعَلَ (مَا) كَافَّةً لـ (إنَّ) عَن الْعَمَلِ "[٣] .

وعلى الرغمِ من أنَّ قواعدَ اللّغةِ تُجيزُ هذا الوجهَ غيرَ المقروءِ به ، وهو أنْ تكونَ (ما) اسمًا موصولاً ، وأنَّ التقديرَ : (إنَّ الذي تقضيه) ، فإنَّ الأَوْلَى " جعْلُ (ما) في هذه الآية كافةً لـ (إنَّ) عن العمل ؛ لأنه رأيُ جمهورِ المفسرين ، ويُعضدُه المعنى ؛ لدلالته على الحصر ؛ فالسحرةُ حصروا ما يقضيه فرعونُ – على الراجح من أقوال أهل العلم – في هذه الحياة الدنيا ، وهي زائلة ، وبزوالها يزول أمره ، وتنتهي غطرسته وكبرياؤه ، والعاقبة للمتقين "[٤] .

(٢) ما قُرِئَ بالنصبِ ، وجاز فيه الرفعُ على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ .

وردتْ عدةُ آياتٍ قرآنية كان أكثرُها منصوبًا على المصدرية ، أو على المفعولية ، أو غيرِهما ، كما كان بعضُها منصوبًا على أنه حال ، أجاز مكيٌّ بنُ أبي طالبٍ فيها جميعًا الرفعَ على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ ، تابَعَ في بعضها مَنْ سبقه : كالزجاجِ ، والنحاسِ ، وقد جمعتُها في قلادةٍ واحدةٍ جمعًا للشبيهِ إلى الشبيهِ ، ونظمًا للنظيرِ مع النظيرِ ، وهذه المواضع هي :

---

(١) معاني القرآن ١٨٧/٢ ، معاني القرآن وإعرابه ٣٦٩/٣ ، وإعراب القرآن ٥٠/٣ ، والنكت والعيون ٤١٥/٣ ، وزاد المسير ١٦٨/٣ ، والتبيان ٨٩٧/٢ ، والجامع لأحكام القرآن ١٠٦/١٤ ، والدر المصون ٧٩/٨ ، وفتح القدير ٤٤٤/٣ .

(٢) سورة طه – من الآية ٦٩ .

(٣) مشكل إعراب القرآن ٤٦٩/٢ . وما أورده مكي على أنه جائز في الكلام ، إنَّمَا هو قراءة ابن ابن مسعود ، والربيع بن خثيم . انظر : البحر المحيط ٢٣٤/٦ ، والمغني ٧٧/٤ ، ومعجم القراءات ٤٦١/٥ .

(٤) ما يجوز لغة لا قراءة عند الفراء والزجاج ص٤٩٧ .

١ - ﴿ : ﴿حَقًّا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[١] .

قال مكيُّ بنُ أبي طالبٍ : " قَوْلُه : ﴿حَقًّا﴾ مصدرٌ ، وَيجوزُ فِي الْكَلاَم الرّفْعُ على معنى : (هُوَ حقٌّ) "[٢] .

فـ ﴿حَقًّا﴾ - عند مكيٍّ - مصدرٌ مؤكِّدٌ لمعنى الجملةِ قبله ؛ إذْ هو كقولِك : (هذا ابني حقًّا) ، وهذا المصدرُ يجبُ إضمارُ عاملِه ، والتقديرُ : (حُقَّ ذلك حقًّا)[٣] ، ولم يذكرْ مكيٌّ غيرَ هذا الوجهِ ، وهو الصحيحُ ؛ لأنَّ كونَه مصدرًا أدْخَلُ في التأكيدِ الذي يقتضيه السياقُ ، وذلك لوجودِ الأمرِ في الآيةِ ، وهو ﴿مَتِّعُوهُنَّ﴾[٤] ، ويجوزُ - أيضًا - أنْ يكونَ ﴿حَقًّا﴾ صفةً لـ ﴿مَتَٰعًۢا﴾ ، أي : (متاعًا بالمعروفِ واجبًا عليهم)[٥] .

وهذا هو الأرجحُ في الآيةِ أنْ يكونَ الكلامُ متصلاً بما بعده ، وهو ما جاءتْ به القراءةُ .

وأجاز مكيٌّ في غيرِ القرآنِ رفْعُ ﴿حَقًّا﴾ على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ ، تقديرُه : (هو حقٌّ)[٦] .

وهذا الوجْهُ - وإنْ كان جائزًا - فهو دونَ القراءةِ ؛ لأنه استئنافُ كلامٍ جديدٍ ، ويُحتاجُ فيه إلى تقديرِ محذوفٍ ، لا داعيَ إليه ، كما أنَّ فيه قطْعَ الكلامِ عما قبله ، مع أنه مبنيٌّ على الاتصال .

٢ - ﴿ : ﴿تَوْبَةً مِّنَ ٱللَّهِ﴾[٧] .

قال مكيٌّ : " قَوْله : ﴿تَوْبَةً مِّنَ ٱللَّهِ﴾ نصْبٌ على الْمصدرِ ، أَو على

---

(١) سورة البقرة - من الآية ٢٣٦ .
(٢) مشكل إعراب القرآن ١/١٢٠ .
(٣) ينظر : مفاتيح الغيب ٦/٤٧٧ ، وتفسير القرطبي ٤/١٦٧ ، والبحر المحيط ٢/٥٣٤ ، وفتح القدير ١/٢٩٠ .
(٤) ينظر : مفاتيح الغيب ٦/٤٧٦ ، وتفسير القرطبي ٤/١٦٧ .
(٥) انظر : البحر المحيط ٢/٥٣٤ ، وفتح القدير ١/٢٩٠ . ويجوز أن يكون حالاً إمّا من ﴿ٱلْمَعْرُوفِ﴾ أي : (بالذي عُرف في حال وجوبه على المحسنين) ، وإمّا من ﴿قَدَرُهُۥ﴾ ؛ لأنه معرفة . ينظر : مفاتيح الغيب ٦/٤٧٧ ، والدر المصون ٣/٢٩ .
(٦) مشكل إعراب القرآن ١/١٢٠ .
(٧) سورة النساء - من الآية ٩٢ .

الْمَفْعُولِ من أَجله ، وَالرَّفْعُ فِي الْكَلاَمِ جَائِزٌ على تَقْدِيرِ : (ذَلِك تَوْبَةٌ) "[١] .

أيْ : أنَّ ﴿تَوْبَةً﴾ مفعولٌ له ، والتقديرُ : (شرعَ ذلك لكم أو فعلَه توبةً منه) ، أي : (قَبُولاً لتوبتِكم)[٢] ، ويجوزُ أنْ يكونَ مصدرًا منصوبًا بفعْلٍ محذوفٍ ، تقديرُه : (تابَ عليكم توبةً منه)[٣] .

وقد جاءتْ القراءةُ بنصبِ ﴿تَوْبَةً﴾ على المعنيين السابقين ، وأجاز مكيٌّ في الكلامِ أنْ يكونَ مرفوعًا على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ ، والتقديرُ: (ذلك توبةٌ) ، وهو ممّا لم يُقْرأْ به ، وقد سبقه إلى إجازةِ هذا الوجهِ : النحاسُ ، وتبعهما العكبريُّ[٤] .

٣ - ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ﴾[٥] : ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ﴾[٥] .

قال مكيٌّ : " قَوْلُه : ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ﴾ نصْبٌ على الْمصدرِ ؛ لأَنَّ معنى : ﴿لَوَلَّوُا۟ ٱلْأَدْبَـٰرَ﴾ : سنَّ اللهُ توليتَهم الأدبارَ سُنَّةً ، كَمَا سنَّهَا فِيمَا خلا من الأُمَم الْكَافِرَة . وَيجوزُ فِي الْكَلاَم : (سُنَّةُ) - بِالرَّفْع - على معنى : (تِلْكَ سُنَّةُ) ؛ فتُضْمِرُ الابْتِدَاءَ ، و(سُنَّة) خبرٌ لَهُ "[٦] .

أي : أنَّ ﴿سُنَّةَ﴾ منصوبٌ ؛ لأنه مصدرٌ مؤكِّدٌ لمضمونِ الجملةِ المتقدمةِ ؛ إذِ التقديرُ : (سنَّ اللهُ ذلك سُنَّةً) ، أيْ : (سَنَّ اللهُ غلَبةَ أنبيائه سُنَّةً)[٧] ، وهو -

---

(١) مشكل إعراب القرآن ٢٠٦/١ .

(٢) انظر : معاني القرآن للزجاج ٩١/٢ ، وتفسير مكي ١٤٢٦/٢ ، وزاد المسير ٤٥٠/١ ، وأنوار التنزيل ٩٠/٢ ، والبحر المديد ٥٤٣/١ ، وفتح القدير ٥٧٥/١ ، والتحرير والتنوير ١٦٢/٥ . ولا يجوز أن يكون العامل هو ﴿صِيَامُ﴾ ؛ لأنه اختل شرط من شروط نصب المفعول من أجله ، وهو أن فاعل الصيام غير فاعل التوبة . ينظر : التبيان ٣٨١/١ ، والدر المصون ٧٣/٤ .

(٣) فيكون (تاب) بمعنى : (قَبِل منه) . ينظر : تفسير مكي ١٤٢٦/٢ ، والبحر المحيط ٢٧/٤ ، والسراج المنير ٣٢٣/١ ، ومحاسن التأويل ٢٦٢/٣ ، ويجوز - عند ابن عطية ، وغيره - أن يكون معناها : (الرجوع منه إلى التسهيل ، حيث نقلكم من الأثقل إلى الأخف رحمة منه وتخفيفًا) . انظر : المحرر الوجيز ٩٤/٢ ، ومدارك التنزيل ٣٨٥/١ ، والتسهيل لابن جزي ٢٠٤/١ .
ويجوز في ﴿تَوْبَةً﴾ أن يكون حالاً ، على حذف مضاف ، والتقدير : (حال كونه صاحب توبة) ، وإنما احتيج إلى هذا التقدير ؛ لأنه لا يجوز أن يُقال : (فعليه صيام شهرين تائبًا من الله) . انظر : التبيان ٣٨١/١ ، والدر المصون ٧٣/٤ ، وفتح القدير ٥٧٥/١ ، والتحرير والتنوير ١٦٣/٥ .

(٤) إعراب القرآن ٤٨١/١ ، ومشكل إعراب القرآن ٢٠٦/١ ، والتبيان ٣٨١/١ .

(٥) سورة الفتح - من الآية ٢٣ .

(٦) مشكل إعراب القرآن ٦٧٧/٢ .

(٧) انظر : التفسير البسيط ٣١٠/٢٠ ، ومدارك التنزيل ٣٤٠/٣ ، وحاشية الطيبي ٤٠٤/١٤ ، والبحر =

– أيضًا – مذهبُ الزجاجِ ، والنحاسِ ، وابنِ عطيةَ ، وابنِ الجوزيِّ ، وغيرِهم[١] .

وأجاز مكيٌّ أنْ تكونَ ﴿سُنَّةَ﴾ مرفوعةً على أنها خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، تقديرُه : (تلك سُنةُ اللهِ) ، وسبقه إلى هذا : الفراءُ ، والزجاجُ ، والنحاسُ ، وابنُ عطيةَ[٢] .

وذهبَ الزجاجُ إلى أنه جَيِّدٌ في العربيّة[٣] ، ولكنْ لم يُقْرأْ به[٤] ؛ ولذا فلا ينبغي القراءةُ بها[٥] .

والأجودُ هو ما جاءت به القراءةُ ؛ لأنَّ الكلامَ متصلٌ بما قبله ، وأمّا الرفعُ – وإنْ كان جائزًا – فهو على الاستئنافِ ، وقطْعِ الكلامِ عما قبله ، وهو معنى غيرُ مرادٍ في هذه الآيةِ الكريمةِ ؛ قال الفراءُ : " وما كَانَ من ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ﴾ ، و﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾[٦] ، وشِبْهِه فإنه منصوبٌ ؛ لاتصالِه بِمَا قبْلَه عَلَى مذهبِ ﴿حَقًّا﴾ وشبْهِه . والرفعُ جائزٌ ؛ لأنه كالجوابِ "[٧] ، ومعنى قوله : (كالجوابِ) : أنَّه مقطوعٌ ممّا قبله ؛ لأنك تريدُ به معنى الاستئنافِ ، والمعنى – هنا – ليْسَ عليه – كما ذكرنا – .

٤ – ۞ : ﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ﴾[٨] في قراءة ابن كثير بتسكين اللاّم من ﴿خَلْقَهُۥ﴾[٩] .

= المديد ٣٩٩/٥ ، والتفسير المظهري ٣٢/٩ . وأجاز الشوكاني أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف ، أي : (بيَّن الله سُنَّة الله) . ينظر : فتح القدير ٦١/٥ .

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢٦/٥ ، وإعراب القرآن ٢٠١/٤ ، والمحرر الوجيز ١٣٥/٥ ، وزاد المسير ١٣٤/٤ ، والبحر المحيط ٤٩٤/٩ ، والدر المصون ٧١٥/٩ ، واللباب ٥٠٠/١٧ ، والتحرير والتنوير ١٨٢/٢٦ .

(٢) معاني القرآن ٣٥/٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٢٦/٥ ، وإعراب القرآن ٢٠١/٤ ، والمحرر الوجيز ١٣٥/٥ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢٦/٥ .

(٤) المحرر الوجيز ١٣٥/٥ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢٦/٥ .

(٦) سورة البقرة – من الآية ١٣٨ .

(٧) معاني القرآن ٣٥/٤ .

(٨) سورة السجدة – من الآية ٧ .

(٩) وهي – أيضًا – قراءة أبي عمرو ، وابن عامر ، وأبي جعفر ، ويعقوب ، وابن محيصن ، واليزيدي ، وأمّا قراءة عاصم ، ونافع ، وحمزة ، والكسائي ، وغيرهم فهو بفتح اللاّم ﴿خَلَقَهُۥ﴾ على أنه فعل ماض صفة لـ ﴿كُلَّ﴾ ، أو ﴿شَىْءٍ﴾ . انظر : السبعة ص٥١٦ ، والحجة لابن خالويه ص٥٨٧ ، والتيسير ص١٧٧ ، وإتحاف فضلاء البشر ص٣٥١ ، =

قال مكيٌّ : " مَنْ أسْكنَ اللاَّمَ فِي ﴿خَلْقَهُو﴾ جعلَه مصدرًا ؛ لأَنَّ قَوْلَه : ﴿أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ يدلُّ على (خلقَ كُلَّ شَيْءٍ خلْقًا) ؛ فَهُوَ مِثْلُ : ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾[١] ، و﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[٢] ... وَيجوز فِي الْكَلاَم (خَلْقُه) – بالرَّفْع – على معنى : (ذَلِك خَلْقُه) "[٣] .

و﴿خَلْقَهُو﴾ على هذه القراءة – كما ذكر مكيٌّ – يجوزُ فيها عدةُ أوجُهٍ ، أشهرُها ما يأتي :

الأوّل : أنه بدلٌ من قولِه : ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾ بدلَ اشتمالٍ ، والضميرُ يعودُ على المُبْدلِ منه ﴿كُلَّ﴾ ، أي : (أحْسنَ خَلْقَ كُلِّ شيءٍ)[٤] ، وهذا هو المشهورُ في إعرابِها ، وأجازه الزجاجُ ، والثعلبيُّ ، وابنُ عطيةَ ، والعكبريُّ ، وأبو حيانَ ، وغيرهم[٥] .

الثّاني : أنه مفعولٌ أوّلُ مؤخرٌ ، و﴿كُلَّ﴾ مفعولٌ به ثانٍ مقدمٌ ، على تضمينِ ﴿أَحْسَنَ﴾ معنى : (ألْهمَ ، وعرَّفَ) ؛ فيتعدَّى إلى مفعولين ، أيْ : (عرَّفَ أوْ ألْهمَ كُلَّ شيءٍ خَلْقَه)[٦] ، ويجوزُ أنْ يكونَ ﴿خَلْقَهُو﴾ مفعولاً ثانيًا ، وليس في الكلام تقديمٌ ، ولا تأخيرٌ ، والمعنى : (أُعطي كُلَّ شيءٍ على شَكْلِه الذي خُصَّ به)[٧] .

= ومعجم القراءات للخطيب ٢٢١/٧ ، ٢٢٢ .

(١) سورة النمل – من الآية ٨٨ .

(٢) سورة النساء – من الآية ٢٤ .

(٣) مشكل إعراب القرآن ٥٦٧/٢ ، ٥٦٨ . وانظر : الهداية لمكي ٥٧٥٢/٩ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٢٩٢/٣ ، والحجة للفارسي ٤٦١/٥ ، والتفسير البسيط ١٣٧/١٨ ، والجامع لأحكام القرآن ١٤/١٧ ، وإرشاد العقل السليم ٨١/٧ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢٠٤/٤ ، والكشف والبيان ٣٢٧/٧ ، والمحرر الوجيز ٣٥٩/٤ ، والبحر المحيط ٤٣٢/٨ ، وفتح القدير ٢٨٨/٤ ، وفتح البيان ١٦/١١ . ويجوز أن يكون بدلَ ﴿كُلَّ﴾ ، ويعودَ الضمير فيه على لفظ الجلالة ، و﴿أَحْسَنَ﴾ بمعنى : (حسَّن) . ينظر: البحر المحيط ٤٣٢/٨ ، ٤٣٣ ، واللباب ٤٧٦/١٥ .

(٦) واختاره الطبري في تفسيره ٥٩٧/١٨ ، وأجازه مكي في تفسيره ٥٧٥٠/٩ ، والعكبري في التبيان ١٠٤٨/٢ ، وضعفه ابن عطية في المحرر الوجيز ٣٥٩/٤ ؛ لِمَا فيه من بُعْدٍ .
وأجاز مكي أن يكون منصوبًا على التمييز ، وتقديره : (أحسن كُلّ شيء خَلْقًا) . [تفسير مكي ٥٧٥٠/٩]. ويجوز أن يكون منصوبًا على إسقاط حرف الجر ، والمعنى : (أحسن كُلّ شيء في خلقه) . ينظر : تفسير القرطبي ١٤/١٧ ، وفتح القدير ٢٨٨/٤ .

(٧) ينظر : اللباب ٤٧٦/١٥ .

الثّالث : أنه مصدرٌ مؤكِّدٌ لمضمونِ الجملةِ ، والهاءُ في ﴿خَلْقَهُۥ﴾ تعود على لفظِ الجلالةِ ، أيْ : (خَلَقه خلْقًا)[١] ، وهو مذهبُ سيبويهِ[٢] ، وهذا الإعرابُ هو الصحيحُ ؛ لأنَّ فيه إضافةَ المصدرِ (خلْق) إلى فاعله ، وهو (اللهُ) – تعالى – وهذا أكْثرُ من إضافتِه إلى المفعولِ ، كما أنَّ هذا أبلغُ في الامتنانِ ؛ لأنه إذا قال : (أحْسنَ كُلَّ شيءٍ) كان أبلغَ من (أحْسنَ خَلْقَ كُلِّ شيءٍ) ؛ إذْ قد يُحْسِنُ الخلقَ ، ولا يكونُ الشيءُ في نفسِه حَسَنًا[٣] .

وأيًّا ما كان وجْهُ النصبِ في الآيةِ الكريمةِ فإنَّ السياقَ يدلُّ على أنه كلامٌ متصلٌ بما قبله – وهو ما جاءتْ به القراءةُ – ، ولكنْ أجاز الزجاجُ ، ومكيٌّ ، والقرطبيُّ[٤] أنْ يكونَ الكلامُ مستأنفًا على تقديرِ مبتدأٍ محذوفٍ : (ذلك خَلْقُه) .

وهذا الإعرابُ مرجوحٌ ؛ لِمَا سبقَ ذكْرُهُ .

٥ - ﴿ : ﴿نَجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ ۝٣٤ نِّعْمَةً مِّنْ عِندِنَا﴾[٥] .

قال مكيٌّ : " ﴿نِّعْمَةً﴾ : مفعولٌ مِنْ أَجلِه ، وَيجوزُ فِي الْكَلاَمِ الرّفْعُ على تَقْدِيرِ : (تِلْكَ نعْمَةٌ) "[٦] .

والمعنى – على هذا الوجْهِ – : (نجيناهم نعمةً منَّا) ، أي : (لإنعامنا عليهم)[٧] ، ولم يذكُرْ مكيٌّ غيرَ هذا الوجهِ في كتابيْه : المُشْكِل ، والتفسير[٨] ، وأجاز كثيرٌ من النحويين أنْ يكونَ منصوبًا على المصدريةِ ؛ لأنَّ الإنجاءَ منه إنعامٌ ؛ فالتقديرُ : (أنعمنا عليهم بالإنجاءِ إنعامًا)[٩] ، وإليه ذهبَ ابنُ عطيةَ[١٠] ،

---

(١) ينظر : تفسير مكي ٥٧٥٠/٩ ، والبرهان ٤٠١/٢ . وانظر : التفسير البسيط ١٣٩/١٨ ، وتفسير القرطبي ١٤/١٧ .

(٢) الكتاب ٣٨٠/١ ، ٣٨١ ، ومعاني الزجاج ٢٠٤/٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٩٢/٣ ، والمحرر الوجيز ٣٥٩/٤ ، وفتح القدير ٢٨٨/٤ .

(٣) ينظر : البحر المحيط ٤٣٢/٨ ، واللباب ٤٧٧/١٥ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢٠٤/٤ ، ومشكل إعراب القرآن ٥٦٨/٢ ، وتفسير القرطبي ١٤/١٧ .

(٥) سورة القمر – من الآيتين ٣٤ ، ٣٥ .

(٦) مشكل إعراب القرآن ٧٠١/٢ .

(٧) ينظر : التفسير البسيط ١١٦/٢١ ، ومفاتيح الغيب ٣١٤/٢٩ ، والتبيان ١١٩٥/٢ ، والبحر والبحر المحيط ٤٥/١ ، واللباب ٢٧١/١٨ .

(٨) مشكل إعراب القرآن ٧٠١/٢ ، والهداية ٧٢٠٠/١١ ؛ ولأنه مفعول له فلا يجوز عنده الوقف الوقف على ﴿سَحَرٍ﴾ .

(٩) ينظر : مفاتيح الغيب ٣١٥/٢٩ ، واللباب ٢٧١/١٨ ، وفتح القدير ١٥٣/٥ .

(١٠) المحرر ٢١٩/٥ . وانظر : التبيان ١١٩٥/٢ .

وهو الصحيحُ عند البسيليِّ ؛ لأنَّ أفعالَ اللهِ – تعالى – غيرُ معلَّلةٍ[١] ؛ ولذا كانت ﴿نِّعْمَةً﴾ منصوبةً على المصدريةِ ، وهو ما جاءتْ به القراءةُ .

وأجاز الزجاجُ ، والنحاسُ ، ومكيٌّ[٢] رفْعَ ﴿نِّعْمَةً﴾ على أنه خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ ، تقديرُه : (تلك نعمةٌ) ، وقدَّرها الزجاجُ : (إنجاؤنا إياهم نعمةٌ من عندنا) ، ولم يُقْرأْ بهذا الوجْهِ .

قال الزجاجُ : " ولكني لا أعلمُ أحدًا قرأَ بها ، فلا تقرأنَّ بها إلاَّ أن تَثْبُتَ روايةٌ صحيحةٌ ، قال مشايخُنا منْ أهلِ العلمِ : القراءةُ سُنَّةٌ متَّبَعَةٌ ، ولا يَرَوْنَ أنْ يَقْرأَ أحدٌ بما يجوزُ في العربيّةِ إذَا لَمْ تَثْبُتْ رِوَايةٌ صحيحةٌ "[٣] .

وعدمُ القراءةِ بهذا الوجْهِ الإعرابيِّ يدلُّ على أنه وجْهٌ مرجوحٌ ، وإنْ كان جائزًا ، ومما يؤيدُ ذلك : أنَّ الكلامَ – هنا – مبنيٌّ على أنه متصلٌ بما قبله ، وإجازةُ الرفعِ يجعلُ الكلامَ مستأنفًا ، ويقطعُه عما قبله ، وهذا مرجوحٌ – كما ذكرنا .

وهناك موضعان آخران منصوبان على الحال ، أجاز مكيٌّ فيهما الرفعَ على هذا الوجهِ ، وهما :

أ – ﴿ : ﴿لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى﴾[٤] .

قال مكيٌّ : " قَوْلُه : ﴿مُبَارَكًا وَهُدًى﴾ : حالان من الْمُضْمرِ فِي مَوضِع نصبٍ ، وَيجوزُ الرّفْعُ على : (هُوَ مباركٌ) "[٥] .

أيْ : أنه يجوزُ في : ﴿مُبَارَكًا وَهُدًى﴾ أنْ يكونَ خبرًا لمبتدأٍ محذوفٍ – كما ذكرَ في كلامِه السابقِ – ، وقد أجازَ ذلك : النحاسُ ، والقرطبيُّ[٦] ، وهو وهو ممّا لم يُقْرأْ به ، ولكنه جائزٌ في الكلامِ .

---

(١) نكت وتنبيهات في تفسير القرآن المجيد ٦٧٣/٣ .
(٢) معاني القرآن وإعرابه ٩١/٥ ، وإعراب القرآن ٢٩٧/٤ ، ومشكل إعراب القرآن ٧٠١/٢ .
(٣) معاني القرآن وإعرابه ٩١/٥ .
(٤) سورة آل عمران – من الآية ٩٦ .
(٥) مشكل إعراب القرآن ١٦٨/١ . وقد أجاز مكي فيهما – أيضًا – الجر على النعت لـ ﴿بَيْتِ﴾ ، وأجازه وأجازه النحاس في : إعراب القرآن ٣٩٥/١ ، والقرطبي ٢٠٩/٥ .
(٦) إعراب القرآن ٣٩٥/١ ، والجامع لأحكام القرآن ٢٠٩/٥ . وذهب النحاس ، والقرطبي إلى جواز رفعهما رفعهما على هذا الوجه ، أو على البدل من (الذي) ، أو على أن ﴿مُبَارَكًا﴾ خبر ثان .

وذهبَ ابنُ الجوزيِّ إلى أنَّ الرفعَ في ﴿هُدًى﴾ وحْدها ؛ فيكون ﴿مُبَارَكًا﴾ منصوبًا ، كما هو ، والتقدير : (هو هدًى)[١] ، وضعفه أبو حيانَ ، والسمينُ ؛ لأنه ساقطُ الاعتبارِ به ؛ إذْ لا حاجةَ إلى تكلُّفِ هذا الإضمارِ[٢] .

والوجْهُ الذي جاءتْ به القراءةُ أنْ يكونَ منصوبًا على الحالِ من الضميرِ المستكِنِّ في متعلَّق الجارِّ والمجرورِ ﴿بِبَكَّةَ﴾ ، أيْ : (استقرَّ ببكةَ في حالِ بركتِه)[٣] ، أو على الحالِ من الضميرِ المستترِ في الفعلِ ﴿وُضِعَ﴾ ، والتقديرُ : (للَّذي ببكةَ وضع مباركًا)[٤] ، و﴿هُدًى﴾ : معطوفٌ على ﴿مُبَارَكًا﴾ ، والمعطوفُ على الحالِ حالٌ[٥] .

وهذا هو الأرجحُ في الآيةِ الكريمةِ ؛ إذْ لا حاجةَ إلى إضمارِ مبتدأٍ محذوفٍ ؛ لِمَا فيه من التكلُّفِ الظاهرِ الذي لا يُحْوجُ إليه المعنى ، كما أنَّ الكلامَ متصلٌ بما قبله ، وليس مقطوعًا عنه ، وهذا واضحٌ من سياقِ الآيةِ .

ب - ﴿تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ ءَايَةً﴾[٦] .

قال مكيٌّ : " ﴿ءَايَةً﴾ بدلٌ من ﴿بَيْضَآءَ﴾ حَالٌ أَيْضًا ، أَي : (تخرجْ مُبِينَةً عَن قدرَةِ اللهِ جلَّ ذِكْرُه) ... وَالرَّفْعُ جَائِزٌ فِي غيرِ الْقرآنِ على : (هَذِه آيَةٌ) "[٧] .

أي : أنه يجوزُ في ﴿ءَايَةً﴾ أنْ تكونَ مرفوعةً على أنها خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ ، تقديرُه : (هذه آيةٌ) ، وقد سبقَه إلى إجازةِ هذا الوجْهِ : الفراءُ ، والزجاجُ ، والنحاسُ[٨] ، وهو ممّا لم يُقْرأ به ، ولكنَّ الأرجحَ من جهةِ الصناعةِ النحويةِ هو ما جاءتْ به القراءةُ ، وهو نصبُ ﴿ءَايَةً﴾ على الحالِ ،

---

(١) زاد المسير ٣٠٦/١ .
(٢) البحر المحيط ٢٦٩/٣ ، والدر المصون ٣١٦/٣ .
(٣) ينظر : غرائب القرآن ٢١٣/٢ ، وإعراب القرآن وبيانه ٥٦٧/١ .
(٤) المحرر الوجيز ٤٧٤/١ ، ٤٧٥ ، والدر المصون ٣١٥/٣ ، ٣١٦ ، واللباب ٤٠٣/٥ .
(٥) البحر المحيط ٢٦٩/٣ .
(٦) سورة طه – من الآية ٢٢ .
(٧) مشكل إعراب القرآن ٤٦٢/٢ ، ٤٦٣ .
(٨) معاني القرآن ١٢٩/٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٥٥/٣ ، وإعراب القرآن ٣٧/٣ .

وذلك لأنها بدلٌ من ﴿بَيْضَآءَ﴾ ، والبدلُ من الحالِ حالٌ[١] ، أو هي حالٌ من الضميرِ في ﴿بَيْضَآءَ﴾ ، أو من الجارِّ والمجرورِ ﴿مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ﴾[٢] .

وبعدَ عرْضِ هذه الأوجُهِ الجائزةِ في الآياتِ السابقةِ نلحظُ أنَّ النصبَ فيها هو الأرجحُ ، وذلك لأنَّ الكلامَ فيها مبنيٌّ على الاتصالِ بما بعده ، سواءٌ أكانت الكلمةُ المنصوبةُ مصدرًا أمْ حالاً أم مفعولاً له ، وليس على الاستئنافِ ، وقد بيّنَ الفراءُ ذلك في هذه الآية من سورة طه ؛ فقال : " فلمّا لَمْ يأتِ بـ (هي) ولا بِـ (هذه) قبل الآيةِ اتّصلتْ [أي : (آيةٌ)] بالفعلِ ؛ فنُصِبَتْ "[٣] .

كما أنَّ سياقَ هذه الآياتِ جميعًا فيه معنى التجددِ ، والاستمرارِ ؛ لأنها على وجْهِ النصبِ جُمَلٌ فعليةٌ ، وكما هو معروفٌ فإنَّ الجملةَ الفعليةَ تدلُّ على الحدوثِ ، والتجدُّدِ ، وهو ما يدلُّ عليه تقديرُ النصبِ فيها على أيِّ معنًى من المعاني السابقةِ ، بخلافِ التقديرِ على هذا الوجهِ غيرِ المقروءِ به ؛ فإنَّ الجملةَ فيه اسميةٌ ، وهي تدلُّ على الثبوتِ[٤] ، ولكنه غيرُ مرادٍ في هذه الآياتِ .

(٣) ما جاء منصوبًا على الاشتغال ، وجاز فيه الرفع على الابتداء .

وقد وردَ هذا في ﷺ : ﴿وَإِيَّـٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾[٥] .

قالَ مكيٌّ : " ﴿إِيَّـٰىَ﴾ مَنْصُوبٌ بإضمارِ فعْلٍ هُوَ الاخْتِيَارُ ؛ لأَنَّهُ أَمْرٌ ، وَيجوزُ : (وَأَنَا فارْهبونِ) على الابْتِدَاءِ ، وَالْخَبَرِ ، وَهَذَا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِك : (زيدٌ فَاضْرِبْهُ) ؛ لأَنَّ الْيَاءَ المحذوفةَ من ﴿فَٱرْهَبُونِ﴾ كالهاءِ فِي (اضربْه) "[٦] .

وذلك لأنَّ القاعدةَ : أنه يجبُ تقديمُ المفعولِ على فعْلِه إذا كان ضميرًا منفصلاً لو

---

(١) ينظر : معاني القرآن للأخفش ٤٠١/٢ ، وتفسير مكي ٤٦٢٩/٧ ، والتبيان ٨٨٩/٢ ، وفتح القدير ٤٢٨/٣ ، وفتح البيان ٢٢٥/٨ .

(٢) ينظر : أنوار التنزيل ٢٦/٤ ، والبحر المحيط ٣٢٥/٧ . ويجوز أن تكون ﴿ءَايَةً﴾ منصوبة بفعل محذوف ؛ لدلالة الكلام عليه ، أي : (جعلناها آية ، أو آتيناك آية) . ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٣٥٥/٣ ، والكشاف ٥٩/٣ ، وزاد المسير ١٥٦/٣ ، ومفاتيح الغيب ٢٨/٢٢ ، واللباب ٢١٩/١٢ ، ٢٢٠ .

(٣) معاني القرآن ١٢٩/٣ .

(٤) ينظر : معاني النحو ١٧٢/١ .

(٥) سورة البقرة – من الآية ٤٠ .

(٦) مشكل إعراب القرآن ٩٠/١ .

تأخَّرَ لزِمَ اتصالُه ، نحو : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[١] ؛ إذْ لو أُخِّرَ لقيل : (نعبدُكَ) ، فإنْ قُدِّمَ الضميرُ المنفصلُ ، وعَمِلَ الفعلُ في ضميرٍ آخَرَ ، كقولِه تعالى : ﴿وَإِيَّىَ فَٱرْهَبُونِ﴾[٢] ، انتصبَ الضميرُ المنفصلُ بفعلٍ بعده ، والتقديرُ : (إيَّاي ارهبوا فارهبونِ)[٣] ، فـ ﴿إِيَّىَ﴾ : منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ دلَّ عليه ﴿فَٱرْهَبُونِ﴾ ؛ فحُذفَ الفعلُ الأوّلُ ؛ لدَّلالةِ الثّاني عليه ، وجُعِلَ الضميرُ المتصلُ منفصلاً[٤] ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ منصوبًا بـ (ارهبونِ) ؛ لأنه قدْ تعدَّى إلى مفعولِه[٥] ، وحُذفتِ الياءُ ، وهي ضميرُ النصبِ من ﴿فَٱرْهَبُونِ﴾ ؛ لأنها فاصلةٌ[٦] .

وأجازَ الزجاجُ ، ومكيٌّ ، والقرطبيُّ أنْ يُقالَ : (وأنا فارهبونِ) على الابتداءِ ، والخبرِ ، وهو ممّا لا يُقْرأُ به[٧] ؛ إذْ الاختيارُ في الكلامِ ، والقرآنِ ، والشِّعْرِ : ﴿وَإِيَّىَ فَٱرْهَبُونِ﴾[٨] ؛ لأنه أمْرٌ في قولِه : ﴿فَٱرْهَبُونِ﴾ ، وهمْ يَخْتارونَ النصبَ مع الأمرِ ، والنهيِ ، والاستفهامِ[٩] .

ومع أنَّ مكيَّ بن أبي طالبٍ ، وغيرَه أجازوا : (أنا فارْهبونِ) فهو دون الوجهِ المقروءِ به ؛ إذ ليس التعبيرُ بالضميرِ المتصلِ المرفوعِ (أنا) كالتعبيرِ بالضميرِ

---

(١) سورة الفاتحة – من الآية ٥ .
(٢) سورة البقرة – من الآية ٤٠ .
(٣) ينظر : شرح الفارضي على الألفية ٨٠/٢ ، ٨١ ، دار الكتب العلمية .
(٤) ينظر : المحرر الوجيز ١٣٤/١ ، وغرائب التفسير ١٣٦/١ ، ومدارك التنزيل ٨٤/١ . وقدره السجاوندي والنسفي قبل المنفصل ، أي : (فارهبوا إياي فارهبون) ، قال أبو حيان : وهو وهَمٌ وذهول عن القاعدة ؛ لأن تقديره متقدمًا عليه لا يحسن انفصاله ؛ إذ لا يجوز تقديمه منفصلاً إلا في الضرورة . انظر : البحر المحيط ٢٨٤/١ ، والدر المصون ٣١٤/١ ، واللباب ١٢/٢ .
(٥) انظر : التفسير البسيط ٤٣٢/٢ ، والتبيان ٥٧/١ ، وحاشية الصبان ١٠٣/٢ .
(٦) ينظر : البحر المحيط ٢٨٤/١ . والفاء في ﴿فَٱرْهَبُونِ﴾ واقعة في جواب أمر مقدر ، أي : (تنبهوا فارهبون) ، أو الفاء زائدة . ينظر : البحر المحيط ٢٨٤/١ ، ٢٨٥ ، والدر المصون ٣١٤/١ ، ٣١٥، واللباب ١٢/٢ ، والتحرير والتنوير ٤٥٥/١ .
ونُقل عن السعد في حواشي الكشاف أن الآية ليست من باب الاشتغال ؛ لوجود الفاء ؛ لأن ﴿إِيَّىَ﴾ : منصوب بفعل مضمر يدل عليه ﴿فَٱرْهَبُونِ﴾ ؛ فهو من باب مطلق التفسير الذي هو أعم من الاشتغال. ينظر : حاشية الصبان ١٠٣/٢ .
(٧) معاني القرآن وإعرابه ١٢١/١ ، ومشكل إعراب القرآن ٩٠/١ ، وتفسير القرطبي ٩/٢ .
(٨) معاني القرآن وإعرابه ١٢١/١ .
(٩) ينظر : معاني القرآن للأخفش ٨٣/١ ، والمشكل لمكي ٩٠/١ ، وتفسير القرطبي ٩/٢ .

المنفصلِ المنصوبِ ﴿إِيَّىَ﴾ ؛ لأنه لا يُدانيه فصاحةً ، ولا بلاغةً ، وذلك من وجهين :

١ – لأنَّ في مجيئه ضميرًا منصوبًا مناسبةً لسياقِ الآياتِ قبله ، وهو الأمْرُ بوفاءِ العهدِ ، ولأنَّ فيه تأكيدًا على أنه – تعالى – متفردٌ بالخشيةِ ، وذلك لأنَّ الكلامَ على هذا الوجهِ من جملتين ، ولو كان التعبيرُ بضميرِ الرفعِ (أنا) فلن يكون فيه هذان المعنيان السابقان[١] .

٢ – لأنَّ في ﷻ : ﴿وَإِيَّىَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ إفادةً للاختصاصِ الحاصلِ بتقديمِ الضميرِ ، والاختصاصُ تأكيدٌ ، بلْ إنَّ هذا الوجهَ ﴿وَإِيَّىَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ أوكدُ في إفادةِ الاختصاصِ من ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ ؛ لأنها جملةٌ واحدةٌ ، على حينَ أنَّ الكلامَ جملتان في التقدير – كما ذكرنا في آية سورة البقرة –[٢] .

وفي ﴿وَإِيَّىَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ وجوهٌ من التوكيدِ بيَّنها العلماءُ ، وهي : تقديمُ الضميرِ المنفصلِ ﴿إِيَّـىَ﴾ ، وتأخيرُ المتصلِ (ياء المتكلم) ، وكذلك الفاءُ الموجِبةُ معطوفًا ومعطوفًا عليه ، تقديره : (إياي ارهبوا فارهبون) ، أحدُهما مقدرٌ ، والثّاني مظهرٌ ، وما في ذلك من تَكْرارِ (الرهبةِ) ، وما فيه من معنى الشرطِ بدلالةِ الفاء[٣] .

(٤) ما جاء منصوبًا من المصادر ، المشتقةِ من فعْلٍ مستعملٍ ، وهي نائبةٌ عن فعلِها ، وجازَ فيها الرفعُ على الابتداءِ .

يُحذفُ فعْلُ المصدرِ وجوبًا إذا وقعَ المصدرُ بدلاً من فعْلِه ، وهو مقيسٌ في : الأمرِ ، والنهيِ ، والدعاءِ ، نحو : (قيامًا لا قعودًا) ، و(إقدامًا) ، و(سَقيًا لكَ) ، بمعنى : (قُمْ لا تقعدْ ، وأقْدِمْ ، وسقاك الله)[٤] .

وقدْ وردَ من هذا النوعِ آيتان أجازَ فيهما مكيٌّ الرفعَ على الابتداءِ ، وهما :

١ – ﷻ : ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَتَعۡسٗا لَّهُمۡ﴾[٥] .

قال مكيٌّ : " و﴿تَعۡسٗا﴾ نَصْبٌ على الْمصدرِ ، وَالنّصبُ الاخْتِيَارُ ؛ لأَنَّهُ

---

(١) ينظر : البحر المحيط ٢٨٤/٤ .
(٢) ينظر : الكشاف ١٣١/١ ، والبحر المحيط ٢٨٤/١ ، وحاشية الشهاب ١٤٧/٢ .
(٣) ينظر : التحرير والتنوير ٤٥٧/١ .
(٤) ينظر : الكتاب ٣١١/١ ، ٣١٢ ، وشرح الأشموني ١١٦/٢ ، ١١٧ .
(٥) سورة مُحمّد – من الآية ٨ .

مُشْتَقٌّ من فعلٍ مُسْتَعْمل ، وَيجوزُ فِي الْكَلاَمِ الرّفْعُ على الابْتِدَاءِ ، و﴿لَّهُمْ﴾ الْخَبَرُ ، وَالْجُمْلَةُ خبرٌ عَن ﴿ٱلَّذِينَ﴾ "[١] .

و(التَّعْسُ) : ضدُّ (السَّعْدِ) ، ومعناه : الشقاءُ ، والهلاكُ ، والسُّقوطُ ، وقد جاءت القراءةُ فيه بنصبِ ﴿تَعْسًا﴾ ، على أنه مفعولٌ مطلقٌ بدلٌ من اللفظِ بفعْلِه المحذوفِ وجوبًا ، على سبيلِ الدعاءِ ، والتقديرُ : (أتعسهم اللهُ تعْسًا) ، أيْ : (أهلكَهم هلاكًا)[٢] ، والدعاءُ عليهم ؛ لقصْدِ التحقيرِ ، والتفظيع[٣] .

٢ - ۞ : ﴿فَسُحْقًا لِّأَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾[٤] .

قال مكيٌّ : " قَوْلُه : ﴿فَسُحْقًا﴾ نَصْبٌ على إضمارِ فعلٍ ، أَيْ : (ألزمَهم اللهُ سُحْقًا) ، وَقيل : هُوَ مصدرٌ جُعلَ بَدَلاً من اللَّفْظ بِه - وَهُوَ قَولُ سِيبَوَيْهِ[٥] - ، وَالرَّفْعُ يجوزُ فِي الْكَلاَم على الابْتِدَاء "[٦] .

وقد ذكر مكيٌّ مذهبين في نصْبِ ﴿سُحْقًا﴾ ، وهما :

الأوّل : أنه منصوبٌ على المصدرِ على جهةِ الدعاءِ عليهم ، والتقديرُ : (أسحقهم اللهُ سُحقًا) ، أيْ : (أبْعدهم اللهُ من رحمتِه) ؛ فنابَ المصدرُ عن عاملِه في الدعاءِ ، ووقعَ موقعَه ، نحو : (جَدْعًا له) ؛ فلا يجوزُ إظهارُ عاملِه[٧] ، وهو الصحيحُ الذي عليه جمهورُ النحويين ، والمفسرين : كسيبويهِ ، والزجاجِ ، والفارسيِّ ، وابنِ عطية ، وغيرِهم[٨] .

---

(١) مشكل إعراب القرآن ٦٧١/٢ .
(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ٥٨/٣ ، وللأخفش ١٢٥/١ ، والكشف والبيان ٣١/٩ ، وتفسير البغوي ٢١١/٤ ، والجامع لأحكام القرآن ٢٥٣/١٩ ، وحاشية الطيبي على الكشاف ٣٣٢/١٤ ، وجامع البيان للإيجي ١٣٩/٤ . وتقدير الفعل المحذوف - عند الزمخشري ، وأبي السعود - هو : (فقال تعسًا لهم ، أو فقضى تعسًا لهم) ، والصحيح أن تقديره من لفظ المصدر أولى . ينظر : الكشاف ٥١٨/٥ ، والبحر المحيط ٢٢٤/١٠ ، واللباب ٤٣٥/١٧ ، وإرشاد العقل السليم ٩٣/٨ .
(٣) ينظر : التحرير والتنوير ٨٦/٢٦ .
(٤) سورة الملك - من الآية ١١ .
(٥) الكتاب ١٥٧/١ .
(٦) مشكل إعراب القرآن ٩٤٥/٢ .
(٧) ينظر : التبيان ١٢٣٢/٢ ، والدر المصون ٦٨٧/٩ .
(٨) وهو - أيضًا - مذهب البيضاوي ، والنسفي ، وأبي حيان ، وابن جزي ، وابن عجيبة . انظر : الكتاب الكتاب ١٥٧/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه ١٩٩/٥ ، والحجة ١٢٨/٢ ، والمحرر الوجيز ٣٤٠/٥ ، وأنوار التنزيل ٢٢٩/٥ ، ومدارك التنزيل ٥١٣/٣ ، والبحر المحيط ٢٢٤/١٠ ، والتسهيل ٣٩٦/٢ ،

الثّـاني : أنـه منصـوبٌ علـى أنـه مفعـولٌ بـه لفعْـلٍ محـذوفٍ ، والتقـديرُ : (ألزمهم اللهُ سُحْقًا)[١] .

وكما نرى فقد أجاز مكيٌّ الرفعَ في الآيتين الكريمتين على الابتداءِ ، أي : أنه لـو قيـل فيهمـا : (فتعْسٌ لهـم) ، و(فسُـحْقٌ لهـم) لكـان جـائزًا مـن حيـثُ الصـناعةُ النحويةُ ، وهو ممّا لم يُقْرأْ به[٢] .

وضعَّفَ ابنُ عطيةَ هذا الوجهَ ؛ **لأنَّ ثمةَ فرقًا بين المرفوعِ ، والمنصوبِ من حيثُ المعنى** ، وذلك لأنَّ المنصوبَ – هنا – جاءَ على جهةِ الدعاءِ عليهم ، ولم يحصُلْ ذلك بَعْدُ ، بلْ هو متوقَّعٌ في الآخرةِ ؛ ولذا جاءَ منصوبًا ، بخلافِ وجهِ الرفعِ ؛ فإنه يكونُ فيما وقعَ ، وثبتَ ، أو حصلَ ، واستقرَّ ، كما في ﴿ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ ﴾[٣] ، **وهناك فارقٌ دلاليٌّ آخَرُ بينهما** ، وهو أنَّ المصدرَ المنصوبَ يدلُّ على التوقيتِ ، والاستمرارِ ، والمرفوعُ يدلُّ على العمومِ ، والثبوتِ ، وذلك لأنَّ الجملةَ في الوجهِ المقروءِ به فعليةٌ ، أمّا على تقديرِ الرفعِ فهي اسميةٌ[٤] ، قال الكفويُّ : " وَالرَّفْعُ فِي بَابِ المصادرِ الَّتِي أَصْلُها النِّيَابَةُ عَن أفعالِها يدلُّ على الثُّبُوتِ ، والاستقرارِ ، بِخِلاَفِ النصبِ؛ فَلاَ يدلُّ إلاّ على التجدُّدِ والحدوثِ الْمُسْتَفَادِ من عَاملِه الَّذِي هُوَ الْفِعْلُ ؛ فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ للدلالةِ عَلَيْهِ "[٥] .

ولذا كان الوجْهُ الأرجحُ هو ما جاءتْ به القراءةُ ، وهو أنْ يكونَ المصدرُ منصوبًا ، لِمَا سبقَ ، ولأنَّ هذا المصدرَ مشتقٌّ من فعْلٍ مستعمَلٍ ؛ ولذا فإنَّ الاختيارَ فيه النصبُ – كما ذكرَ مكيٌّ –[٦] .

والبحر المديد ٩٥/٧ . وانظر – أيضًا – : التفسير البسيط ٥٠/٢٢ ، وغاية الأماني للكوراني = = ص١٩٨ ، وفتح القدير ٣١١/٥ ، والتحرير والتنوير ٢٨/٢٩ .

(١) ينظـر : التبيـان ١٢٣٢/٢ ، والـدر المصـون ٣٨٤/١٠ ، وفـتح البيـان ٢٣٧/١٤ ، وإعـراب القرآن وبيانه ١٥٠/١٠ .

(٢) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٦٧١/٢ ، ٩٤٥ ، والدر المصون ٣٨٥/١٠ .

(٣) سورة الأنعام – من الآية ٥٤ . [المحرر الوجيز ٣٤٠/٥]. وانظر : البحر المحيط ٢٢٥/١٠ ، والدر المصون ٣٨٥/١٠ ، واللباب ٢٤٢/١٩ .
وقد ذكر ذلك – أيضًا – المبرد في المقتضب ٢٢١/٣ ، ٢٢٢ ، وابن يعيش في شرح المفصل ١٢٢/١ . وانظر : الكتاب ٣٣٠/١ ، ومعاني النحو ١٤٨/٢ .

(٤) انظر : معاني النحو ١٤٧/٢ .

(٥) الكليات ص٣٢٨ . وانظر : معاني النحو ١٤٧/٢ .

(٦) مشكل إعراب القرآن ٦٧١/٢ .

(٥) جواز رفع ﴿حَقًّا﴾ من ﷺ : ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾[١] .

قال مكيٌّ بن أبي طالبٍ : " ﴿حَقًّا﴾ : خبرُ ﴿كَانَ﴾ ، و﴿نَصْرُ﴾ اسْمُهَا ، وَيجوزُ أَن تُضْمرَ فِي ﴿كَانَ﴾ اسْمَهَا ، وترفعَ (نصرًا) بالابتداءِ ، و﴿عَلَيْنَا﴾ الْخَبَر ، وَالْجُمْلَةُ خبرُ ﴿كَانَ﴾ .

وَيجوزُ فِي الْكَلاَمِ رفعُ (حقٍّ) على اسْمِ (كَانَ) ؛ لأَنَّهُ قد وُصفَ بـ (علينا) ، وتنصبُ (نصرًا) على أنه خبرُ (كَانَ) ، وَيجوزُ رفعُهما جَمِيعًا على الابْتِدَاءِ ، وَالْخَبَرِ ، وتُضمرُ فِي (كَانَ) الحَدِيثَ ، وَالأَمرَ ، وَالْجُمْلَةُ خبرُ (كَانَ) "[٢] .

أيْ : أنَّ القراءةَ قدْ جاءتْ برفعِ ﴿نَصْرُ﴾ على أنه اسمُ ﴿كَانَ﴾ مؤخرٌ ، و﴿حَقًّا﴾ منصوبٌ على أنه خبرها ، وتأخَّرَ اسمُها ؛ لأنَّ المتعلَّقَ به فاصلةٌ ، وذلك للاهتمامِ بالجزاءِ ؛ إذْ هو محطُّ الفائدةِ .

واستظهر هذا أبو حيان[٣] ، وأجازه العكبريُّ[٤] ، و﴿عَلَيْنَا﴾ متعلِّقٌ بـ ﴿حَقًّا﴾ ، أو أو بمحذوفٍ صفةٌ[٥] ، ويجوزُ أنْ يكونَ رفعُ ﴿نَصْرُ﴾ على أنه مبتدأٌ ، وخبرُه الجارُّ والمجرورُ ﴿عَلَيْنَا﴾ ، والجملةُ خبرُ ﴿كَانَ﴾ ، واسمُها ضميرُ (الأمرِ، والشأنِ) مستترٌ تقديرُه : (هُوَ)[٦] .

ويجوزُ عند ابنِ الأنباريِّ ، والزمخشريِّ الوقفُ على ﴿حَقًّا﴾ ، أيْ : (وكانَ الانتقامُ منهم حقًّا) ، يبتدئُ بقوله : (علينا نصرُ المؤمنين)[٧] ، وضعَّفه ابنُ عطيةَ ؛ لِمَا لِمَا فيه من تفكيكٍ لنظمِ الآيةِ[٨] ، وفي الوقفِ – هنا – عند أبي حيانَ معنًى جَيِّدٌ ؛ إذْ فيه بيانُ أنه لمْ يكن الانتقامُ ظلمًا ، بلْ عدلاً ؛ لأنه لم يكُنْ إلاّ بعد كَوْنِ بقائهم غيرَ

---

(١) سورة الروم – من الآية ٤٧ .
(٢) مشكل إعراب القرآن ٥٦٢/٢ .
(٣) البحر المحيط ٣٩٨/٨ . وانظر : المحرر الوجيز ٣٤١/٤ ، وروح المعاني ٥٢/٢١ .
(٤) التبيان ١٠٤١/٢ .
(٥) اللباب ٤٢٣/١٥ ، وفتح القدير ٢٦٥/٤ . وانظر : جمال القراء ص٧١٣ ، وإعراب القرآن وبيانه ٥١٢/٧ .
(٦) مشكل مكي ٥٦٢/٢ ، واللباب ٤٢٣/١٥ ، والتبيان ١٠٤١/٢ ، وإعراب القرآن وبيانه ٥١٢/٧ .
(٧) الكشاف ٤٨٤/٣ ، ٤٨٥ ، وجمال القُرّاء ص٧١٣ ، ومدارك التنزيل ٧٠٥/٢ . وانظر : اللباب ٤٢٣/١٥ ، وفتح القدير ٢٦٥/٤ . وهذا الوقف مرويٌّ عن شعبة راوي عاصم . [التحرير والتنوير ١٢٠/٢١ ، والهداية لمكي ٥٦٩٨/٩ ، وتفسير القرطبي ٤٣/٢٤].
(٨) المحرر الوجيز ٣٤١/٤ . وانظر : روح المعاني ٥٢/٢١ .

مفيدٍ إلاّ زيادةَ الإثمِ ، وولادةَ الفاجرِ الكافر؛ فكان عدمُهم خيرًا من وجودِهم الخبيثِ[١] .

والصحيحُ أنَّ هذا الوقفَ ليس بمختارٍ ؛ " لأنَّ الوقفَ على ﴿حَقًّا﴾ يُوجبُ الانتقامَ، ويُوجبُ نصرَ المؤمنين ، ولا يلزمُ أنه – تعالى – ينتقمُ من كُلٍّ ، بل قدْ يعفُو، وترْكُ الوقفِ على ﴿حَقًّا﴾ إنَّمَا يُوجِبُ نصْرَ المؤمنين ، ولا يحتاجُ إلى تقديرِ محذوفٍ ، أيْ : (كان الانتقامُ) "[٢] .

وأجاز مكيٌّ أنْ يكونَ ﴿حَقًّا﴾ مرفوعًا في الكلامِ ، وهو ممّا لم يُقْرأ به ، وفي جواز رفعِه وجهان :

الأوّل : أنَّ ﴿حَقًّا﴾ اسمُ ﴿كَانَ﴾ مرفوعٌ ، و﴿نَصْرُ﴾ خبرُ ﴿كَانَ﴾ منصوبٌ ، والأصلُ في هذا البابِ : أنه إذا كان أحدُهما معرفةً ، والآخَرُ نكرةً فإنَّ الاسمَ هو المعرفةُ ، والنكرةَ هي الخبرُ ، نحو : (كان زيدٌ قائمًا) ، وجازَ في (حقٍّ) أنْ يكونَ اسمًا لـ (كانَ) مع أنه نكرةٌ ، وذلك لأنه موصوفٌ بالجارِّ ، والمجرورِ بعده ، وهو ﴿عَلَيْنَا﴾ ؛ فصارتِ النكرةُ مختصَّةً ، وهو مذهبُ النحاسِ[٣] .

وما أجازه مكيٌّ في هذا الوجهِ غيرِ المقروءِ به ، منْ أنَّ اسمَها نكرةٌ مختصةٌ هو – أيضًا – مذهبُ المبردِ ، وابنِ مالكٍ ، والرّضيِّ في اختيارِ الكلامِ في بابَيْ (إنَّ ، وكانَ) بشرطِ الفائدةِ ، وكونِ النكرةِ مختصَّةً ، تشبيهًا للمرفوعِ فيهما بالفاعلِ ، والمنصوبِ بالمفعولِ[٤] .

وأرى أنَّ هذا الوجهَ الذي ذكره مكيٌّ صحيحٌ حسنٌ ؛ لأنَّ الصفةَ ، وهي ﴿عَلَيْنَا﴾ جعلتِ النكرةَ ﴿حَقًّا﴾ قريبةً من المعرفةِ ، ومما يُقويِّه : أنَّ ﴿حَقًّا﴾ مصدرٌ ، والمصدرُ جنسٌ ، ومعناه في النكرةِ ، والمعرفةِ واحدٌ ، يُضافُ إلى هذا : أنَّ الأصلَ في الخبرِ أنه هو المبتدأُ في المعنى[٥] .

الثّاني : أن ﴿حَقًّا﴾ مبتدأٌ مرفوعٌ ، و﴿نَصْرُ﴾ خبرُ المبتدأِ ، وجملةُ ﴿حَقًّاعَلَيْنَا

---

(١) البحر المحيط ٣٩٨/٨ .
(٢) فتوح الغيب للطيبي ٢٦٤/١٢ .
(٣) إعراب القرآن للنحاس ٢٧٦/٣ .
(٤) ينظر : المقتضب ٨٨/٤ ، وشرح التسهيل ٣٥٦/١ ، وشرح الكافية للرضي ١٠٥٧/٢ . ومثل هذا من الضرائر الشِّعْريّة عند : الزجاجي ، والزمخشري ، وغيرهما . ينظر : الجمل ص٤٦ ، والمفصل ص٢٦٣ .
(٥) انظر في ذلك : الضرائر للآلوسي ص٢٣٣ ، ٢٣٤ ، وأسلوب القلب ص٧٥ .

﴿نَصۡرُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ في محلِّ نصبٍ خبرُ ﴿كَانَ﴾ ، واسمُها ضميرٌ مستترٌ تقديرُه : (هو) يعودُ على الحديثِ ، أوِ الأمرِ[١] .

وأجازَ هذا الإعرابَ النحاسُ[٢] ، وهذان الوجهان وإنْ كانا جائزيْنِ في الكلام ، لمْ تَرِدْ بهما القراءةُ – كما ذكرنا – ؛ ولذا فهما دون ما جاءت به القراءةُ من جهة الصِّناعةِ النحويةِ .

(٦) مجيءُ ﴿إِلَّا﴾ بمعنى (غير) ، وجوازُ رفع ما بعدها في ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾[٣] .

قال مكيٌّ : " قَوْلُه : ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾ انتصب (الْوَجْه) على الاسْتِثْنَاء ، وَيجوزُ فِي الْكَلَام الرّفْعُ على معنى الصّفة ، كَأَنَّهُ قَالَ : (غير وَجهه) ، كَمَا قَالَ :

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ ∴ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ[٤]

أي : (غيرُ الفرقدَيْنِ) ، فـ (غيرُ) صفةٌ لـ (كُلُّ) ، كذلك جوازُ الآية "[٥] .

أي : أنه يجوزُ أنْ تكونَ ﴿إِلَّا﴾ صفةً لـ ﴿كُلُّ﴾ ، وهي بمعنى (غير) ، وحقُّها الرفعُ ، ولكنْ تعذَّرَ ذلك لبنائها فظهرَ إعرابُها على ما بعدها ، وهو ﴿وَجۡهَهُۥ﴾ ، و(الوجهُ) مضافٌ إليه مجرورٌ بحركةٍ مقدَّرةٍ منعَ من ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بما يُسمَّى بـ (حركة العاريَّة) ، وسنبين ذلك فيما يأتي :

من الأسماءِ التي تُقدَّرُ فيها حركةٌ واحدةٌ : الاسمُ المرفوعُ الواقعُ بعد (إلاّ) في

---

(١) مشكل مكي ٥٦٢/٢ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢٧٦/٣ .

(٣) سورة القصص – من الآية ٨٨ .

(٤) البيت من الوافر ، وهو لعمرو بن معديكرب η في : ديوانه ص١٧٨ ، والكامل ٧٦/٤ ، والممتع ٥١/١ ، أو لحضرمي بن عامر η في : حماسة البحتري ص١٥١ ، وتذكرة النحاة ص٩٠ ، وشرح شواهد المغني ٢١٦/١ ، وينسب لسوار بن المضرب .
والبيت بلا نسبة في : مجاز القرآن ١٣١/١ ، والمقتضب ٤٠٩/٤ ، ومعاني القرآن للزجاج ١٥٨/٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٤٥/٣ ، والأزهية ص١٨٢ ، وتفسير القرطبي ٣٣٢/١٦ ، ورصف المباني ص٩٢ ، وفتوح الغيب ١٢٦/١٢ ، والجنى الداني ص٥١٩ ، والمغني ٤٧١/١ ، ١٦٦/٦ .
و(**الْفَرْقَدَانِ**) : نجمان في السماء لا يفترقان .

(٥) مشكل مكي ٥٤٩/٢ .

إعرابِ (العاريَّـةِ)[١] ، وذلك لأنَّ الحركـةَ الإعرابيـةَ فيـه لمـا تعـذَّرَ ظهورُهـا علـى اللفظِ المُسْتحِقِّ للإعرابِ ظهرتْ على ما بعده بطريقِ العاريَّةِ ، ومعنى ذلك : أنَّ اللفظَ الذي ظهرَ عليه هذا الإعرابُ استعاره من صاحبِه الذي يستحقُّه ؛ فظهرَ عليه هو بدَلَ ظهورِه على صاحبِه[٢] ، وشرْطُ هذا الإعرابِ عند المحققين : أنْ يكونَ ما بعد (إلاّ) مرفوعًا ، وأنْ يكونَ الموصوفُ بها وبتاليها جمعًا منكَّرًا حقيقةً ، أوْ تأويلاً ، أو شِبْهَ جمعٍ[٣] ، كقولِه تعالى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[٤] ؛ إذْ لا يجوزُ من جهةِ المعنى أنْ تكونَ ﴿إِلَّا﴾ استثنائيةً ؛ لأنَّ التقديرَ – حينئذٍ – : (لوْ كانَ فيهما آلهةٌ ليس فيهم اللهُ لفسدتا) ، وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهةٌ فيهم الله لمْ تفْسُدا ، وليس ذلك بمرادٍ في الآيةِ ؛ لأنَّ المرادَ أنَّ الفسادَ مترتِّبٌ على تعدُّدِ الآلهةِ ، كَمَا لا يجوزُ في ﴿إِلَّا﴾ – أيضًا – من جهةِ اللفظِ ؛ لأنَّ ﴿ءَالِهَةٌ﴾ جمعٌ مُنكَّرٌ في الإثباتِ فلا عمومَ له ؛ فلا يصِحُّ الاستثناءُ منه[٥] ، فـ ﴿إِلَّا﴾ صفةٌ ، وهي اسمٌ بمعنى (غير) ؛ فحقُّها الرفعُ ، ولكنْ لمَّا تعذَّرَ ذلك لبنائِها ، ولملازمةِ آخرِها السكونَ ، ظهرَ إعرابُها على ما بعدها ، و(لفظُ الجلالةِ) مضافٌ إليه مجرورٌ بحركةٍ مقدَّرةٍ منعَ من ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ العاريّةِ[٦] .

ونلحظُ أنَّ (إلاّ) حُمِلتْ على (غير) فيُوصَفُ بها ، كَما حُمِلَتْ (غير)

---

(١) الإعراب ، للدكتور غريب نافع ج ١ص٤٠ .

(٢) ومثلُه – أيضًا – الاسمُ المرفوعُ الواقعُ بعد (لا) النافية ، نحو : (أخوك لا كاتب ولا شاعر) ، فـ (لا) خبر المبتدأ (أخوك) ، وهي مرفوعة بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون البناء الأصلي ، و(كاتب) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية . [الإعراب لغريب نافع ج ١ ص٤٠].

(٣) انظر : الإيضاح لابن الحاجب ٣٦٩/١ ، والجنى الداني ص٥١٧ ، والمغني ٤٥٨/١ ، وتمهيد القواعد ٢١٩١/٥-٢١٩٥ ؛ فالجمع ما يدل على الجمعية ؛ جمعًا، نحو : (الرجال ، والآلهة) ، أو غير جمع ، نحو : (القوم ، والرهط) ، وشبهُ الجمع المنكَّر يشمل المعرف بـ (أل) الجنسية ، أو ما في معناها كالنكرة في سياق النفي، نحو : (أحد) . انظر: شرح الرضي ٢٤٦/١ ، والهمع ٢٧١/٣، ومعاني النحو ٢٢٦/٢-٢٢٧ . وإنما اشترطوا هذا الشرط ؛ ليوافق حالها صفة حالَها أداةَ استثناء ، وأجاز سيبويه في : الكتاب ٣٧٠/١ أن يوصف بها كل نكرة ، نحو : (لو كان منا رجلٌ إلا زيدٌ لغلبنا) .

(٤) سورة الأنبياء – من الآية ٢٢ .

(٥) المغني ٤٦٠/١ . وذهب المبرد في المقتضب ٤٠٨/٤ إلى أن (إلاّ) للاستثناء ، وما بعدها بدل ، وردّه وردّه ابن هشام في المغني ٤٦٢/١ .

(٦) الإعراب لغريب نافع ج ١ص٤٣ .

على (إلاّ) فاسْتُثْنيَ بها[١] .

وقد أجازَ الزجاجُ ، ومكيٌّ[٢] هذا الوجهَ الإعرابيَّ في ﷺ : ﴿ إِلَّا وَجْهَهُۥ ﴾ ، والمعنى : (كُلُّ شيءٍ غيرُ وجهِه هالكٌ)[٣] .

ومع جواز هذا الإعراب في الآية الكريمة فإنه لا ينبغي – كما قال الزجاجُ – أن يُقْرأَ به[٤] ، وذلك لأنَّ الصحيحَ الذي يُناسبُ المعنى – عند الجمهورِ – هو أنْ تكونَ (إلاّ) استثنائيةً ، أيْ : (كُلُّ شيءٍ هالكٌ إلاّ إياه)[٥] ، وهو استثناءٌ متصلٌ ، ويُرادُ بالوجهِ بالوجهِ (الذاتُ)[٦] ، وإنما جرى على عادةِ العربِ في التعبيرِ بالأشْرفِ عن الجملةِ[٧] الجملةِ[٧] ، فالمرادُ هو إخراجُ المستثنى بـ (إلاّ) عن حُكْمِ ما قبله ؛ إذْ ليسَ هو إياه[٨] إياه[٨] ، ويجوزُ أن يكونَ الاستثناءُ منقطعًا ، أيْ : (لكنْ هو بحالِه لم يهلِكْ)[٩] ؛ وبهذا وبهذا كان الوجهُ المقروءُ به هو الراجحَ .

(٧) جواز العدول عن النصب على الحال إلى النعت .

وقد ورد هذا – عند مكي – في موضعين ، هما :

١ – ﷺ : ﴿ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا ﴾[١٠] .

قال مكيٌّ : " وَمَن جعلَ قَوْلَه : ﴿ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ﴾ (الْكَلِمَةَ) اسْمًا لـ ﴿ عِيسَى ﴾ جَازَ على قَوْلِه فِي غيرِ الْقُرْآنِ (وجيهٍ) بالخفضِ على النَّعْت لـ (كلمة) "[١١] .

---

(١) الجنى الداني ص٥١٧ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٥٨/٤ . وحكاه عنه النحاس في إعراب القرآن ١٦٧/٢ ، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن ٣٣١/١٦ ، وصديق خان في فتح البيان ١٦٠/١٠ . وانظر : مذهب مكي في مشكل إعراب القرآن ٥٤٩/٢ ، وحكاه عنه الطيبي في فتوح الغيب ١٢٦/١٢ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٣٣١/١٦ ، ٣٣٢ .

(٤) معاني الزجاج ١٥٨/٤ .

(٥) التبيان ١٠٢٨/٢ .

(٦) وذلك عند مَن أجاز إطلاق (الشيء) على الله – تعالى – وهو الصحيح ، ومن لم يُطْلقْ عليه فالاستثناء متصل – أيضًا – ويكون (الوجه) بمعنى : (ما عُمل لأجله) أو بمعنى : (الجاه الذي بين الناس) . [اللباب لابن عادل ٣٠٣/١٥].

(٧) الدر المصون ٧٠١/٨ ، واللباب ٣٠٣/١٥ ، وفتح البيان ١٦٠/١٠ .

(٨) انظر : ابن يعيش ٨٩/٢ .

(٩) الدر المصون ٧٠١/٨ ، واللباب ٣٠٣/١٥ .

(١٠) سورة آل عمران – من الآية ٤٥ .

(١١) مشكل إعراب القرآن ١٦٠/١ .

أي : أنَّ ﴿وَجِيهًا﴾ حالٌ مفردةٌ من قولِه : ﴿بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ﴾ ، وقد أتى في الحال الأولى بالاسمِ ﴿وَجِيهًا﴾ ؛ لدَلالةِ الاسمِ على الثبوتِ ، وجاءت الحالُ الثّانيةُ ﴿وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ جارًّا ومجرورًا ؛ لأنه يُقدَّرُ بالاسمِ ، وجاءت الحالُ الثّالثةُ ﴿وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلْمَهْدِ﴾[١] جملةً ؛ لأنها في الرتبةِ الثّالثةِ ، وذلك لأنَّ الحالَ وصفٌ في المعنى[٢] .

ويجوزُ في الكلامِ أنْ يكونَ (وجيهًا) مجرورًا على أنه نعتٌ لـ (كلمة) ، بشرطِ أن تُجعلَ (الكلمةُ) اسمًا لعيسى ٧ ، والتقديرُ : (بكلمةٍ منه وجيهٍ) ، وممَّنْ ذهبَ إلى أن سيدنا عيسى ٧ هو المقصودُ بـ (الكلمةِ) : الأخفشُ ، والعكبريُّ ، وأبو حيانَ ، والطاهرُ ابنُ عاشورٍ[٣] ، وذلك لأنه موجودٌ بكلمةِ (كُنْ) ، أو لأنه يُهتدَى به ، كما يُهْتدَى بالكلمةِ منه[٤] .

وهذا الوجهُ الذي أجازه مكيٌّ لم يُقْرأ به ، وممن أجازه – أيضًا – الفراءُ[٥] .

٢ - ۞ : ﴿يُرْزَقُونَ ۝١٦٩ فَرِحِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾[٦] .

قال مكيٌّ : " قَوْلُه : ﴿فَرِحِينَ﴾ نصْبٌ على الْحَالِ الْمُضمرِ فِي : ﴿يُرْزَقُونَ﴾ ، وَلَو كَانَ فِي الْكَلَام لجَاز : (فَرِحُونَ) على النَّعْت لـ ﴿أَحْيَآءٌ﴾ "[٧] .

أي : أنه يجوزُ في الكلامِ لا في التلاوةِ رفْعُ ﴿فَرِحِينَ﴾ على أنه نعتٌ لـ ﴿أَحْيَآءٌ﴾ ، والتقديرُ : (بلْ أحياءٌ فرحون) ، ولكنَّ القراءةَ جاءتْ بنصْبِ ﴿فَرِحِينَ﴾ إمّا على أنه حالٌ من الضميرِ في ﴿يُرْزَقُونَ﴾ ، أو من الضمير في ﴿

---

(١) سورة آل عمران – من الآية ٤٦ .
(٢) ينظر : البحر المحيط ١٥٥/٢ ، ١٥٦ .
(٣) معاني القرآن ٢٢٠/١ ، والتبيان ٢١٠/١ ، والبحر المحيط ١٥٢/٢ ، والتحرير والتنوير ٢٤٨/٣ .
(٤) ينظر : المحرر الوجيز ٤٣٥/١ ، وزاد المسير ٢٨٢/١ ، وتفسير المنار ٢٥٠/٣ .
وفي المراد بـ (الكلمة) أقوال أخرى ، منها : أنه قول الله – تعالى – له : (كُنْ) فكان ؛ فالمراد بها كلمة التكوين ، لا كلمة الوحي ، أو أنها كلمة البشارة من الملائكة لأمه مريم . ينظر : زاد المسير ٢٨٢/١ ، وتفسير المنار ٢٥٠/٣ .
(٥) معاني القرآن ٢١٣/١ ، والمشكل ١٦٠/١ .
(٦) سورة آل عمران – من الآيتين ١٦٩ ، ١٧٠ .
(٧) مشكل إعراب القرآن ١٧٨/١ .

﴿أَحْيَآءٌ﴾ ، أو من الضمير في الظرف ﴿عِندَ رَبِّهِمْ﴾[١] .

وما أجازه مكيٌّ من رفْعِ ﴿أَحْيَآءٌ﴾ على النعتِ لـ ﴿أَحْيَآءٌ﴾ سبقَه إليه : الفراءُ ، والنحاسُ ، ووافقهم القرطبيُّ ، والمنتجَبُ الهمدانيُّ[٢] .

ويترتبُ على هذا الوجهِ الإعرابيِّ غيرِ المقروءِ به في هاتين الآيتين : أنْ يتأخرَ النعتُ المفردُ المجرورُ (وجيهٍ) – في الآية الأولى – عن النعتِ شبهِ الجملةِ ، وهو الجارُّ والمجرورُ (منه) ، وأنْ يتأخرَ النعتُ المفردُ المرفوعُ (فرحون) – في الآيةِ الثّانيةِ – عن النعتِ شِبْهِ الجملةِ (عندهم) ، والنعتِ الجملةِ (يُرْزقونَ) .

والنعوتُ قدْ تتعدَّدُ في الجملةِ ؛ لاختلافِ معانيها ، ولأنَّ الصفةَ في الحقيقةِ خبرٌ عن الموصوفِ ، وزيادةُ إخبارٍ ؛ فيجوزُ في المنعوتِ أن يُنْعتَ بنعوتٍ كثيرةٍ ومختلفةٍ[٣] .

وللنحويين في ترتيبِ النعوتِ عند تعدُّدِها مذهبان :

الأوّل : أنه يجبُ عند تعدُّدِها تقديمُ النعتِ المفردِ على غيرِه ؛ لأنَّ الأصلَ للمفردِ ، والجملةُ ، وشِبْهُها فرعٌ عليها ، ولا يتقدمُ الفرعُ على الأصلِ إلاّ في نادرِ الكلامِ ، وضرورةِ الشِّعْرِ، وهذا هو مذهبُ ابنِ السراجِ، وابنِ عصفور[٤] .

الثّاني : أن الأقيسَ الغالبَ هو تقديمُ النعتِ المفردِ ، وتوسيطُ شِبْهِ الجملةِ ، وتأخيرُ الجملةِ ، كقولِه تعالى : ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ﴾[٥] حيث بُدِئَ بالنعتِ المفردِ : ﴿مُّؤْمِنٌ﴾ ، ثم بالجارِّ والمجرورِ : ﴿مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ ، ثم بالجملةِ : ﴿يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ﴾ .

---

(١) ويجوز نصبه على المدح . انظر : التبيان ١٣٠/١ ، وتفسير القرطبي ٤١٦/٥ ، والبحر المحيط ٤٣٠/٣ ، والدر المصون ٢٤٧/٤ ، وروح المعاني ١٣٠/٥ ، والتحرير والتنوير ١٦٦/٤ ، وإعراب القرآن وبيانه ١٠٧/٢ . وأجازوا – أيضًا – نصبه على أنه صفة لـ ﴿أَحْيَآءٌ﴾ المنصوبة في قراءة ابن أبي عبلة : ﴿أَحْيَآءَ﴾ بالنصب فيها . انظر : الكشف والبيان ٢٠٤/٣ ، والبحر المحيط ٤٢٩/٣ .

(٢) معاني القرآن ٢٢٥/١ ، وإعراب القرآن ٤١٩/١ ، ومشكل إعراب القرآن ١٧٨/١ ، والجامع لأحكام القرآن ٤١٦/٥ ، والكتاب الفريد ١٦٨/٢ .

(٣) ينظر : الجملة الوصفية في النحو العربيّ ص٩٨ .

(٤) الأصول ٦٣/٢ ، والمقرب ص٢٢٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢١٨/١ ، والتذييل والتكميل ٣٩٦/١٢ ، ٣٩٧ .

(٥) سورة غافر – من الآية ٢٨ .

وهذا هو الأحسنُ والأكثرُ عند أبي حيانَ في تفسيرِه[١] ، وهو الظَّاهرُ – أيضًا – من كلام سيبويه[٢] ، وإليه ذهبَ ابنُ مالكٍ ، والرّضيُّ[٣] .

ومع هذا فقد جاءَ تقديمُ النعتِ غيرِ المفردِ على النعتِ المفردِ – كما في هذا الوجْهِ الذي أجازه مكيٌّ ، وجعلَ منه الفارسيُّ ﷺ : ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾[٤] فـ ﴿أَنزَلْنَٰهُ﴾ نعتٌ جملةٌ تقدمَ على النعتِ المفردِ ﴿مُبَارَكٌ﴾[٥] ، وأمّا ابنُ عصفورٍ فذهبَ إلى أنَّ ﴿مُبَارَكٌ﴾ خبرٌ ثانٍ لاسمِ الإشارةِ ﴿هَٰذَا﴾ ؛ لئلا يتقدمَ النعتُ الجملةُ على النعتِ المفردِ ، وهو ضعيفٌ عنده[٦] .

والصحيحُ هو ما ذهبَ إليه أبو حيانَ في التذييلِ أنَّ هذا التقديمَ ليس ضعيفًا ، " بلْ هو موجودٌ في لسانِ العربِ كثيرًا ، بحيثُ لا يكادُ ينحصرُ ، وما كان بهذه المثابةِ ينبغي أنْ يُقاسَ عليه ، ورُبَّ كثيرٍ في الاستعمالِ ، وليسَ القياسُ عليه قيسَ عليه ، وبُنيتْ عليه القواعدُ ، ولتقديمِ الجملةِ على المفردِ في بابِ النعتِ سرٌّ يُدْركُه مَن عُنِيَ بتتبُّعِ لسانِ العربِ وتدبُّرِ مغازي كلامِها "[٧] .

بقِيَ أنْ نشيرَ إلى أنَّ المنتجبَ الهمدانيَّ قد أجاز في الآيةِ الثّانيةِ أنْ يكونَ (فرحون) مرفوعًا في الكلامِ – أيضًا – لكنْ على وجهٍ آخَرَ ، وهو الاستئنافُ على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ ، تقديرُه : (هُمْ) ، والجملةُ الاسمية (هم فرحون) لا محلَّ لها من الإعرابِ ؛ لأنها استئنافيةٌ[٨] .

ولو نظرنا إلى سياقِ الكلامِ في هذه الآيةِ لوجدنا أنَّ دلالةَ الاستئنافِ لا تناسبُها ؛ لِمَا فيه من قطعٍ لسياقِ الكلامِ ، كما أنَّ جَرَّ (وجيهٍ) ، ورفعَ (فرحين) على النعتِ لما قبله – عند مكيٍّ ، وغيرِه – وإنْ كان جائزًا من جهةِ الصناعةِ النحويةِ فإنه لمْ يأتِ على القاعدةِ الأغلبيةِ فيها ، كما أن مجيئهما منصوبين على

---

(١) البحر المحيط ١٥٦/٢ .
(٢) الكتاب ٤٩/٢ .
(٣) شرح التسهيل ٣٢٠/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٤٣٢٧/٢ ، تح/ يوسف عمر . وانظر : الارتشاف ص١٩٢٩ ، وشرح الأشموني ٤٠٢/٢ ، والنحو الوافي ٤٩٦/٣ .
(٤) سورة الأنعام – من الآيتين ٩٢ ، ١٥٥ .
(٥) الحجة ٢٧٠/٤ ، ٤٦٢/٥ . وانظر : التذييل ٢٩٧/١٢ .
(٦) ينظر : التذييل ٢٩٧/١٢ . وانظر : المقرب ٢٢٦/١ ، ٢٢٧ .
(٧) التذييل ٢٩٨/١٢ . وانظر : الارتشاف ص١٩٢٩ .
(٨) ينظر : الكتاب الفريد ١٦٨/٢ ، وما يجوز لغة لا قراءة عند الفراء والزجاج ص١١٦ .

الحالِ التي تبيِّنُ هيئةَ صاحبها عند وقوعِ الحدث هو الأَوْلَى والأجدرُ بسياقِ الآيتين الكريمتين ؛ إذِ المعنى فيهما : بيانُ هيئةِ سيدنا عيسى ٧ ، وبيانُ فرحِ الشهداءِ وسرورِهم ، وليس النعتُ مقصودًا ، ولا مرادًا فيهما[١] ؛ ولذا كان مرجوحًا لم يُقْرأ به .

(٨) وجهُ جوازِ الرفعِ في ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ من ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾[٢] .

قال مكيٌّ : " قَوْلُه : ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ حَالٌ ، وَقيل : نَصْبُه على الْمَدْحِ ، وَلم يُجِزِ الْكسَائيُّ ، وَالْفراءُ نَصْبَه على الْحَالِ ، وَلَكِنِ انتصبَ عِنْدهمَا بـ ﴿فُصِّلَتْ﴾ أَي : (فُصِّلَتْ آياتُه كَذَلِك) ، وأجازَا فِي الْكَلاَمِ الرّفْعَ على النَّعْتِ لـ ﴿كِتَٰبٌ﴾ "[٣] .

أيْ : أنه يجوزُ في غير القراءةِ – عند الكسائيِّ ، والفراءِ – أنْ يكونَ (قرآنٌ) مرفوعًا على النعتِ لـ (كتاب) ، والتقديرُ : (كتابٌ فُصِّلَتْ آياتُه قرآنٌ عربيٌّ) ؛ فهو كقولِه تعالى : ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ﴾[٤] .

وممن ذكرَ هذا الوجهَ الإعرابيَّ – أيضًا – : ابنُ جريرٍ الطبريُّ[٥] ، والنحاسُ[٦] ، وأجازه الطاهرُ ابنُ عاشورٍ على أنه خبرٌ ثالثٌ[٧] ، أو صفةٌ للخبرِ الثّاني (كتاب) ، قال قال الطاهرُ : " فَقَوْلُهُ : ﴿قُرْءَانًا﴾ مَقْصُودٌ بِالذِّكْرِ ؛ لِلإِشَارَةِ إِلَى هَذِهِ الْخُصُوصِيَّةِ الَّتِي اخْتُصَّ بِهَا مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْكُتُبِ الدِّينِيَّةِ ، وَلَوْلاَ ذَلِكَ لَقَالَ : (كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ عَرَبِيٌّ) ، كَمَا قَالَ فِي سُورَةِ الشُّعَرَاءِ : ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيّ مُّبِينٍ﴾[٨] " .

والقراءةُ قدْ جاءتْ بنصبِ ﴿قُرْءَانًا﴾ على الاختصاصِ ، والمدحِ ، بتقديرِ :

---

(١) ينظر : الفرق بين دلالتي الحال والنعت في معاني النحو ٢٤١/٢ . وينظر : المقتضب ٣٠/٤ ، والأصول ٢٥٨/١ ، ٢٥٩ .
(٢) سورة فصلت – من الآية ٣ .
(٣) مشكل إعراب القرآن ٦٣٩/٢ .
(٤) سورة ص – من الآية ٢٩ . ينظر : معاني القرآن ١٣٠/٤، وانظر : ١٢/٣ .
(٥) نقله عن الفراء . انظر : جامع البيان ٣٧٦/٢٠ .
(٦) وقد نقله عن الكسائي والفراء . ينظر : إعراب القرآن ٤٧/٤ .
(٧) والخبر الأوّل : (تنزيل) ، والثّاني : (كتاب) ، أو صفة للخبر الثّاني (كتاب) .
(٨) الآية ١٩٥ . [التحرير والتنوير ٢٣١/٢٤].

(أعني، أو أمدحُ) ، أو نحوِهما ، أي : (أعنى ، أو أخصُّ قرآنًا عربيًّا)[١] ، ويجوز أنْ يكونَ منصوبًا على الحالِ ، أي : (فُصِّلتْ آياتُه في حالِ جمْعِه)[٢] ، وهي حالٌ مؤكِّدةٌ بنفسها ؛ لأنها لا تنتقلُ ، و﴿عَرَبِيًّا﴾ صفةٌ لها ، أو موطِّئةٌ للحالِ بعدها ؛ لأنَّ الحالَ في الحقيقةِ ﴿عَرَبِيًّا﴾[٣] .

وأيًّا ما كان الأمرُ فإنَّ الوجهَ غيرَ المقروءِ به – وإنْ كان جائزًا – دون ما جاءت بـه القراءةُ ، وذلك لأنَّ ﷻ : ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ – كما يقولُ الآلوسي – فيه " امتنانٌ بسهولةِ قراءتِه ، وفهمِه ؛ لنزولِه بلسانِ مَنْ نزلَ بين أظهرهم "[٤] ، والجملةُ فيه على تقديرِ النصبِ على أيِّ إعرابٍ من الأعاريبِ السابقةِ إنَّمَا هي جملةٌ فعليةٌ ، تدلُّ على التجدُّدِ ، والاستمرارِ ، والحدوثِ ، وهو ما يُناسبُ معنى الآيةِ .

(٩) جرُّ ﴿أَهْلَ﴾ في ﷻ : ﴿لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾[٥] على أنه بدلٌ من ضميرِ المخاطَبِ في ﴿عَنكُمُ﴾ .

قال مكيٌّ : " قَوْلُه : ﴿أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ نصْبٌ على النداءِ ، وإن شِئْتَ على الْمَدْحِ . وَيجوزُ فِي الْكَلاَمِ الْخَفْضُ على الْبَدَلِ من الْكَافِ وَالْمِيمِ فِي ﴿عَنكُمُ﴾ عِنْد الْكُوفِيّين ، وَلاَ يجوزُ ذَلِك عِنْد الْبَصرِيين "[٦] .

أيْ : أنَّ ﴿أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ منصوبٌ ، ويجوزُ فيه وجهٌ آخَرُ لم يُقْرأْ به ، وهو جرُّ ﴿أَهْلَ﴾ على أنه بدلٌ من ضميرِ المخاطَبِ في ﴿عَنكُمُ﴾ ؛ فهو من إبدالِ الاسمِ

---

(١) وقدره الأخفش في معانيه ٥٠٤/٢ بقوله : (ذكرنا قرآنًا عربيًّا) . وانظر هذا الإعراب في : الكشف = = والبيان ٢٨٥/٨ ، والكشاف ١٨٤/٤ ، والدر المصون ٥٥/٦ ، وغرائب القرآن ٤٦/٦ ، وفتح البيان ٢٢٤/١٢ ، ومحاسن التأويل ٣٢٤/٨ ، وروح المعاني ١٢٧/٢٤ ، والتحرير والتنوير ٢٣١/٢٤ .

(٢) وهو حال من (كتاب) ؛ لتخصصه بالصفة (فصلت آياته) ، أو حال من (آياته) . انظر : مفاتيح الغيب ٥٣٨/٢٧ ، والبحر المحيط ٢٨٤/٩ ، وفتح القدير ٥٧٩/٤ .

(٣) ينظر : اللباب ٩٦/١٧ ، ٩٧ ، وغرائب القرآن ٤٦/٦ ، وروح المعاني ١٢٧/٢٤ .. ويجوز أن يكون منصوبًا على المصدر ، أي : [مفعول مطلق] ، أي : (يقرؤه قرآنًا) ، أو على أنه مفعول ثانٍ للفعل (فصلت) ، أي : (فصلناه قرآنًا) . انظر : معاني القرآن للفراء ١٣٠/٤ ، وإعراب القرآن ٤٧/٤ ، ومشكل إعراب القرآن ٦٣٩/٢ ، وتفسير البغوي ١٢٤/٤ ، والبحر المحيط ٢٨٤/٩ ، وفتح القدير ٥٧٩/٤ .

(٤) روح المعاني ١٢٧/٢٤ .

(٥) سورة الأحزاب – من الآية ٣٣ .

(٦) مشكل إعراب القرآن ٥٧٨/٢ .

الظاهرِ من ضميرِ الحاضرِ .

و﴿أَهْلَ﴾ منصوبٌ في هذه الآيةِ ؛ لأنه منادَى ، أي : (يا أهلَ بيتِ مُحمّدٍ j) ، وهو الصحيحُ ، كما ذهبَ إليه : المبردُ ، والثعلبيُّ ، ومكيٌّ ، وغيرُهم[١] ؛ إذْ هو نداءٌ للمخاطبين من نساءِ النّبيِّ j مع حضرة النّبيِّ j[٢] ، ويجوزُ فيه – أيضًا – النصبُ على المدحِ ، فيقدَّرُ : (أمدحُ ، أو أعني) ، ورجَّحه الزجاجُ[٣] ، كما أجازوا فيه النصْبَ على الاختصاص[٤] ، بتقديرِ : (أخصُّ) ، وهو ضعيفٌ عند : أبي حيانَ ، وابنِ هشامٍ هشامٍ ، وابن عادلٍ ، وابنِ مخلوفٍ الثعالبيِّ[٥] ؛ لأنَّ الاختصاصَ قليلٌ في المخاطبِ ، ومنه : (بك اللهَ نرجو الفضلَ) ، وأكثرُ ما يكونُ في المتكلمِ ، نحو : (نحن العربَ أقرى النَّاس للضيف)[٦] .

ويجوزُ عند مكيٍّ في ﴿أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ أنْ يكونَ مجرورًا ، على أنه بدلٌ من ضميرِ المخاطبِ في ﴿عَنكُمُ﴾ ، وهذا ممّا لم يُقْرأ به ، وأجازه – أيضًا – : النحاسُ ، والقرطبيُّ ، والشوكانيُّ[٧] .

وفيما أجازه مكيٌّ ، وغيرُه خلافٌ نحويٌّ مشهورٌ بين النحويين :

١ – فذهبَ البصريون إلى أنَّ الاسمَ الظاهرَ لا يُبْدلُ من ضميرِ الحاضرِ [المتكلِّم أو المخاطَب] إلاّ إذا كان البدلُ مفيدًا للإحاطةِ ، نحو : (جئنا ثلاثتُنا ، ومُطرنا سهلُنا وجبلُنا) ، وذلك لجريانِه مَجْرَى التوكيدِ في المعنى ،

---

(١) انظر : الكشف والبيان ٥٣٨/٣ ، وتفسير مكي ٥٨٣٣/٩ ، والتبيان ١٠٥٧/٢ ، ونظم الدرر ٢٤٦/١٥ ، والكليات للكفوي ص٧٠ ، والتحرير والتنوير ١٧/٢٢ .

(٢) التحرير والتنوير ١٧/٢٢ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢٢٦/٤ . وأجاز فيه النصب على النداء أو المدح الزمخشري في الكشاف ٥٣٨/٣ ، والبيضاوي في أنوار التنزيل ٢٣١/٤ ، والنسفي في مدارك التنزيل ٣٠/٣ ، وأبو السعود في تفسيره ١٠٣/٧ .

(٤) وهو مذهب المديني في المجموع المغيث ١٣٠/١ ، والمنتجب الهمداني في الكتاب الفريد ٢٥٥/٥ ، وممن أجاز فيه الأوجه الثلاثة : ابن عطية في المحرر الوجيز ٣٨٤/٤ ، والعكبري في التبيان ١٠٥٧/٢ ، وجعل الكفوي في الكليات ص٧٠ الاختصاص النحوي هو نفسه النصب على المدح .

(٥) انظر : البحر المحيط ٤٧٨/٨ ، ٤٧٩ ، والمغني ٨٩/٦ ، واللباب ٥٤٧/١٥ ، ٥٤٨ ، والجواهر الحسان ٤٣٦/٧ ، ٤٣٧ .

(٦) انظر : روح المعاني ٢٩٧/٢١ .

(٧) إعراب القرآن ٣١٥/٣ ، والجامع لأحكام القرآن ١٤٥/١٧ ، وفتح القدير ٣٢٠/٤ . وفي معاني القرآن للزجاج ٢٢٦/٤ أنه " لو قرئت ﴿أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ بالرفع لجاز ذلك " ، **وأظن هذا تصحيفًا ، والصحيح : بالجرّ** .

ولذلك يطلقُ عليه سيبويهِ لفظَ التوكيدِ[١] .

فأمّا إذا لم يُفدِ البدلُ توكيدَ إحاطةٍ ، فلا يجوزُ ، كما في هذا الوجهِ الذي أجازه مكيٌّ ، وغيرُه ؛ فلا تقولُ : (ضربتك زيدًا) ؛ لأن البدلَ إنَّمَا جِيءَ به للبيان ، وضميرُ المتكلمِ والمخاطبِ لا يَحتاجُ إلى بيانٍ ؛ لأنهما في غايةِ الوضوحِ[٢] ، وبمثْلِ هذه العلةِ اعترضَ المبردُ على هذا الإعرابِ[٣] .

٢ – وذهب الكوفيون ، والأخفشُ إلى أنَّ ذلك جائزٌ قياسًا على الإبدالِ من ضميرِ الغائبِ ، ولا فرْقَ بينهما[٤] .

واستدلَّ الأخفشُ – أيضًا – بالسماعِ ، كما في ﷻ : ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾[٥] فـ ﴿الَّذِينَ﴾ بدلٌ من ضميرِ المخاطبِ في ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾[٦] .

وأرى أنَّ مذهبَ البصريين ، والمبردِ هو الصحيحُ ؛ لأن ما ذكره الكوفيون قياسٌ مع الفارق ؛ لأنَّ ضميرَ الغائب قدْ يلتبسُ فيحتاجُ إلى البيانِ ، والبدلُ يُؤتى به للبيانِ ، بخلافِ ضميرِ الحاضر[٧] ، وأمّا ﴿الَّذِينَ﴾ في الآية فيجوزُ أنْ يكونَ مستأنفًا على أنه مبتدأٌ ، وهو أوْلَى ؛ لأنَّ الجمعَ ليس مختصًّا بالذين خسِروا ، وانتفاءُ الإيمانِ مترتبٌ على الخُسرانِ[٨] ، وكذلك كُلُّ ما ذكره الكوفيون من السماعِ محتملٌ ونادرٌ ، والنوادرُ لا يُبْنى عليها حكمٌ مع إمكانِ تأويلِها[٩] ؛ ولهذا كان هذا الوجهُ الذي أجازه مكيٌّ غيرَ مقروءٍ به ؛ لضعفِه من جهةِ الصناعةِ النحويةِ .

---

(١) الكتاب ١٥٨/١ ، والمقاصد الشافية ٢١٠/٥ .
(٢) التذييل والتكميل ٢٠/١٣ .
(٣) إعراب القرآن ٣١٥/٣ ، ومشكل إعراب القرآن ٥٧٨/٢ ، وتفسير القرطبي ١٤٥/١٧ ، وفتح القدير ٣٢٠/٤ ، وإعراب القرآن وبيانه ١٠/٨ .
(٤) انظر : التسهيل ص١٧٢ ، والتذييل ٢٠/١٣ ، والمقاصد الشافية ٢١٢/٥ .
(٥) سورة الأنعام – من الآية ١٢ .
(٦) معاني القرآن ٢٦٩/٢ .
(٧) المقاصد الشافية ٢١٢/٥ .
(٨) التذييل ٢٠/١٣ .
(٩) المقاصد الشافية ٢١٢/٥ .

المَبْحَثُ الثَّالِثُ

ما قُرِئَ بالجرِّ ، أو الجزمِ ، وجازَ فيه الرفْعُ ، أو النصْبُ

(١) جواز مجيء ﴿مَا﴾ المؤكِّدة موصولةً في ﷻ : ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[١] .

ذكرَ مكيُّ بنُ أبي طالبٍ في هذه الآيةِ الكريمةِ أنَّ " ﴿رَحْمَةٍ﴾ مخفوضةٌ بِالْبَاءِ ، و﴿مَا﴾ زَائِدَةٌ للتوكيدِ ... وَيجوزُ رفْعُ ﴿رَحْمَةٍ﴾ على أَنْ تَجْعَلَ ﴿مَا﴾ بِمَعْنى (الَّذِي) ، وتُضْمرَ (هُوَ) فِي الصِّلَةِ ، وتَحذفَها "[٢] .

أيْ : أنه يجوزُ أنْ تكونَ ﴿مَا﴾ الزائدةُ المؤكِّدةُ موصولةً بمعنى (الذي) ؛ فيكون العائدُ المرفوعُ فيها محذوفًا ، والتقديرُ : (فبالذي هو رحمةٌ من اللهِ) .

و﴿مَا﴾ – هنا – في القراءة وجهان :

الأوّل : أنها زائدةٌ للتوكيدِ ، وذلك للدَّلالةِ على أنَّ لِينَه j لمْ يكُنْ إلاّ برحمةٍ من اللهِ – تعالى – ، والتقديرُ : (فبرحمةٍ من اللهِ لِنْتَ لهم) . ونظيرُه : ﷻ : ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾[٣] ، و﴿رَحْمَةٍ﴾ مجرورٌ بالباء بعد ﴿مَا﴾ الزائدةِ للتوكيدِ . و(الزائدُ) في اصطلاحِهم لا يعني أنه يجوزُ سقوطُه ، ولا أنه مهملٌ لا معنى له ، بلْ هو – عندهم – زائدٌ يُحْدِثُ معنى التوكيدِ ؛ فله أُسوةٌ بسائرِ ألفاظِ التوكيدِ الواقعةِ في القرآنِ ؛ ولذا أطلق عليها سيبويه اسمَ " الزيادة " مِنْ حيثُ زالَ عملُها[٤] .

وهذا هو مذهبُ الجمهورِ : كالفراءِ ، والمبردِ ، والطبريِّ ، والزجاجِ ، وابنِ جنِّي ، والواحديِّ ، وغيرِهم[٥] .

---

(١) سورة آل عمران – من الآية ١٥٩ .

(٢) مشكل إعراب القرآن ١٧٨/١ .

(٣) سورة النساء – من الآية ١٥٥ . وزيادة (ما) بين (الباء ، وعن ، ومن ، والكاف) ومجروراتها ومجروراتها شيءٌ معروف في اللسان مقرر في علم العربيّة . ينظر : البحر المحيط ٤٠٧/٣ ، والدر المصون ٤٦١/٣ .

(٤) ينظر : الكتاب ٣١٦/٢ ، ٢٢٥/٤ ، والمحرر الوجيز ٥٣٣/١ ، والدر المصون ٤٦٢/٣ ، واللباب لابن عادل ١٧/٦ . وإفادة (ما) للتوكيد ؛ لاستحالة زيادة حرف لا فائدة فيه أصلاً . انظر : غرائب القرآن ٢٩٣/٢ .

(٥) معاني القرآن للفراء ٢٢٣/١ ، والكامل ٣٤٢/١ ، وجامع البيان ١٨٥/٦ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٤٨٢/١ ، والمنتخب لكراع النمل ٦٨٧/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٤٨/٣ ، وسر الصناعة ٢٦١/١ ، والتفسير البسيط للواحدي ١١٥/٦ ، والمحرر الوجيز ٥٣٣/١ ، وزاد المسير ٣٣٩/١ ، والتبيان ٣٠٥/١

الثّاني : أن ﴿مَا﴾ غيرُ زائدةٍ ، وإنما هي نكرةٌ ، وللنحويين فيها مذهبان ، هما :

المذهب الأوّل : أنها نكرةٌ موصوفةٌ بـ ﴿رَحْمَةٍ﴾ ، والتقديرُ : (فبشيءٍ رحمةٍ)[١] .

المذهب الثّاني : أنها نكرةٌ غيرُ موصوفةٍ ، و﴿رَحْمَةٍ﴾ بدلٌ منها ، أو نعتٌ لها[٢] ، كأنه أَبهمَ ، ثم بيَّنَ ذلك بالبدلِ بعده[٣] .

ويجوزُ عند مكيٍّ من حيثُ الصناعةُ النحويةُ أنْ يكونَ قولُه : ﴿رَحْمَةٍ﴾ مرفوعًا ، و﴿مَا﴾ اسمًا موصولاً بمعنى (الذي) ، على أنَّ العائدَ المرفوعَ محذوفٌ ، تقديرُه : (فبالذي هو رحمةٌ)[٤] ، وقد سبقَه إلى إجازةِ هذا الوجهِ غيرِ المقروءِ به : الفراءُ ، وابنُ جريرٍ ، والزجاجُ ، والنحاسُ[٥] ، والعائدُ المرفوعُ – هنا – محذوفٌ ، كما في قراءةِ الضحَّاكِ ، وغيرِه[٦] : ﴿أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ﴾[٧] برفْعِ ﴿بَعُوضَةٌ﴾ ، والتقديرُ : (الذي هو بعوضةٌ) .

ويتضحُ من هذا أنَّ مكيَّ بنَ أبي طالبٍ يتابعُ مذهبَ الفراءِ ، والكوفيين في إجازةِ حذفِ العائدِ المرفوعِ في اسمِ الموصولِ غيرِ (أيٍّ) سواءٌ أطالت الصلةُ أمْ لمْ تَطُلْ ؟

، وغرائب القرآن ٢٩٣/٢ ، وفتح القدير ٤٥١/١ ، وفتح البيان ٣٦٣/٢ .

(١) الدر المصون ٤٦١/٣ ، واللباب ١٦/٦ .

(٢) نقله مكي في المشكل ١٧٨/١ عن ابن كيسان ، ونقله العكبري في التبيان ٣٠٥/١ عن الأخفش وغيره . انظر : البحر المحيط ٤٠٧/٣ ، وفتح القدير ٤٥١/١ ، وفتح البيان ٣٦٣/٢ .

(٣) ينظر : الدر المصون ٤٦١/٣ . وذهب الثعلبي في الكشف والبيان ١٩٠/٣ ، والفخر الرازي في مفاتيح الغيب ٤٠٦/٩ إلى أن (ما) استفهامية للتعجب ، والتقدير : (فبأي رحمة لنت لهم ؟) .
وردّ ذلك أبو حيان في البحر المحيط ٤٠٧/٣ بأنه ضعيف على أي وجه كان ؛ إذ يلزم على ظاهر تقديرهما للآية : إضافة (ما) إلى (رحمة) ، وهو غير صحيح ؛ لأنه لا يضاف عند النحويين من أسماء الاستفهام إلاّ (أي) اتفاقًا ، و(كم) عند الزجاج ، حتى لو سلمنا بأن (رحمة) بدل من (ما) فهو ضعيف – أيضًا – ؛ لأنه يلزم على هذا إعادة حرف الاستفهام في البدل ، كما هو معروف في علم النحو ، ولا يجوز أن تكون (رحمة) صفة لـ (ما) ؛ لأن (ما) الاستفهامية لا توصف . وانظر : التفسير البسيط ١١٥/٦ ، والدر المصون ٤٦١/٣ ، ٤٦٢ ، واللباب ١٥/٦-١٧ ، واستبعده القرطبي والشوكاني ؛ لأنه لو كانت (ما) استفهامية لحذفت منها الألف . ينظر : الجامع لأحكام القرآن ٣٧٨/٥ ، وفتح القدير ٤٥١/١ .

(٤) مشكل إعراب القرآن ١٧٨/١ . ونقله السمين عن مكي في الدر المصون ٤٦٢/٣ .

(٥) معاني القرآن للفراء ٢٢٣/١ ، وجامع البيان ١٨٥/٦ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٤٨٢/١ ، وإعراب القرآن ٢٤٨/٣ .

(٦) وهي – أيضًا – قراءة ابن أبي عبلة ، وأبي حاتم عن أبي عبيدة عن رؤبة بن العجاج ، وقطرب ، ومالك بن دينار ، وقراءة الأصمعي عن نافع ، وابن السماك . انظر : الكتاب ٢٨٣/١ ، ومختصر ابن خالويه ص٤ ، والمحتسب ٦٤/١ ، ومعجم القراءات للخطيب ٦٨/١ .

(٧) سورة البقرة – من الآية ٢٦ .

ويجوزُ – عندهم – القياسُ على ذلك[١] .

ولا يجوزُ عند الفراءِ ، والزجاجِ أنْ يُقْرأَ برفْعِ ﴿رَحْمَةٍ﴾ ؛ لأنَّ القراءةَ سُنَّةٌ متبعةٌ ، والقُرّاءُ لا تقرأُ بكُلّ ما يجوز في العربيّةِ[٢] ؛ قال الزجاجُ : " ولا تَقْرأنَّ بها ؛ فإنَّ القراءَةَ سُنَّةٌ ، ولا يَجُوزُ أنْ يقْرأَ قارئٌ بِمَا لم يَقْرأْ به الصحابةُ ، أو التابعون ، أو مَنْ كانَ من قُرَّاءِ الأمصارِ المشهورين في القراءَةِ "[٣] .

وليس ثمَّةَ وجهٌ للمقارنةِ بين البلاغةِ في زيادةِ (ما) في هذه الآيةِ الكريمةِ ، وهذا الوجهُ غيرُ المقروءِ به ؛ لأنَّ (ما) مع كونِها صلةً فإنها تُحْدِثُ معنى التأكيدِ ، وفيه من حُسْنِ النّظْمِ ما فيه[٤] ؛ إذْ يدلُّ على أنَّ لِينَه j لمْ يكُنْ إلاّ برحمةٍ من اللهِ – تعالى – ، ومما يشهدُ لذلك : أنَّ هذا التركيبَ [وهو زيادة (ما) للتوكيدِ] كثيرٌ في القرآنِ الكريمِ ، كقوله تعالى : ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[٥] ، وقولِه : ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾[٦] ، وقولِه : ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔاتِهِمْ أُغْرِقُواْ﴾[٧][٨] .

(٢) جواز نصب ﴿قَبَسٍ﴾ في ﴿بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾[٩] .

قال مكيُّ بن أبي طالبٍ : " قَوْلُه : ﴿بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾ مَنْ أضَافَ[١٠] ؛ فإنه أضَاف

---

(١) أمّا البصريون فإن حذف العائد المرفوع – عندهم – جائز بشرط استطالة الصلة ، وهو قليل ، وطول الصلة معناه : أن يكون للخبر معمول واحد أو أكثر ، نحو : (جاءني الذي هو ضاربٌ زيدًا يوم الجمعة) ؛ فيجوز أن يُقال فيه : (جاءني الذي ضاربٌ زيدًا) ؛ فيحذف العائد المرفوع ؛ لاستطالة الصلة . انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٨٣/١ ، والارتشاف ص١٠١٧ ، والمساعد ١٥٤/١ ، والتصريح ١٧٢/١ ، ط/ العلمية .

(٢) انظر : معاني القرآن ٣٢٣/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٤٨٢/١ ، وما يجوز لغة لا قراءة عند الفراء والزجاج ص٤٨٩ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٤٨٢/١ .

(٤) ينظر : التفسير البسيط ١١٥/٦ ، والجنى الداني ص٣٣٢ .

(٥) سورة المؤمنون – من الآية ٤٠ .

(٦) سورة النساء – من الآية ١٥٥ .

(٧) سورة نوح – من الآية ٢٥ .

(٨) وهو – أيضًا – كثير في الشِّعْر ، ومنه قول الشَّاعِر : [الكامل]

الْمَرْءُ يَهْوَى أَنْ يَعِيـ ـــشَ وَطُـــولُ عَـــيْشٍ مَـــا يضـــرُّه

والتقدير : (وطول عيش يضره) ؛ فأكد الشَّاعِر الكلام بـ (مَا) الزائدة . ينظر : التفسير البسيط ١١٦/٦ ، والخزانة ١٧٢/٣ .

(٩) سورة النمل – من الآية ٧ .

(١٠) قرأ نافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو ، وابن عامر من السبعة : ﴿بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾ بالإضافة . ينظر : = = السبعة ص٤٧٨ ، والحجة لابن خالويه ص٢٦٩ ، وحجة القراءات ص٥٢٣ ، والنشر ٣٣٧/٢ .

النَّوْعَ الى جنسِه ، بِمَنْزِلَة قَوْلِك : (ثوبٌ خَزٌّ)[١] ، وَقَالَ الْفراءُ : هُوَ إضافةُ الشَّيْءِ إلى نَفسه ، كَـ (صَلاَة الأُولَى) وَلَيْسَ مثْلَه ؛ لأَنَّ (صَلاَة الأُولَى) إنَّمَا هِيَ فِي الأَصْلِ مَوْصُوفٌ وَصفَةٌ ؛ فأضيف الْمَوْصُوفُ إلى صفته ، وَأَصلهَا : (الصَّلاَة الأُولَى)[٢] وَمَن نوَّنَ (شهابًا)[٣] جعلَ (قبسًا) بَدَلاً مِنْهُ ، وَقيل : هِيَ صفةٌ . وَلَو نصبْتَ (قبسًا) فِي غيرِ الْقُرْآنِ لجَاز على الْحَال ، أَو على الْمصدر ، أَو على الْبَيَان "[٤] .

أي : أنه يجوزُ وجهان في إعرابِ ﴿قَبَسٍ﴾ على قراءةِ الكوفيين ﴿بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾ بالتنوينِ فيهما : أنْ يكونَ بدلاً من ﴿شِهَابٍ﴾[٥] ، واختاره الأخفشُ[٦] ، أو يكونَ نعتًا لـ ﴿قَبَسٍ﴾ ؛ لأنه بمعنى : مقبوس ، أي : النارُ المقبوسةُ من جمْرٍ ، ونحوِه[٧] ، وهو مذهبُ الزجاجِ ، وابنِ زنجلة[٨] ، والسمرقندي[٩] ، وابن عطية[١٠] ، والبغوي[١١] ، والعكبري[١٢] .

وهذان الإعرابان جائزان عند الأزهري[١٣] ، والكرماني[١٤] ، والبيضاوي[١٥] ،

وجازت إضافة (الشهاب) إلى (القبس) ؛ لأنه يكون قبسًا وغير قبس . ينظر : الكشاف ٣٤٩/٣ ، ومفاتيح الغيب ٥٤٣/٢٤ .

(١) أي : أن الإضافة لبيان النوع ، فهي من إضافة النوع إلى جنسه ، كـ (خاتم فضة) . ينظر : تفسير القرطبي ١٠٢/١٦ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٢٨٦/٢ . وجاز فيها ذلك ؛ لاختلاف أسمائه .[فتح القدير ١٤٦/٤]. ولا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه عند البصريين ، فالإضافة – هنا – لبيان النوع . [إعراب القرآن للنحاس ١٩٨/٣ ، والنكت لابن فضال ص٣٧٠].

(٣) وهي قراءة الكوفيين : عاصم ، وحمزة ، والكسائي – بالتنوين فيهما – ﴿بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾ ، وقرأ بها – أيضًا – : خلف ورويس عن يعقوب والأعمش . ينظر : التيسير للداني ص١٦٧ ، والتذكرة في القراءات الثمان ٤٧٤/٢ ، ومعجم القراءات للخطيب ٤٨٣/٦ .

(٤) مشكل إعراب القرآن ٥٣١/٢ .

(٥) جامع البيان ٨/١٨ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٩٩/٣ ، والنكت لابن فضال ص٣٧٠ ، تح/ الطويل .

(٦) معاني القرآن ٤٦٤/٢ . وانظر : حجة القراءات ص٥٢٣ .

(٧) بحر العلوم للسمرقندي ٥٧٣/٢ ، والكشاف ٣٤٩/٣ ، وفتح القدير ١٤٦/٤ . وانظر : الحجة للفارسي ٣٧٣/٥ ، والتفسير البسيط ١٦٢/١٧ ، ١٦٣ .

(٨) انظر : معاني القرآن ١٠٨/٤ ، وحجة القراءات ص٥٢٢ .

(٩) بحر العلوم ٥٧٣/٢ .

(١٠) المحرر الوجيز ٢٤٩/٤ .

(١١) تفسير البغوي ٤٩٠/٣ .

(١٢) التبيان ١٠٠٤/٢ .

(١٣) معاني القراءات ٢٣٣/٢ .

(١٤) غرائب التفسير ٨٤٢/٢ .

(١٥) أنوار التنزيل ١٥٥/٤ .

والنسفي[١] ، واختاره أبو حيان[٢] ، والسمين الحلبي[٣] ، والإيجي[٤] .

وأجاز النحاسُ ، ومكيٌّ ، والقرطبيُّ ، والشوكانيُّ في غيرِ القرآنِ أنْ يُنصبَ (القبسُ) ، أي : (بشهابٍ قبسًا)[٥] ، والنصْبُ فيه على أنه بيانٌ[٦] ، أو أو مصدرٌ ، والتقدير : (بشهابٍ أقتبسُه قبَسًا) ، أو على أنه حالٌ ، أيْ : (بشهابٍ في حالةِ كونه قبسًا) .

وأرى أنَّ المعنى على أنه هو الحال غيرُ مرادٍ في الآيةِ ؛ إذِ المقصودُ بها بيانُ الهيئة ، وأنَّ الجرَّ في ﴿شِهَابٍ﴾ ، وهو الوجهُ المقروءُ به ، أفصحُ ممّا لم تَرِدْ به القراءة ؛ لأنَّ الجرَّ فيه – كما ذكرنا – على البدلِ من ﴿شِهَابٍ﴾ ، فكأنَّ (الشهابَ) نفسَه هو هو (القبسُ) ، أو على أنه نعتٌ لِمَا قبله ، وهذان المعنيان هما الأعلى فصاحةً وبلاغةً .

(٣) جوازُ إجراءِ النعتِ على المضافِ ﴿سَبْعَ﴾ في غيرِ التلاوةِ في ﴿ : ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبۡعَ بَقَرَٰتٖ سِمَانٖ﴾[٧] .

قال مكيٌّ : " قَوْلُه : ﴿سِمَانٍ﴾ بالْخَفْضِ على النَّعْتِ لـ ﴿بَقَرَاتٍ﴾ ، وَكَذَلِكَ ﴿خُضْرٍ﴾ خُفِضَتْ على النَّعْت لـ ﴿سُنْبُلَاتٍ﴾ ، وَيجوزُ النصبُ فِي ﴿سِمَانٍ﴾ ، وَفِي ﴿خُضْرٍ﴾ على النَّعْتِ لـ ﴿سَبْعَ﴾ ، كَمَا قال الله تعالى:﴿سَبْعَ سَمَٰوَٰتٖ طِبَاقٗا﴾[٨] على النَّعْتِ لـ ﴿سَبْعَ﴾ ، وَيجوزُ خفضُ ﴿طِبَاقًا﴾ على النَّعْت لـ ﴿سَمَوَاتٍ﴾ ، وَلَكِنْ لاَ يُقْرَأُ إلاَّ بِمَا صحَّتْ رِوَايَتُه ، وَوَافَقَ خطَّ الْمُصحفِ "[٩] .

أيْ : أنه يجوزُ وصفُ العددِ المضافِ ﴿سَبْعَ﴾ ؛ فيُقالُ في غيرِ القراءةِ : (سبعَ

---

(١) مدارك التنزيل ٥٩١/٢ .
(٢) البحر المحيط ٢١٠/٨ .
(٣) الدر المصون ٥٧٢/٨ ، واللباب ١١١/١٥ .
(٤) جامع البيان ٢٠٦/٣ .
(٥) إعراب القرآن ١٩٩/٣ ، ومشكل إعراب القرآن ٥٣١/٢ ، وتفسير القرطبي ١٠٣/١٦ ، وفتح وفتح القدير ١٤٦/٤ .
(٦) ولعلهم يقصدون به : أنه منصوبٌ بإضمار (أعني) .
(٧) سورة يوسف – من الآية ٤٣ .
(٨) سورة نوح – من الآية ١٥ .
(٩) مشكل إعراب القرآن ٣٨٨/١ .

بقراتٍ سمانًا) ، و(سبعَ سنبلاتٍ خُضْرًا) ، كما يجوزُ وصفُ المضافِ إليه العددُ ، وهو ﴿بَقَرَاتٍ﴾ ، و﴿سُنۢبُلَٰتٍ﴾ ، كما جاءتْ به القراءةُ .

وقد بنَى مكيُّ بنُ أبي طالبٍ هذا الوجهَ الجائزَ على قاعدةٍ نحويةٍ، هي: أنه إذا جِيءَ بنعتٍ مفردٍ بعد متضايفين أولُهما عددٌ ، جاز إجراؤه على كُلٍّ منهما ، فيجوزُ الحمْلُ فيه على التمييزِ [وهو المعدودُ المضافُ إليه العددُ] ، أو على العددِ [المضافِ] – أيضًا – ، نحو : (عندي خمسةُ أثوابٍ طِوالٍ) ، و(أخذتُ خمسةَ أثوابٍ طوالٍ) على النعت للمعدود ، وتقول : (عندي خمسةُ أثوابٍ طوالٌ) ، و(أخذتُ خمسةَ أثوابٍ طوالاً) على النعت للعدد[١] .

وما أجازه مكيٌّ سبقه إليه : الفراءُ ، والنحاسُ ، والعكبريُّ ، وابنُ الحاجبِ ، والقرطبيُّ[٢] .

وهذا الوجْهُ غيرُ المقروءِ به – هنا – دون القراءةِ عند ابنِ الحاجبِ ، والرّضيِّ[٣] ؛ ؛ لأنَّ ما جاءتْ عليه القراءةُ هو الأفصحُ الأغلبُ ؛ لأنَّ العددَ هو المقصودُ من حيثُ المعنى ، أمّا المعدودُ وإنْ كان مقدَّمًا فهو كالوصفِ له[٤] .

والصحيحُ أنَّ الوجهين جائزان على حدٍّ سواءٍ دونَ ترجيحٍ لأحدِهما على الآخَرِ ؛ لمجيئِهما في القرآنِ الكريمِ ، كما صرَّحَ بهذا : ابنُ الشجريِّ ، والسيوطيُّ ، والكفويُّ[٥] .

ولذا فقد نظَّرَ الفراءُ ، ومكيٌّ لذلك بقولِه تعالى : ﴿سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ طِبَاقٗا﴾[٦] – في قراءةِ الجمهورِ – حيثُ وُصِفَ العددُ [المضافُ] ، أمّا على قراءةِ ابنِ مسعودٍ η ، وابنِ أبي عبلةَ : ﴿سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ طِبَاقٍ﴾[٧] ، فقد وُصِفَ فيها

---

(١) انظر : الأمالي الشجرية ٥٩/١ ، وشرح الكافية للرضي ٣٠٤/٣ ، والبرهان ٣٩/٤ ، والهمع ٢٥٤/١ ، ، والإتقان ٢٣٥/٣ ، ومعترك الأقران ٢٦٧/١ ، والكليات ص٥٤٦ ، ١٠٣٥ .

(٢) معاني القرآن ١٨٨/٣ ، وإعراب القرآن ٣٣١/٢ ، ومشكل مكي ٣٨٨/١ ، والتبيان ٧٣٣/٢ ، وأمالي ابن الحاجب ٧٦٤/٢ ، والجامع لأحكام القرآن ٣٦٠/١١ ، ٣٦١ .

(٣) الأمالي لابن الحاجب ٧٦٤/٢ ، وشرح الكافية ٢١٧/٢ .

(٤) شرح الكافية ٣٠٤/٣ ، ٢١٧/٢ . وانظر : دراسات لأسلوب القرآن ٢١٦/١٠ ، ٢١٧ .

(٥) الأمالي الشجرية ٥٩/١ ، والإتقان ٢٣٥/٣ ، ومعترك الأقران ٢٦٧/١ ، والكليات ص٥٤٦ ، ١٠٣٥ .

(٦) سورة نوح – من الآية ١٥ .

(٧) ينظر : معاني القرآن للفراء ١٨٨/٣ ، والدر المصون ٣٨٤/٦ ، ومعجم القراءات للخطيب ١٠٢/١٠ . . ونلحظ أن الفراء في معانيه ١٩٧/٢ ، ومكي بن أبي طالب في مشكله ٣٨٨/١ ، ٧٦١/٢ يجعلان هذا من الجائزات لغة ، وإنما هي قراءة لم يطلعا عليها .

المضافُ إليه العددُ ، وهو ﴿سَمَٰوَٰتٍ﴾ .

وعلى الرغمِ من هذا كُلِّه فإنَّ الأرجحَ من الوجهين هو ما في النّظْمِ الكريمِ – هنا – في سورةِ يوسفَ من إجراءِ النعتِ على التمييزِ ﴿بَقَرَٰتٍ﴾ ، و﴿سُنۢبُلَٰتٍ﴾ دونَ غيرِه ، وذلك لوجهين :

الأوّل : أنَّ وصْفَ تمييزِ العددِ وصْفٌ له في المعنى[١] ، وذلك لأنَّ التمييزَ إذا وُصِفَ ، ثمَّ رُفِعَ به الإبهامُ والإجمالُ من العددِ فإن ذلك يُؤْذِنُ بأنهما مقصودان في الذِّكْرِ ، بخلافِ الوجْه الآخَر[٢] .

الثّاني : أنَّ تمييزَ العددِ جاءَ بنوعٍ من البقراتِ ، وهي السِّمانُ منهنَّ ، وليس التمييزُ بجنسِ البقراتِ وحدَها[٣] ، وقد نبَّهَ النحويون على أنه " إذا وُصِفَ التمييزُ ، كان كان التمييزُ بالنوعِ – كما في هذه الآيةِ الكريمةِ ، وإذا وُصِف المميَّزُ كان التمييزُ بالجنسِ – كما في الوجهِ غيرِ المقروءِ به ، ولا شكَّ أنَّ التمييزَ بالنوعِ أوْلَى وأبلغُ؛ لاشتمالِ النوعِ على الجنسِ ؛ فهو أزْيَدُ في رفْعِ الإبهامِ المقصودِ من التمييزِ "[٤] .

وبهذا يظهرُ لنا أنَّ نصْبَ ﴿سِمَانٍ﴾ في الآيةِ يفوّتُ هذه الفائدةَ المذكورةَ ؛ لأنه على نصْبِها (سبع بقراتٍ سمانًا) يكونُ التمييزُ بجنسِها ، وهو البقراتُ ، وليس بنوعِها ، وهو (السِّمَانُ) ، وهذا غيرُ مرادٍ في هذه الآيةِ .

(٤) بين العطفِ على اللفظِ ، والعطفِ على المحلِّ في ﴿فَمَآ أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ﴾[٥] .

قال مكيٌّ : " قَوْلُه : ﴿بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ﴾ يجوزُ فِي الْكَلاَمِ النصبُ على الْعَطفِ على مَوضِعِ ﴿بِكَاهِنٍ﴾ فِي لُغَةِ أهلِ الْحجازِ ، وَيجوزُ الرّفْعُ على الْعَطفِ على مَوضِعِ ﴿بِكَاهِنٍ﴾ فِي لُغَةِ بني تَمِيمٍ ، وعَلى إضمار مُبْتَدأ ، أَيْ : (وَلاَ هُوَ مَجْنُونٌ) "[٦] .

---

(١) ينظر : أنوار التنزيل ١٦٥/٣ ، وروح المعاني ٣٤٩/١٢ .
(٢) انظر : حاشية الطيبي ٣٤٥/٨ .
(٣) انظر : الكشاف ٤٧٣/٢ ، والبحر المحيط ٢٨٠/٦ ، واللباب ١١٣/١١ .
(٤) روح المعاني ٣٤٩/١٢ . وانظر : حاشية الطيبي ٣٤٥/٨ .
(٥) سورة الطور – من الآية ٢٩ .
(٦) مشكل إعراب القرآن ٦٩٠/٢ ، ٦٩١ .

أي : أنه يجوزُ في ﴿**مَجْنُونٍ**﴾ وجهان إعرابيان لم يُقْرأْ بهما ، هما : **النصْبُ** على أنَّ ﴿**مَا**﴾ نافيةٌ عاملةٌ عمَلَ (ليْسَ) عند الحجازيين ، واسمُها الضميرُ ﴿**أَنتَ**﴾ ، والباءُ على هذا حرفُ جرٍّ زائدٍ [صلةٌ] ، و﴿**كَاهِنٍ**﴾ مجرورٌ لفظًا منصوبٌ محلاً ؛ لأنه خبرُ ﴿**مَا**﴾ ، والواوُ بعدها عاطفةٌ ، و﴿**لَا**﴾ زائدةٌ لتأكيدِ النفيِ ، و﴿**مَجْنُونٍ**﴾ معطوفٌ على محلِّ ﴿**كَاهِنٍ**﴾ ، وهو النصبُ ، والتقديرُ : (ولا مجنونًا) ، كما يجوزُ في ﴿**مَجْنُونٍ**﴾ **الرفعُ** – أيضًا – على أنْ تكونَ ﴿**مَا**﴾ نافيةً مهملةً عند التميميين ، و﴿**أَنتَ**﴾ مبتدأٌ ، وخبرُه ﴿**كَاهِنٍ**﴾ ، فهو مجرورٌ لفظًا مرفوعٌ محلاً ، فيكونُ ﴿**مَجْنُونٍ**﴾ معطوفًا على محلِّ ﴿**كَاهِنٍ**﴾ المرفوعِ ، والتقديرُ : (فما أنت بنعمةِ ربِّك بكاهنٍ ولا مجنونٌ)[١] ، ويجوزُ أن يكونَ ﴿**مَجْنُونٍ**﴾ خبرًا لمبتدأ محذوفٍ ، تقديرُه : (ولا هو مجنونٌ) .

وقد أجازَ النحاسُ هذين الوجهين في قولِه : (ولا مجنونٍ) ، ولكنه يجعلُ الرفعَ في لغةِ تميمٍ على إضمارِ مبتدأٍ ، ولم يذكُرْ فيه العطفَ على المحلِّ المرفوعِ[٢] .

وأكثرُ المسموعِ عن العربِ في (ما) النافيةِ هو لغةُ أهلِ الحجازِ ، وبها نزلَ القرآنُ[٣] . وأمّا بنو تميمٍ فيرفعون ما بعدها إلاّ مَن درَى كيف هي في المصحف ، كما يقول سيبويه[٤] ، وتُزادُ الباءُ كثيرًا في خبرِ (ما) المنفيِّ .

ويرى النحويون أنه إذا عُطِفَ على خبرِ (ما) ، أو على خبرِ (ليسَ) المجرورِ بالباءِ منفيًّا ، نحو : (ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ) ، جاز في المعطوفِ : الجرُّ حملاً على اللفظِ ، والنصبُ على المحلِّ ، فيجوزُ : (ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدًا) ، كما يجوزُ الرفعُ حملاً على المحلِّ في لغةِ بني تميمٍ ؛ فيقولون : (ولا قاعدٌ) ، أو يجوزُ الرفعُ على أنْ

---

(١) و﴿**بِنِعْمَتِ**﴾ مجرور بالباء متعلق بحال من الضمير في ﴿**كَاهِنٍ**﴾ ، أو ﴿**مَجْنُونٍ**﴾ ، أي : (لستَ كاهنًا حال كونك متلبسًا بنعمة ربك) ، ويجوز أن يكون متعلقًا بمضمون النفي ، أي : (انتفى عنك الكهانة والجنون بسبب نعمة الله عليك) . انظر : البحر المحيط ٥٧٣/٩ ، والدر المصون ٧٥/١٠ ، وفتح القدير ١١٩/٥ ، وإعراب القرآن وبيانه ٣٣٧/٩ ، والجدول لمحمود صافي ٢٦/١٤ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢٥٨/٤ ، ٢٥٩ .

(٣) ينظر : الخصائص ٢٦٠/٢ .

(٤) الكتاب ٥٩/١ .

يكونَ من بابِ عطفِ الجملةِ على الجملةِ ، والمبتدأُ محذوفٌ ، أي : (ولا هو قاعدٌ)[١] ، وهي الأوجُهُ التي ذكرَها مكيٌّ في الآيةِ الكريمةِ[٢] .

وهناك فرقٌ في المعنى بين العطفِ على اللفظِ، والعطفِ على المحلِّ، فإذا قلتَ : (ما مُحمّدٌ بكاتبٍ ولا شاعرٍ) – بالجرِّ ، كان المعطوفُ ، وهو (شاعرٍ) مؤكَّدًا ؛ لأنه على إرادةِ الباءِ الزائدةِ للتوكيدِ ، كأنه قال : (ما مُحمّد بكاتبٍ ولا بشاعرٍ) ، ومثْلُه : المعطوفُ ﴿مَجْنُونٍ﴾ في ﴿ : ﴿بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ﴾ .

وإذا قلتَ : (ما مُحمّدٌ بكاتبٍ ولا شاعرًا) – بالنصب ، كان المعطوفُ، وهو (شاعرًا) غيرَ مؤكَّدٍ ؛ لأنه ليس على إرادةِ الباءِ ، ومنه هذا الوجهُ الإعرابيُّ الذي أجازه مكيٌّ : (بكاهنٍ ولا مجنونًا) ، أو (ولا مجنونٌ) ؛ فيكونُ المعطوفُ عليه (بكاهن) آكدَ في النفيِ من المعطوفِ ، وهو (مجنون) ، وهذا غيرُ مرادٍ في الآيةِ[٣] .

وبهذا يظهرُ لنا أنَّ الوجهَ غيرَ المقروءِ به ليس في قوةِ ما جاءتْ عليه القراءةُ ، وهو العطفُ على اللفظِ ؛ ولذا لم يُقْرأ بالرفعِ ، أو بالنصبِ حملاً على الموضعِ ، أو على أنه عطفُ جملة على جملةٍ .

(٥) جوازُ العطفِ على محلِّ ﴿مِنْ﴾ المجرورةِ الزائدةِ في ﴿ : ﴿فَمَآ أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾[٤] .

قال مكيٌّ : " ﴿ : ﴿مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾ يجوزُ فِي الْكَلَامِ : (وَلاَ ركابًا) – بالنّصب ، تعطفُه على مَوضِعِ ﴿مِنْ خَيْلٍ﴾ ؛ لأَنَّ ﴿مِنْ﴾ زَائِدَةٌ ، و﴿ خَيْلٍ﴾ مفعولٌ بِهِ "[٥] .

و﴿مِنْ﴾ في الآية الكريمة : حرفُ جرٍّ زائدٌ ؛ لتأكيدِ النفيِ ، دخلَ على المفعولِ به

---

(١) ينظر : شرح الرّضيّ على الكافية ٨٦١/١ ، ط/ جامعة الإمام ، ١٩١/٢ ، تح/ يوسف عمر ، والارتشاف ص١٢٢١ .
(٢) مشكل إعراب القرآن ٦٩٠/٢ ، ٦٩١ .
(٣) ينظر : معاني النحو ٢٤٤/١ .
(٤) سورة الحشر – من الآية ٦ .
(٥) مشكل إعراب القرآن ٧٢٥/٢ .

، وهو ﴿خَيْلٍ﴾ ، للتنصيصِ على الاستغراقِ ، والعمومِ[١] ، والتقديرُ : (فما أوجفْتُم عليه خيلاً ولا ركابًا)[٢] ، كأنه قيل : (فما أوجفْتُم عليه فردًا من أفرادِ الخيلِ أصلاً ولا ركابًا)[٣] ، وإنما كانتْ ﴿مِنْ﴾ زائدةً ؛ لدخولِها على النكرةِ ﴿خَيْلٍ﴾ في سياقِ النفيِ قبلها ، وهو ﴿فَمَآ أَوْجَفْتُمْ﴾[٤] ، وهما الشرطان اللذان ذكرهما البصريون لزيادتِها[٥] ، و﴿خَيْلٍ﴾ مجرورٌ بـ ﴿مِنْ﴾ لفظًا منصوبٌ محلاً على أنه مفعولٌ به للفعلِ ﴿أَوْجَفْتُمْ﴾[٦] ، والواوُ : حرفُ عطفٍ ، و﴿لَا﴾ زائدةٌ لتأكيدِ النفيِ ، و﴿رِكَابٍ﴾ معطوفٌ مجرورٌ عطفًا على لفظِ ﴿خَيْلٍ﴾ ، وهو ما جاءتْ به الآيةُ .

ويجوزُ – عند مكيٍّ – أنْ يكونَ منصوبًا بالعطفِ على محلِّ ﴿خَيْلٍ﴾ ؛ لأنه مفعولٌ به ، فيُقالُ : (من خيلٍ ولا ركابًا) ، وهو ممّا لم يُقْرأ به[٧] .

ويبقى الوجْهُ الإعرابيُّ المقروءُ به هو الأبلغَ ؛ لأنَّ العطفَ على اللفظِ – كما جاءتْ به القراءةُ – يدلُّ على إرادةِ الباءِ الزائدةِ للتوكيدِ ، وهو آكدُ في معنى النفيِ من العطفِ على المحلِّ ، وهو الوجهُ غيرُ المقروءِ به – هنا – ؛ إذْ يكونُ المعطوفُ وهو ﴿رِكَابٍ﴾ غيرَ مؤكَّدٍ ؛ لأنه ليس على إرادةِ الباءِ الزائدةِ للتوكيدِ الموجودةِ في المعطوفِ عليه ، وهو ﴿خَيْلٍ﴾[٨] .

(٦) وجهُ الرفعِ في ﴿ثَلَٰثَةٍ﴾ من ﴿ۚ : ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ﴾[٩] ممّا لم يُقْرأ به .

قال مكيٌّ : " ﴿ثَلَٰثَةٍ﴾ خفضٌ بإضافةِ ﴿نَّجْوَىٰ﴾ إليها ... وَيجوزُ فِي الْكَلاَمِ رفعُ

---

(١) ينظر : البحر المحيط ١٤٠/١٠ ، والتبيان ١٢١٥/٢ ، والبحر المديد ٧/٧ .

(٢) النكت لابن فضال ص٣٤٥ ، ٣٤٦ ، وإعراب القرآن للأصفهاني ص٢٥٦ . و﴿مَاأَوْجَفْتُمْ﴾ ، أي: (ما سُقْتم خيلاً) من الوجيف : وهو سرعة السير . ينظر : التحرير والتنوير ٧٩/٢٨ .

(٣) روح المعاني ١٩/٢٧ ، ٢٠ .

(٤) التحرير والتنوير ٧٩/٢٨ .

(٥) وهما : أن تدخل على نكرة ، وأن يكون الكلام نفيًا أو نهيًا أو استفهامًا ، وأجْرَى بعضُهم الشرط مُجْرى النفي النفي . ينظر : البرهان للزركشي ٤٢١/٤ ، ٤٢٢ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣٩٩/٣ .

(٦) ينظر : إعراب القرآن وبيانه ٣٨/١٠ .

(٧) مشكل إعراب القرآن ٧٢٥/٢ .

(٨) انظر : معاني النحو ٢٤٤/١ .

(٩) سورة المجادلة – من الآية ٧ .

﴿ثَلَٰثَةٍ﴾ على الْبَدَلِ من مَوضِعِ ﴿نَّجۡوَىٰ﴾ ؛ لأَنَّ موضعَهَا رفعٌ ، و﴿مِن﴾ زَائِدَةٌ "[١] .

وما ذكره مكيٌّ ممّا لم يُقْرأ به ، لكنه جائزٌ في الكلامِ من جهةِ الصناعةِ النحويةِ، وبيانُ ذلك : أنَّ ﴿مَا﴾ في الآيةِ نافيةٌ ، و﴿يَكُونُ﴾ مضارعُ (كانَ) التامةِ ، أي : (ما يوجَدُ ولا يحصُلُ)[٢] ، و﴿مِن﴾ زائدةٌ [صلةٌ] في النفيِ ؛ لقصْدِ العمومِ والتوكيدِ[٣] ، و﴿ و﴿نَّجۡوَىٰ﴾ فاعلُ (كانَ) ؛ فهو مجرورٌ لفظًا مرفوعٌ محلاً ، والمعنى : (ما يكونُ نجْوى ثلاثةٌ)[٤] ، وقد جاءتِ القراءةُ بجرِّ ﴿ثَلَٰثَةٍ﴾ ؛ إذْ هو مجرورٌ بإضافةِ ﴿نَّجۡوَىٰ﴾ إليه ، و﴿نَّجۡوَىٰ﴾ مصدرٌ بمعنى التناجي ، أو الانتجاء[٥] ، ويجوزُ أن تكونَ الـ ﴿نَّجۡوَىٰ﴾ اسمًا للمتناجين ؛ فيكون صفةً[٦] ، أو بدلاً[٧] ، ولأن ﴿نَّجۡوَىٰ﴾ في محلِّ رفعٍ – كما ذكرنا – فإنه يجوزُ في غيرِ القرآنِ أنْ تكونَ ﴿ثَلَٰثَةٍ﴾ مرفوعةً على البدلِ من ﴿ نَّجۡوَىٰ﴾ المجرورةِ لفظًا ، المرفوعةِ محلاً ، وهو إعرابٌ جائزٌ صحيحٌ ؛ ولذا أجازه : النحاسُ ، ومكيٌّ ، والقرطبيُّ ، والسمينُ ، وابنُ عادلٍ ، والشوكانيُّ[٨] ، وأجازَ الرفعَ فيه – أيضًا – : ابنُ فضَّالٍ ، والأصبهانيُّ ، لكنه مرفوعٌ – عندهما – لأنه نعتٌ على الموضعِ [المحلِّ][٩] .

وأيًّا ما كان الأمرُ فإن البدلَ على اللفظِ المجرورِ أبلغُ في هذه الآيةِ من البدلِ على

---

(١) مشكل إعراب القرآن ٧٢٣/٢ ، كما ذكر هذا في : تفسيره ٧٣٥٩/١١ ، ٧٣٦٠ .
وقد أجاز مكي في هذين الكتابين أن يكون ﴿ثَلَٰثَةٍ﴾ منصوبًا على الحال من المضمر المرفوع في ﴿نَّجۡوَىٰ﴾ إذا جعلته بمعنى : المتناجين ، وهو عند مكي من الجائز في الكلام ممّا لم يُقْرأ به ، وهي قراءةٌ لكنه لم يطلع عليها . ينظر : الدر المصون ٢٦٩/١٠ .
وهي قراءة ابن أبي عبلة ﴿ثَلَٰثَةً﴾ بالنصب . انظر : معاني القرآن للفراء ١٤٠/٣ ، والكشاف ٤٨٩/٤ ، ومفاتيح الغيب ٤٩٠/٢٩ ، والبحر المحيط ١٢٥/١٠ ، واللباب ٥٣٣/١٨ .
(٢) مفاتيح الغيب ٤٨٩/٢٩ ، والبحر المحيط ١٢٥/١٠ .
(٣) انظر : معاني القراءات ٦٠/٣ ، وفتح القدير ٢٢٣/٥ .
(٤) ينظر : النكت لابن فضال ص٤٨٨ ، والتحرير والتنوير ٢٦/٢٨ .
(٥) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٣٧٥/٤ ، والنكت ص٤٨٨ ، والكشاف ٤٨٩/٤ ، والبحر المحيط ١٢٥/١٠ .
(٦) انظر : مفاتيح الغيب ٤٩٠/٢٩ ، والتبيان ١٢١٣/٢ ، وأنوار التنزيل ١٩٤/٥ .
(٧) انظر : التفسير البسيط ٣٤١/٢١ ، والمحرر الوجيز ٢٧٦/٥ ، وفتح القدير ٢٢٣/٥ .
(٨) إعراب القرآن ٣٧٥/٤ ، ومشكل إعراب القرآن ٧٢٣/٢ ، والجامع لأحكام القرآن ٣٠٦/٢٠ ، والدر المصون ٢٦٩/١٠ ، واللباب ٥٣٣/١٨ ، وفتح القدير ٢٢٣/٥ .
(٩) النكت ص٤٨٨ ، وإعراب القرآن للأصبهاني ص٤٣٠ .

المحلِّ المرفوعِ لـ ﴿نَّجۡوَىٰ﴾ ؛ إذِ المعنى : أنَّ عِلْمَه محيطٌ بمخلوقاتِه ، وأنه أقربُ إليهم من حبلِ الوريدِ ، وقدْ أفادَ هذا المعنى وجودُ ﴿مِن﴾ التي تدلُّ على الاستغراقِ والتأكيدِ ، والبدلُ – كما هو معروفٌ – على نيةِ تَكْرارِ العاملِ ؛ فكأنَّ ﴿مِن﴾ تكررتْ في البدلِ – أيضًا ، كما تكررتْ في المبدلِ منه ، وهو ﴿مِن نَّجۡوَىٰ﴾ .

(٧) جوازُ حذفِ التنوينِ ، ورفعُ ﴿ٱلضِّعۡفِ﴾ من ﴿ ﴾ : ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ جَزَآءُ ٱلضِّعۡفِ ﴾[١] .

قال مكيُّ بنُ أبي طالبٍ : " قَوْلُه : ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ جَزَآءُ ٱلضِّعۡفِ﴾ : ﴿جَزَآءُ﴾ خبرُ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ ، ويجوزُ فِي الْكَلاَمِ (جَزَاءٌ الضعْفُ) بتنوين (جَزَاءٌ) ، وَرفع (الضعْفُ) على الْبَدَل من (جزاء) ، وَيجوزُ حذفُ التَّنْوِينِ لالتقاءِ الساكنين ، وَرفْعُ (الضِّعْفُ) ، وَلاَ يُقْرأ بشَيْءٍ من ذَلِك . وَيجوز نصب (جَزَاءً) على الْحَال ، وَرفع (الضعْفُ) على الابْتِدَاء ، وَالْخَبَر ﴿لَهُمۡ﴾ ، وَالْجُمْلَة خبر ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ "[٢] .

أي : أنه يجوزُ في ﴿جَزَآءُ﴾ و﴿ٱلضِّعۡفِ﴾ عدةُ أوجُهٍ ، ذكرَ مكيٌّ منها ثلاثةً ، وقد وردَ في نصْبِ ﴿ٱلضِّعۡفِ﴾ قراءتان ، وفي رفْعِه قراءتان – أيضًا ، وفي جرِّه قراءةٌ واحدةٌ ، وهي المشهورةُ المعروفةُ . وتفصيلُ هذا فيما يأتي :

١ – قراءةُ الجمهورِ : ﴿جَزَآءُ ٱلضِّعۡفِ﴾ برفعِ ﴿جَزَآءُ﴾ ، وإضافتِه إلى ما بعده[٣] ، وقدْ أُضيفَ فيه المصدرُ ﴿جَزَآءُ﴾ إلى المفعولِ ، أي : (فأولئك لهم أن يجاوزَ اللهُ بهم الضِّعفَ) ، أي : (يُضاعِفُ لهم حسناتِهم)[٤] ، وكأنَّ ﴿ٱلضِّعۡفِ﴾ هو الزيادةُ ، فالمعنى : (لهم جزاءُ الزيادةِ)[٥] .

---

(١) سورة سبأ – من الآية ٣٧ .
(٢) مشكل إعراب القرآن ٥٨٩/٢ ، ٥٩٠ .
(٣) ينظر : معاني القراءات ٢٩٦/٢ ، والتذكرة في القراءات الثمان ٥٠٧/١ ، والنشر ٣٥١/٢ ، وإتحاف فضلاء البشر ص٣٦٠ . وانظر : معاني الزجاج ٢٥٥/٤ ، والكشف والبيان ٩١/٨ ، وتفسير البغوي ٦٨٢/٣ ، والمحرر الوجيز ٤٢٢/٤ .
(٤) ينظر : الكشاف ٥٨٦/٣ ، والبحر المحيط ٥٥٥/٨ . وانظر : أنوار التنزيل ٢٤٩/٤ ، والدر المصون المصون ١٩٥/٩ ، واللباب ٧٥/١٦ .
(٥) زاد المسير ٥٠١/٣ ، وفتح القدير ٣٧٩/٤ .

وفي الآيةِ الكريمةِ قراءتان أُخْرَيان ذكرَهما مكيٌّ على أنهما من الجائزِ في اللّغةِ ؛ إذْ لمْ يصِلْه أنهما قراءتان ، وهما :

أ – قراءة الزهري ، والخليل بن أحمد ، وغيرهما : ﴿جَزَآءَ ٱلضِّعْفُ﴾ بتنوينِ ﴿جَزَآءً﴾ ونصْبِها ، وكسْرِ التنوينِ في الوصلِ ، ورفْعِ ﴿ٱلضِّعْفُ﴾[١] ، وذلك على أنَّ ﴿جَزَآءً﴾ حالٌ ، والعاملُ فيها الاستقرار ، كقولك : (في الدار قائمًا زيد)[٢] ، أو ﴿جَزَآءً﴾ تمييز[٣] ، و﴿ٱلضِّعْفُ﴾ مبتدأٌ خبرُه : شِبْهُ الجملةِ ﴿لَهُمْ﴾ ، والتقديرُ : (لهم الضِّعفُ جزاءً) على التقديمِ والتأخيرِ[٤] .

ب – قراءةُ أبي الجوزاءِ ، وغيرِه : ﴿جَزَآءُ ٱلضِّعْفُ﴾ برفعهما ، وتنوينِ ﴿جَزَآءٌ﴾[٥] ، وهذا جائزٌ في الكلامِ عند الفراءِ ، والزجاجِ ، ومكيٍّ ، لكنه لكنه قراءةٌ – كما ذكرنا –[٦] ، و﴿جَزَآءٌ﴾ مبتدأٌ ، وخبرُه شِبْهُ الجملةِ ، أي : (لهم جزاءٌ) ، و﴿ٱلضِّعْفُ﴾ بدلٌ من ﴿جَزَآءٌ﴾ عند أبي منصورٍ الأزهريِّ ، ومكيٍّ ، والزمخشريِّ[٧] ، ويجوزُ أنْ يكونَ خبرًا لمبتدأ محذوفٍ ، أي : (هو الضِّعْفُ) ، فالتقديرُ : (فأولئك لهم جزاءٌ) ، كأنه قال : ما هو ؟ فقال : (الضِّعْفُ)[٨] .

---

(١) وهي – أيضًا – قراءة يعقوب في رواية رويس وزيد عنه ، وقرأ بها نصر بن عاصم ، وسعيد بن جبير ، وأبو المتوكل ، وقتادة . ينظر : مختصر ابن خالويه ص١٢٢ ، وزاد المسير ٥٠١/٣ ، والبحر المحيط ٥٥٥/٨ ، والنشر ٣٥١/٢ .

(٢) الدر المصون ١٩٥/٩ ، وفتح القدير ٣٧٩/٢ .

(٣) البحر المديد ٥٠٠/٤ .

(٤) الكشف والبيان ٩١/٨ . وينظر : إتحاف فضلاء البشر ص٣٦٠ ، ومعجم القراءات للخطيب ٣٨٢/٧، وانظر : تفسير البغوي ٦٨٢/٣ ، والكشاف ٥٨٦/٣ ، والبحر المحيط ٥٥٥/٨ .
وأجازه الزجاج في الكلام في : معاني القرآن وإعرابه ٢٥٥/٤ ، ٢٥٦ .

(٥) وهي – أيضًا – قراءة يعقوب الحضرمي في رواية عنه ، وأبي المتوكل ، وقتادة ، وأبي عمران الجوني . ينظر : مختصر ابن خالويه ص١٢٢ ، ومعاني القراءات ٢٩٦/٢ ، والمحرر الوجيز ٤٢٢/٤ ، وزاد المسير ٥٠١/٣ ، وإعراب القراءات الشواذ ٣٣٥/٢ ، ومعجم القراءات للخطيب ٣٨١/٧ .

(٦) معاني القرآن للفراء ٥٧/٤ ، ومعاني الزجاج ٢٥٦/٤ ، ومشكل مكي ٥٨٩/٢ ، ٥٩٠ .

(٧) معاني القراءات ٢٩٦/٢ ، ومشكل مكي ٥٩٠/٢ ، والكشاف ٥٨٦/٣ ، وحاشية الطيبي ٥٦٩/١٢ . وانظر : أنوار التنزيل ٢٤٩/٤ ، والبحر المحيط ٥٥٥/٨ ، والدر المصون ١٩٥/٩ ، وفتح القدير ٣٧٩/٤ .

(٨) معاني الزجاج ٢٥٦/٤ ، وإعراب النحاس ٣٥٢/٣ ، ٣٥٣ . وأجاز الوجهين : الزجاج ، والنحاس . ينظر : إعراب النحاس ٣٥٢/٣ ، ٣٥٣ .

وأمّا الوجهُ الجائزُ الذي ذكره مكيٌّ ، ولم يُقْرأ به فهو ﴿جَزَآءُ ٱلضِّعْفُ﴾ برفعِهما من غيرِ تنوينٍ[١] ، وذلك على أن التنوينَ في ﴿جَزَآءٌ﴾ محذوفٌ ؛ لالتقاء الساكنين ، وهما آخِرُ التنوينِ في ﴿جَزَآءٌ﴾ ، والضادُ الساكنةُ في ﴿ٱلضِّعْفُ﴾ ، و﴿ٱلضِّعْفُ﴾ : بدلٌ مرفوعٌ من ﴿جَزَآءٌ﴾ على الإعراب السابق .

ونظيرُ ما أجازه مكيٌّ – هنا – من حذفِ التنوينِ لالتقاءِ الساكنين : قراءةُ زيدِ بنِ عليٍّ ، والحسنِ : ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدُ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾[٢] بحذفِ التنوينِ من ﴿أَحَدُ﴾ ، وبرفْعِ لفظِ الجلالة ﴿ٱللَّهُ﴾[٣] ، وحذْفُ التنوينِ فيها ؛ لالتقاءِ الساكنين .

والجيدُ في هذا ، ونظائرِه هو التنوينُ ، وكسْرُه لالتقاءِ الساكنين ، وهو ما وردَ في قراءة الجمهورِ في سورةِ الإخلاصِ ، وفي قراءةِ أبي الجوزاءِ ، وغيرِه في آيةِ سبأ ؛ ولهذا كان مقروءًا به . أمّا حذفُ التنوينِ – وإنْ كان جائزًا كما ذكرنا – فهو أقلُّ من هذه القراءة ، حتى إنَّ أبا حيانَ قال : إنه موجودٌ في كلامِ العربِ ، وأكثرُ ما يوجدُ في الشِّعْرِ[٤] .

وهناك قراءتان لم يذكرْهما مكيٌّ ، وكلتاهما بنصْبِ ﴿ٱلضِّعْفِ﴾ ، وهما :

١ – قراءةُ قتادة : ﴿جَزَآءَ ٱلضِّعْفَ﴾ بتنوين ﴿جَزَآءً﴾ ونصبِه ، ونصبِ ﴿ٱلضِّعْفَ﴾[٥] ، و﴿جَزَآءً﴾ منصوبٌ على التمييزِ ، أو على المصدرِ لفعلِه الذي دلّ عليه ﴿لَهُمْ﴾[٦] .

٢ – قراءة : ﴿جَزَآءُ ٱلضِّعْفَ﴾ برفعِ ﴿جَزَآءٌ﴾ وتنوينِه ، ونصبِ ﴿ٱلضِّعْفَ﴾[٧] ، أي

---

(١) مشكل إعراب القرآن ٢/٥٩٠ .
(٢) سورة الإخلاص – الآيتان ١ ، ٢ .
(٣) وهي – أيضًا – قراءة : ابن سيرين ، وأبي السمال ، والكسائي في رواية الوليد بن مسلم عن ابن عامر عامر ، وغيرهم . ينظر : السبعة ص٧٠١ ، والمحكم في نقط المصاحف ص٥٧ ، والحجة لابن خالويه ص١٨٩ ، وحجة القراءات ص٣١٨ ، ٣٤٥ ، ومعجم القراءات للخطيب ١٠/٦٣٧ .
(٤) البحر المحيط ٨/٣٥٠ .
(٥) حكى الداني هذه القراءة عن قتادة . انظر : المحرر الوجيز ٤/٤٢٢ ، ومعجم القراءات للخطيب ٧/٣٨٢ . والمعنى : (فأولئك لهم أن نجازيهم الضعفَ) .[معاني الزجاج ٤/٢٥٦ ، وإعراب النحاس ٣/٣٥٣ ، والكشاف ٣/٥٨٦ ، وحاشية الطيبي ١٢/٥٦٩].
(٦) أنوار التنزيل ٤/٢٤٩ .
(٧) وهذه القراءة من غير عزو . انظر : إعراب القراءات الشواذ ٢/٣٣٥ ، وحاشية الشهاب ٧/٣٠٧ ،

أي : (لهم جزاءٌ) ، و﴿ٱلضِّعۡفَ﴾ مفعولٌ به منصوبٌ بالمصدرِ ﴿جَزَآءٌ﴾[١] ، وإعمالُ المصدرِ – هنا – على الأصلِ فيه[٢] .

وبهذا يظهرُ لنا أنَّ في هذه الآيةِ خمسَ قراءاتٍ ، ذكرَ منها مكيٌّ ثلاثًا ، ولم يصِلْه عن قراءتين منها أنه قُرِئَ بهما ؛ فجعلهما من الجائزِ في اللّغةِ ، ولمْ يتطرقْ لاثنتين منها ، بالإضافةِ إلى الوجهِ غيرِ المقروءِ به ، وقد تبيّن لنا أنَّ الجيدَ هو تنوينُ ﴿جَزَآءٌ﴾ وكسْرُه لالتقاءِ الساكنين ، و﴿ٱلضِّعۡفُ﴾ بعده بدلٌ من ﴿جَزَآءٌ﴾ ، وحذْفُ التنوينِ من ﴿جَزَآءٌ﴾ – وإنْ كان جائزًا – فهو أقلُّ استعمالاً من القراءةِ الواردةِ فيها .

(٨) جَعْلُ ﴿مَنۡ﴾ الشرطيةِ موصولةً في ﴿وَمَن يَكۡفُرۡ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ﴾[٣] .

قال مكيٌّ في هذه الآيةِ الكريمةِ : " وَيجوزُ رفعُ ﴿يَكۡفُرۡ﴾ على أَنْ تجْعَلَ ﴿مَنۡ﴾ بِمَعْنى (الَّذين) ، وتُقدِّرَ حذفَ (لَهُم) من الْخَبَرِ "[٤] .

أيْ : أنَّ ﴿مَنۡ﴾ – هنا – شرطيةٌ ، ولكنْ يجوزُ في الكلامِ أنْ تكونَ ﴿مَنۡ﴾ موصولةً ، فيكونُ الفعلُ المضارعُ ﴿يَكۡفُرۡ﴾ بعدها مرفوعًا .

والوجهُ في القراءةِ عند : الزجاجِ ، ومكيٍّ هو جزمُ الفعلِ ﴿يَكۡفُرۡ﴾ ، على أنْ تكونَ ﴿مَنۡ﴾ شرطيةً في محلِّ رفعٍ مبتدأٌ ، و﴿يَكۡفُرۡ﴾ فعلُ الشرطِ مجزومٌ ، وقولُه : ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ﴾ خبرُ المبتدأ ، والفاءُ واقعةٌ في جوابِ الشرطِ [فهي رابطةٌ لجوابِ الشرطِ] ، والجملةُ الاسميةُ المقترنةُ بالفاءِ في محلِّ جزمٍ جوابُ الشرط ، والعائدُ من الجملةِ إلى المبتدأ من خبرِه محذوفٌ تقديرُه : (سريعُ الحسابِ لهم)[٥] ، ويجوزُ أنْ

ومعجم القراءات للخطيب ٣٨٢/٧ .

(١) وأجازه الفراء في الكلام في : معاني الفراء ٥٧/٤ ، وكذلك الزجاج في معانيه ٢٥٦/٤ ، والنحاس في إعرابه ٣٥٣/٣ .

(٢) أنوار التنزيل ٢٤٩/٤ .

(٣) سورة آل عمران – من الآية ١٩ .

(٤) مشكل إعراب القرآن ١٥٣/١ . وانظره في : تحقيق السواس ١٣١/١ .

(٥) معاني الزجاج ٣٨٧/١ ، ومشكل مكي ١٥٣/١ ، والبحر المحيط ٧١/٣ . وانظر : إعراب القرآن =

يكونَ ﷺ : ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ قائمًا مَقامَ جواب الشرط علةً له [١] ، أيْ : (منْ جحدَ بما أنزلَ اللهُ في كتابه فإنَّ اللهَ سيجازيه على ذلك ، ويُحاسبُه على تكذيبه ، ويُعاقبُه على مخالفةِ كتابِه فإنه سريعُ الحسابِ)[٢].

وأجازَ الزجاجُ ، والنحاسُ ، ومكيٌّ بنُ أبي طالبٍ أنْ تكونَ ﴿مَنْ﴾ اسمًا موصولاً بمعنى (الذي) ، وهذا سائغٌ من حيثُ الصناعةُ النحويةُ ، له وجْهٌ من القياسِ[٣] ، وذلك لأنه يجوزُ تشبيهُ الاسمِ الموصولِ بالشرطِ ، والجامعُ بينهما : العمومُ ؛ فتدخلُ الفاءُ في الخبرِ ؛ لأنَّ الفاءَ كما تربِطُ الجوابَ بشرْطِه ، كذلك تربِطُ شِبْهَ الجوابِ بشِبْهِ الشرطِ ، نحو : (الذي يأتيني فله دِرْهمانِ)[٤] ، وكما في هذا الوجهِ غيرِ المقروءِ به ، وقد ذكرَ المبردُ ، وغيرُه أنَّ دخولَ الفاءِ في نحوِ : (الذي يأتيني فله درهمٌ) تدلُّ على أنه استحقَّ هذا الدرهمَ بالمجيءِ إليه ؛ فهي تفيدُ التنصيصَ على السبب[٥] .

والضميرُ الذي يربِطُ جملةَ الخبرِ ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ بالمبتدأ : اسم الموصول ﴿مَنْ﴾ محذوفٌ ؛ لأنه مفهومٌ من السياقِ ، والتقديرُ : (فإنَّ اللهَ سريعُ الحسابِ لهم) ، وهو كثيرٌ في القرآنِ[٦] .

ومع أنَّ هذا الوجهَ غيرَ المقروءِ به له وجهٌ من القياسِ – كما ذكرْنا – فإنَّ الجزمَ في الفعلِ ﴿يَكْفُرْ﴾ أجْودُ ، وأفصحُ في المعنى[٧] ؛ إذِ الأنسبُ للمعنى أنْ يكونَ الخطابُ شرطًا وجوابًا ؛ لأنه يتضمنُ وعيدًا لليهودِ الذين كفرُوا بمُحمّدٍ ﷺ ولغيرِهم ممّن سارَ سيْرَهم[٨] ، فيكونُ الجوابُ مسببًا عن الشرطِ ، وهو كفرُهم بآياتِ اللهِ ، ويكونُ

= وبيانه ٤٧٧/١ ، والجدول في إعراب القرآن ١٣٢/٢ . ويجوز – أيضًا – أن يكون خبر المبتدأ ﴿مَنْ﴾ هو فعل الشرط وحده ﴿يَكْفُرْ﴾ ، أو جملة الجواب والشرط معًا . ينظر : اللباب ١٠٨/٥ ، ١٠٩ ، والدر المصون ٣٠٦/٣ .

(١) إرشاد العقل السليم ١٨/٢ ، وتفسير القاسمي ٢٩٧/٢ ، وروح المعاني ١٠٤/٢ .

(٢) تفسير ابن كثير ٢٥/٢ ، ٢٦ ، والدر المصون ٣٠٦/٣ ، وفتح القدير ٣٧٤/١ ، أو المعنى : أن الله تعالى سيُعْلِمُه بأعماله ومعاصيه وأنواع كفره بإحصاء سريع مع كثرة الأعمال .[اللباب ١٠٩/٥].

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣٨٧/١ ، وإعراب النحاس ٣٦٢/١ ، ومشكل مكي ١٥٣/١ . وانظر : ما يجوز لغة لا قراءة عند الفراء والزجاج ص٣١٠ .

(٤) الكتاب ٤٥٣/١ ، والمقتضب ١٩٥/٣ ، والمغني ٤٩٧/٢ .

(٥) الكامل للمبرد ٦٤٢/٢ ، ومعاني النحو ١٠٩/٤ .

(٦) انظر : مشكل مكي ١٥٣/١ ، والبديع لابن الأثير ٨٠/١ ، ٨١ .

(٧) معاني الزجاج ٣٨٧/١ .

(٨) التفسير الوسيط للواحدي ٤٢٣/١ ، وأنوار التنزيل ١٠/٢ ، والبحر المحيط ٧١/٣ ، والبحر المديد ٣٣٥/١ .

الثّاني متوقفًا على الأوّل[١] .

المَبْحَثُ الرَّابِعُ

ما يجوزُ لغةً في غيرِ الأوجهِ الإعرابيةِ ممّا يتعلقُ بالحمْلِ ، أو الحذفِ ، ونحوِهما

(١) جوازُ الحمْلِ على معنى الجمْع ، أو لفظِه .

وقد وردَ هذا في موضعين عند مكيٍّ ، وهما :

١ - ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾[٢] .

قال مكيٌّ : " قَوْلُه : ﴿ مَن يَقُولُ ﴾ : ﴿ مَن ﴾ فِي مَوضِع رفعٍ بِالابْتِدَاءِ ، وَمَا قبلَه خبرٌ ... وَلَوْ جَاءَ فِي الْكَلاَمِ : (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُونَ) لجَازَ حمْلُه على الْمَعْنى، كَمَا قَالَ – جلَّ ذِكْرُه – : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾[٣] "[٤] .

أيْ : أنه يجوزُ أنْ يُحْملَ على معنى ﴿ مَن ﴾ ، وهو الجمعُ ، فيُقالُ : (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يقولون) ، وهذا جائزٌ في الكلامِ – عند مكيٍّ ، وسبقه الأخفشُ ، وهو ممّا لم يُقْرأ به – كما ذكرنا –[٥] .

و﴿ مَن ﴾ في اللفظِ مفردٌ مذكرٌ دائمًا ، وهو صالحٌ للمفردِ ، والمثنى ، والجمعِ المذكرِ، والمؤنثِ[٦] ، فيجوزُ في الضميرِ العائدِ إليها : مراعاةُ لفظِها ، وهو الإفرادُ الإفرادُ ، والتذكيرُ ، كما يجوزُ مراعاةُ معناها ، وهو الجمعُ[٧] .

ففي هذه الآيةِ أعادَ الضميرَ على لفظِ ﴿ مَن ﴾ ، وهو الإفرادُ ، والتذكيرُ ، فقال : ﴿ مَن يَقُولُ ﴾ ، ثمَّ أعاده على معناه ، وهو الجمعُ فقال : ﴿ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ، وإنما كان ذلك حسنًا ؛ لأنَّ الواحدَ قبل الجمعِ في الرُّتْبة[٨] ، وهذا هو هو الأَوْلى الغالبُ في آيِ القرآنِ الكريمِ أنْ يُبدأَ بالحمْلِ على اللفظِ ، ثم بالحمْلِ

---

(١) معاني النحو ٤٥/٤ .
(٢) سورة البقرة – من الآية ٨ .
(٣) سورة يونس – من الآية ٤٢ .
(٤) مشكل إعراب القرآن لمكي ٧٧/١ .
(٥) ينظر : معاني القرآن للأخفش ٣٦/١ .
(٦) ينظر : غرائب التفسير ١١٩/١ ، ١٢٠ ، والتبيان ٢٤/١ ، والبحر المحيط ٨٩/١ .
(٧) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣٦٩/١ ، والتذييل ١١٠/٣ ، والإتقان ٣٤٢/٢ ، والهمع ٢٨٣/١ .
(٨) ينظر : معاني القرآن للأخفش ٣٦/١ ، والمحرر الوجيز ٩٠/١ ، والتبيان ٢٤/١ .

على المعنى – كما في هذه الآية الكريمة –[١] .

والأصلُ في الكلامِ أنْ يكونَ محمولاً على اللفظِ ، وهو الكثيرُ الجاري في لغةِ العربِ ، وذلك لتطابقِ اللفظين ، وتَساوِي المعنيين ؛ لأنَّ العربَ تَختارُ مطابقةَ الألفاظِ ، وتَحرصُ عليها ، كما أنَّ اللفظَ أقْوى ؛ لظهورِه في الكلامِ ؛ لأنَّ اللفظَ هو المُشاهَدُ المنظورُ إليه ، أمّا المعنى فخفيٌّ راجعٌ إلى مرادِ المُتكلِّمِ ، ثمَّ إنَّ اللفظَ مُتقدِّمٌ على المعنى ؛ لأنك تفهمُ المعنى بعدَ سماعِ اللفْظِ ؛ ولذا كانَ الحمْلُ على اللفظِ هو الأصلَ[٢] .

ومع هذا فيجوزُ أنْ يُحملَ على معنى ﴿مَن﴾ ، وهو الجمعُ ؛ فيُقالُ : (ومنهم مَنْ يقولون) ، ونلحظُ أنَّ هذا الوجهَ غيرَ المقروءِ به – هنا – صحيحٌ من جهةِ السماعِ ، واللّغةِ ، وليس ضعيفًا مرجوحًا ؛ لأنَّ القرآنَ الكريمَ راعى اللفظَ مرّةً ، وراعى المعنى مرّةً أخرى ، مع ملاحظةِ أنه لابدَّ أنْ يكونَ في الكلامِ البليغِ مُرَجِّحٌ لمراعاةِ أحدِهما على الآخَرِ ، وإنْ كان الأصلُ الجوازَ[٣] .

وقد نظَّرَ مكيٌّ لهذا بقولِه تعالى : ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾[٤] ؛ إذْ حَملَ على معنى ﴿مَّن﴾ ، وهو الجمعُ ، فقال : ﴿يَسْتَمِعُونَ﴾[٥] ، وقال تعالى في آية أخرى : ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾[٦] حيثُ حَملَ على لفظ ﴿مَّن﴾ ، وهو الإفرادُ .

والعلماءُ يُفرِّقون بين الاستماعين ؛ ففي آيةِ الأنعامِ هذه وحَّدَ الاستماعَ ؛ لقلّةِ المستمعين ؛ إذِ المقصودُ بهم بضعةُ رجالٍ من قريشٍ : كأبي سفيانَ ، والنضْرِ ابنِ الحارثِ ، وغيرِهما ، أمّا في آيةِ يونسَ فقد جاءتْ على معنى الجمعِ ﴿يَسْتَمِعُونَ﴾ ؛ لكثرةِ المستمعين ؛ إذِ المرادُ بهم جميعُ الكفارِ ممّنْ يستمعونَ إليه ؛ فالفرقُ بين الاستماعَيْنِ واضحٌ ؛ ولذا فرَّقَ بينهما بأنْ جَعَلَ الإفرادَ للقلّةِ ، وجَعلَ الجمعَ للكثرةِ ؛

---

(١) ينظر : البحر المحيط ٨٩/١ ، والدر المصون ١٢٢/١ ، واللباب ٣٣٠/١ ، ٣٣١ ، والبرهان ٣٨٢/٣ .
(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٨٨/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٢/١ ، وشرح الكافية للرضي ٥٦/٣ ، والأشباه والنظائر ٢٢٧/١، تح/ عبد العال مكرم ، والعدول عن الأصل في سورة آل عمران ص٤٥٧ ، ٤٥٣ .
(٣) ينظر : معاني النحو ١٢٦/١ .
(٤) سورة يونس – من الآية ٤٢ .
(٥) المشكل ٧٧/١ .
(٦) سورة الأنعام – من الآية ٢٥ .

ليوافقَ اللفظُ المعنى[١] ، **وبناءً على هذا** فيمكنُ أن يُقالَ : إنَّ المقصودَ بالقائلِينَ في آيةِ البقرةِ هم مجموعةٌ معيَّنةٌ معروفةٌ من المنافقين ، وهم منافقو المدينةِ ؛ ولذا كانَ الحمْلُ على لفظِ ﴿مَن﴾ ، وهو الإفرادُ أَوْلَى ، وأرجحَ ، وأكْثرَ مناسبةً للسياقِ .

٢ - ﴿ذَٰلِكُمْ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ مِنكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾[٢] .

قال مكيٌّ : " و﴿ذَٰلِكَ﴾ محمولٌ على معنى الجمعِ ، ولوْ قالَ : (ذلكُمْ) لجازَ ، وهو الأصلُ "[٣] .

وهذا الوجهُ لم يُقْرأ به ، وأجازه – أيضًا – : الفراءُ ، والراغبُ الأصفهانيُّ، والقرطبيُّ[٤] ، إذا أُريدَ بـ ﴿ذَٰلِكَ﴾ معنى الجماعةِ ، وهو الظاهرُ في الآيةِ ، وإنما جازَ أنْ يُخاطَبَ القومُ بـ (ذلك) ؛ لأنه حرفٌ قدْ كثُرَ في الكلامِ حتى توهَّمَ العربُ أنَّ الكافَ من الحروفِ ، وليستْ بخطابٍ ؛ فعلى هذا يجوزُ أنْ يُخاطَبَ المرأةُ ، والرجُلُ ، والواحدُ ، والاثنان ، والجمعُ بالكافِ المنصوبةِ (ذلك)[٥] ، والعربُ يُراعونَ يُراعونَ خطابَ الجمعِ تارةً بلفظٍ مفردٍ ، وذلك على التأويلِ ؛ لأنَّ (الجماعةَ) في معنى (القبيلِ ، أو الفريقِ)[٦] ، وتارةً يُراعونَ معنى الجمعِ فيه[٧]، قال الفيروزباديُّ الفيروزباديُّ : " الكافُ في ﴿ذَٰلِكَ﴾ لمجرَّدِ الخطابِ ، لا محلَّ له من الإعرابِ ؛ فجازَ الاقتصارُ على التَّوحيدِ ، وجازَ إجراؤه على عددِ المخاطبين ، ومِثْلُه : ﴿عَفَوْنَا عَنكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾[٨] "[٩] .

وقولُه : ﴿ذَٰلِكُمْ﴾ بعدها محمولٌ على لفظِ الجمعِ ؛ فخالفَ في التعبيرِ ما بين الإشارتين افتنانًا[١٠] .

---

(١) ينظر : معترك الأقران للسيوطي ٣٢٢/٣ ، ومعاني النحو ١٢٦/١ ، ١٢٧ .
(٢) سورة البقرة – من الآية ٢٣٢ .
(٣) الهداية إلى بلوغ النهاية ٧٧٧/١ .
(٤) معاني القرآن ١٤٩/١ ، وتفسير الراغب ٤٨٠/١ ، وتفسير القرطبي ١٠٦/٤ .
(٥) معاني القرآن للفراء ١٤٩/١ ، وتفسير البغوي ٣١٢/١ .
(٦) التفسير البسيط ٢٤٢/٤ ، وفتح القدير ٢٨٠/١ .
(٧) إعراب القرآن للنحاس ٣١٦/١ ، وتفسير الراغب الأصفهاني ٤٨٠/١ .
(٨) سورة البقرة – من الآية ٥٢ .
(٩) بصائر ذوي التمييز ١٠٥/١ . وانظر : أسرار التكرار في القرآن الكريم ص٨٥ .
(١٠) فتح القدير ٢٨٠/١ . وقيل : إن ﴿ذَٰلِكَ﴾ خطاب للنّبيّ j ؛ ولذا جاء مفردًا ، بخلاف ﴿ذَٰلِكُمْ﴾ =

ومع أنَّ الوجهين جائزانِ – كما ذكرْنا – فإنَّ السياقَ يدلُّ على أنَّ الأرجحَ في الآيةِ الكريمةِ هو إفرادُ الكافِ في ﴿ذَٰلِكَ يُوعَظُ﴾ حملاً على لفظها ، ولعلَّ هذا ؛ لأنَّ الخطابَ للصحابةِ وحدهم ، ولا يشملُ غيرَهم من المسلمين ، وأمّا ﷻ : ﴿ذَٰلِكُمْ يُوعَظُ بِهِۦ﴾[١] فهو خطابٌ للمؤمنين عامةً ، وتكليفُهم إلى قيامِ الساعةِ ؛ ولذا ناسبه أنْ يكونَ مجموعًا حملاً على معناه[٢] .

(٢) جوازُ الحملِ على معنى المثنى ﴿كِلْتَا﴾ في ﷻ : ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾[٣] .

قال مكيٌّ : " وأجازَ النحويون في غيرِ القرآنِ : (آتتا أكلهما) ، وأجاز الفراء : (كلتا الجنتين آتى أكله) ردَّه على معنى (كُلّ) "[٤] .

أيْ : يجوزُ الحملُ على معنى ﴿كِلْتَا﴾ ؛ فيُقالُ : (آتتا أكُلَهما) ؛ لأنَّ المعنى : (الجنتان كلتاهما آتتا أُكُلَهما) ، وهذا هو مذهبُ : الأخفشِ ، والزجاجِ ، والنحاسِ ، واختاره الزمخشريُّ ، والفخرُ الرازيُّ ، والقرطبيُّ ، والنسفيُّ[٥] ، وذلك لأنَّ ﴿كِلْتَا﴾ اسمٌ مفردٌ يدلُّ على الإحاطةِ بالمثنى يُفَسِّرُه المضافُ هو إليه ، وهو مفردٌ يدلُّ على شيئين ، مثل : (زوجٍ) ؛ ولذا فهو يُفيدُ معنى التثنيةِ ؛ لأنها مثنّاةٌ معنًى بإجماعِ النحويين[٦] ،

= بعدها فهي خطاب للجمع ، أو للنّبيّ j على التعظيم ، ومَن يجعلها كذلك يثنى ، ويجمع ، ويؤنث ، وقد نزل القرآن الكريم باللغتين جميعًا . ينظر : البسيط ٢٤٢/٤ ، ومفاتيح الغيب ٤٥٧/٦ . ويجوز أن يراد بإفراد الكاف البُعْد فقط دون الخطاب . ينظر : جامع البيان ١٩٧/٤ ، ودرة التنزيل ٣٤٢/١، ٣٤٣ ، وتفسير البغوي ٣١٢/١ ، والتبيان ١٨٣/١ ، والتسهيل لابن جزي ١٢٤/١ ، والبحر المحيط ٤٩٥/٢ ، والجواهر الحسان ٤٦٥/١ ، والتحرير والتنوير ٤٢٨/٢ .

(١) سورة الطلاق – من الآية ٢ .

(٢) ينظر : معاني النحو ٩٨/١ ، ٩٩ . وقد حاول الدكتور فاضل السامرائي أن يلتمس وجهًا آخر لـ (ذلك) ، وهو أن الكاف مفردة ؛ لأن الآية في حكم الطلاق ، ثم جمعَ بعد ذلك ؛ لأن مقام التزكية فيها آكدُ وأشدُّ ؛ لتعلقها بأمور قلبية مبعثها شدة الغضب ، وحدَّتُه ، والرغبة في الانتقام ؛ فأكد تزكية القلوب ، وطهارتها ، فقال – هنا – : ﴿ذَٰلِكُمْ﴾ . [معاني النحو ٩٧/١ ، ٩٨] .

(٣) سورة الكهف – من الآية ٣٣ .

(٤) الهداية ٤٣٨٠/٦ .

(٥) معاني القرآن للأخفش ٤٣٠/٢ ، وللزجاج ٢٨٥/٣ ، وإعراب القرآن ٤٥٥/٢ ، والكشاف ٧٢١/٢ ، ومفاتيح الغيب ٣٢٤/٢٠ ، وتفسير القرطبي ٢٧٤/١٣ ، ومدارك التنزيل ٣٠٠/٢ .

(٦) ينظر : زاد المسير ٨٣/٣ ، وفتح القدير ٣٣٨/٣ ، والتحرير والتنوير ٣١٧/١٥ ، وإعراب القرآن وبيانه ٦١١/٥ .

وإنما الخلافُ في تثنيتها لفظًا ؛ فهي مفردةٌ لفظًا عند البصريين ، وهو الصحيح[١] ، ويجوزُ في ضميرِها اعتبارُ المعنى فيُثنَّى ، واعتبارُ اللفظِ فيُفْرَدُ ، وقدْ جاءَ الإخبارُ عنها بمفردٍ – كما في الآيةِ الكريمةِ –[٢] ، ويجوزُ – عند الجمهورِ كما ذكرنا – أنْ تُحملَ على معناها ؛ فيُقال : (آتتا أُكُلَهما) ، وأجازَ الفراءُ – أيضًا – : (كِلْتا الجنتين آتى أُكُلَه) ؛ لأنَّ المعنى : (أُكُلُ الجنتين أو كُلُّ الجنتين)[٣] ، ومن العربِ مَنْ يُفْرِدُ واحدَ ﴿ كِلْتَا﴾ ، وهو يُريدُ التثنيةَ ، وممَّا يدلُّ على هذا : قراءةُ عبدِاللهِ بنِ مسعودٍ η : ﴿كِلَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَىٰٓ أُكُلَهُۥ﴾[٤] ، ولكنَّ القراءةَ جاءتْ بالإفرادِ مؤنثةً حملاً على لفظِ ﴿ كِلْتَا﴾ ، ومراعاةُ جانبِ اللفظِ فيه هو الأفصحُ الأكثرُ عند العربِ ، وهو ما جاءتْ عليه قراءةُ الجمهورِ .

وقد نصَّ النحويون : كالحريريِّ ، والسمينِ الحلبيِّ ، والفيوميِّ ، وغيرِهم على أنَّ الحملَ على اللفظِ أكثرُ ، وبه جاءَ القرآنُ الكريمُ[٥] ؛ ولذا كانَ غيرُه مرجوحًا .

(٣) وجهُ الالتفاتِ عن التكلُّمِ إلى الخطابِ في ﴿ : ﴿فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ ﴾[٦] .

قالَ مكيُّ بنُ أبي طالبٍ : " ولوْ قالَ : (قلْبي) لكانَ جَيِّدًا ، والعربُ تقولُ : (قُلْ يا زيدُ للقومِ : عندي الخبرُ) ، و(قُلْ لهمْ : عندك الخبرُ) ، كُلُّ ذلك حَسَنٌ جَيِّدٌ ، ولا يُقْرأُ إلاّ بما في المُصْحفِ "[٧] .

---

(١) وهي مسألةٌ خلافية مشهورة ، والمشهور فيها هو مذهب البصريين أنها مفردة لفظًا ، ومذهب الكوفيين والسهيلي أنها مثناةٌ لفظًا . انظر في مذهب كُلّ منهم وأدلته : الإنصاف ١٣/٢-٢٢ ، والتذييل ٢٥٥/١-٢٦١ ، والمقاصد الشافية ١٦٤/١-١٦٨ . وانظر : الدر المصون ٣٣٩/٧ ، ٣٤٠، اللباب ٢٥٤/١٢ ، وفتح القدير ٣٣٨/٣ .

(٢) ينظر : جامع البيان ٢٥٧/١٥ ، والكشف والبيان ١٧٠/٦ ، ومفاتيح الغيب ٤٦٢/٢١ .

(٣) ينظر : معاني القرآن ٩٥/٣ ، وإعراب القرآن ٤٥٦/٢ ، وزاد المسير ٨٣/٣ ، وتفسير القرطبي ٢٧٤/١٣ ، ٢٧٥ .

(٤) انظر : البحر المحيط ١٧٤/٧ ، والدر المصون ٤٥٤/٤ . ويروى عنه : ﴿ كُلُّ ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَىٰٓ أُكُلَهُۥ﴾ . انظر : معجم القراءات للخطيب ٢٠٣/٥ .

(٥) درة الغواص ص٣٩٨ ، والدر المصون ٤٨٦/٧ ، والمصباح المنير ص٥٤٠ ، والتحرير والتنوير ٣١٧/١٥ ، وإعراب القرآن وبيانه ٦١١/٥ .

(٦) سورة البقرة – من الآية ٩٧ .

(٧) الهداية ٣٦١/١ .

أيْ : أنه يجوزُ في حكايةِ كلامِ اللهِ – تعالى – أنْ تُعادَ على اللفظِ ، أو المعنى ، فيجوزُ أنْ يكونَ ضميرُ المتكلمِ مكانَ ضميرِ المخاطبِ ؛ فيُقالُ : (نَزَّلَه على قلبي) ، وذلك لأنه يعني به : قلبَ رسولِ اللهِ j[1] ، ولكنَّه ممّا لم يُقْرأ به .

وأجازَ هذا الوجهَ كثيرٌ من المفسرين : كالفراءِ ، والطبريِّ ، والراغبِ الأصفهانيِّ ، والفخرِ الرازيِّ ، والبيضاويِّ ، والنسفيِّ ، والنظامِ النيسابوريِّ[2] ، ومع أنَّ ما ذكروه جائزٌ في اللّغةِ **فإنَّ ما في القراءةِ هو الأرجحُ** ؛ لوجهين[3] :

الأوّل : مراعاةُ حالِ الأمرِ بالقولِ ، فتَسْردُ لفظَه بالخطابِ ، كما هو ، نحو أنْ تقولَ لرجلٍ : (قلْ لقومِك : لا يُهينُوك) ، ولو قلتَ : (لا تُهينُوني) لجازَ[4] ، قال ابنُ عطيةَ : " يَحْسُنُ في كلامِ العربِ أنْ تُحْرِزَ اللفظَ الذي يقولُه المأمورُ بالقولِ ، ويَحْسُنُ أنْ تَقْصِدَ المعنى الذي يقولُه ؛ فتَسْرِدَه مخاطَبةً له "[5] .

الثّاني : حكايةُ كلامِ اللهِ – تعالى – كما تكلَّمَ به ، وفي الكلامِ قولٌ آخَرُ مضمرٌ بعد ﴿**قُلْ**﴾ ، والتقديرُ : (قُلْ لهم يا مُحمَّدُ : ما تكلمتُ به مِنْ قَوْلي مَنْ كان عدوًّا لجبريلَ فإنه نزلَهُ على قلبِكَ)[6] .

(٤) معنى الواوِ في ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[7] : ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ ، وهلْ يجوزُ حذفُها في غيرِ القراءةِ ؟

قال مكيٌّ : " قَوْلُه : ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ إِنَّمَا جِيءَ بِالْوَاوِ – هُنَا – لتدلَّ على تَمامِ الْقِصَّةِ ، وَانْقِطَاعِ الْحِكَايَةِ عَنْهُمْ ، وَلَو جِيءَ بهَا مَعَ (رَابِعٍ ، وسادسٍ) لجَازَ ، وَلَوْ

---

(١) وخصَّ القلبَ بالذِّكْر مع أنه في الحقيقة نزَّله عليه ، لا على قلبه ؛ لأن سبب تمكنه j من الأداء هو ثباته في قلبه حفظًا ؛ ولذا جاز أن يُقال : (نزلُه على قلبك) . ينظر : مفاتيح الغيب ٦١٢/٣ . وجاء الخطاب بالكاف في ﴿قَلْبِكَ﴾ اتساعًا في العبارة ؛ إذ ليس ثَمَّ مَن يخاطبه النّبيّ j بهذه الكاف . انظر : المحرر الوجيز ١٨٣/١ .

(٢) معاني القرآن ٥٩/١ ، وجامع البيان ٢٩٤/٢ ، وتفسير الراغب ٢٧٠/١ ، ومفاتيح الغيب ٦١٢/٣ ، وأنوار التنزيل ٩٦/١ ، ومدارك التنزيل ١١٣/١ ، وغرائب القرآن ٣٤٣/١ .

(٣) حتى إن صاحب المنار قال : " وَلاَ أَرَى صَاحِبَ الذَّوْقِ السَّلِيمِ إِلاَّ مُسْتَنْكِرًا صِيغَةَ التَّكَلُّمِ فِي هَذَا الْمُقَامِ ، وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ لاَ تَبْعُدُ عَنِ الأَفْهَامِ " .[تفسير المنار ٣٢٥/١].

(٤) ينظر : المحرر الوجيز ١٨٣/١ ، والبحر المحيط ٥١٣/١ ، ٥١٤ ، والدر المصون ٢١/٢ ، واللباب ٣١٣/٢ .

(٥) ينظر : المحرر الوجيز ١٨٣/١ .

(٦) ينظر : الكشاف ٣٠٢/١ ، ط/ العبيكان ، ومفاتيح الغيب ٦١٢/٣ ، وأنوار التنزيل ٩٦/١ ، والبحر المحيط ٥١٣/١ ، والدر المصون ٢١/٢ ، وتفسير المنار ٣٢٥/١ ، وروح المعاني ٣٣٣/٢ ، ٣٣٤ .

(٧) سورة الكهف – من الآية ٢٢ .

حُذِفَتْ من (الثَّامِن) لجَازَ ؛ لأَنَّ الضَّمِيرَ الْعَائِدَ يَكْفِي عن الْوَاوِ ، تَقولُ : (رَأَيْتُ عمْرًا وَأَبوهُ جَالسٌ) ، وإِنْ شِئْتَ حذَفْتَ الْوَاوَ ؛ للهاءِ العائدةِ على (عَمْرٍو) "[١] .

وكونُها واوَ الحالِ هو مذهبُ مكيٍّ ، وتلميذِه ابنِ فضَّالٍ ، وجازَ حذفُها عندهما ؛ لوجودِ الضميرِ الذي يربطُ الجملتين[٢] ، وممَّنْ أجازَ حذفَ هذه الواوِ – أيضًا – : الواحديُّ ، وابنُ فضَّالٍ ، والقرطبيُّ ، والزركشيُّ[٣] .

وأجاز مكيٌّ ، والعكبريُّ إثباتَ هذه الواوِ مع (رابعٍ ، وسادسٍ) المذكورتين في الآيةِ الكريمةِ[٤] .

وذهبَ الزمخشريُّ ، والعكبريُّ إلى أنَّ هذه الواوَ هي الداخلةُ على الصفةِ تأكيدًا ودَلالةً على لُصوقِ الصفةِ بالموصوفِ ، كما تدخلُ على الواقعةِ حالاً عن المعرفةِ[٥] .

ويرى الباقوليُّ ، والأنباريُّ ، وأبو حيانَ أنَّ هذه الواوَ هي العاطفة ، عطفَتْ هذه الجملةَ على قولِه : (هُمْ سبعةٌ) ، وعلى هذا فقدْ أخبروا بخبرين : أنَّهم سبعةُ رجالٍ قطعًا ، وأنَّ ثامِنَهم كلْبُهم[٦] .

والصحيحُ – في رأيي – أنَّها واوُ الحالِ ، ولكنها أفادتِ التوكيدَ ، والاهتمامَ ، وتحقيقَ الأمرِ ؛ فلا يجوزُ حذفُها من الكلام[٧] ؛ ولذا فإنَّ الأرجحُ في الآيةِ الكريمةِ هو ما جاءتْ عليه القراءةُ ، وأمّا الوجهُ غيرُ المقروءِ به فهو ضعيفٌ مرجوحٌ .

(٥) جوازُ ضَمِّ الفاءِ وسكونِ العينِ في الماضي الثلاثيِّ الأجوفِ عند بنائِه للمفعولِ ، نحو : (قِيلَ ، وبِيعَ) .

---

(١) مشكل إعراب القرآن لمكي ٤٣٩/٢ .
(٢) المشكل ٤٣٩/٢ ، والنكت ص٣٠٤ .
(٣) التفسير البسيط ٥٨٩/٥ ، والنكت ص٣٠٤ ، وتفسير القرطبي ٢٤٨/١٣ ، والبرهان ٢١١/٣ .
(٤) المشكل ٤٣٩/٢ ، والتبيان ٨٤٢/٢ ، وبصائر ذوي التمييز ٢٩٩/١ ، ٣٠٠ .
(٥) الكشاف ٥٧٧/٣ ، ط/ العبيكان ، والتبيان ٨٤٢/٢ .. وردّه أبو حيان بأن أحدًا من النحاة لم يقله . ينظر : البحر المحيط ١٦٠/٧ ، والدر المصون ٤٦٧/٧ .
(٦) كشف المشكلات ٥٦/٢ ، والبيان ١٠٤/٢ ، والبحر المحيط ١٦٠/٧ . وانظر : سر الصناعة ٦٤٣/٢ ، ٦٤٣/٢ ، والتفسير البسيط ٥٧٧/١٣ ، وزاد المسير ٧٤/٣ ، ٧٥ ، والكتاب الفريد ٢٦١/٤ . ورجح النحاس في إعرابه ٤٥٢/٢ ، ٤٥٣ أن الواو للاستئناف ، وأنه من كلام الله – تعالى – أخبر عنهم بذلك ، وجيء بالواو ؛ لتدل على انقطاعه ممّا قبله ، وذهب ابن خالويه ، والثعلبي، وغيرهما إلى أنها واو الثمانية ، وهو مذهب ضعيف في العربيّة ، ردَّه العلماء ؛ لأن الواو لا تخرج عن معنى العطف أو الحال ، ووقوعها في الثّامن جاء عرَضًا . ينظر : الجنى الداني ص١٩٤ ، وفتح الرحمن لزكريا الأنصاري ص٣٣٨ ، ومصابيح المعاني ص٤١٤ ، ٤١٥ ، وفتح القدير ٣٢٩/٣ .
(٧) ينظر : معاني النحو ١٨٩/١ ، ١٩٠ ، ولمسات بيانية ص٥٩ ، وكلاهما لفاضل السامرائي .

ذكرَ مكيُّ بنُ أبي طالبٍ في ﷺ : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾[١] أنَّه يجوزُ " في غيرِ القرآنِ أنْ تقولَ : (قُولَ) ؛ فتُسَكِّنَ الواوَ استثقالاً للكسْرِ عليها ، وتَتْرُكَ القافَ على ضمَّتِها "[٢] .

فهو – هنا – يجيزُ في نحوِ : (قيلَ) إخلاصَ ضمِّ الفاءِ فيها ، وتسكينِ عينِها ، ولم يَقْرأْ بها أحدٌ .

وقدْ أجازَ النحويون في الفعْلِ الماضي الثلاثيِّ الأجوفِ عند بنائِه للمفعولِ ، نحو : (قالَ ، وباعَ) ، ثلاثةُ أوجُهٍ :

الأوّل : إخْلاصُ كسْرِ الفاءِ ؛ فتَسْلَمُ الياءُ في نحْوِ : (بِيعَ) ، وتُقْلَبُ الواوُ ياءً ، في نحْوِ : (قِيلَ) ، وبيانُ ذلك : أنَّ أصْلَ (قِيلَ) : (قُوِلَ) ؛ فاسْتُثقلتِ الكسْرةُ على الواوِ فحُذِفَتْ ، وكُسِرَتْ القافُ لتُقْلَبَ الواوُ ياءً[٣] ، وهي لغةُ أهلِ الحجازِ من قريشٍ ومجاوريهم من بني كِنانةَ[٤] ؛ ولذا فهي أفصحُ اللّغاتِ الواردةِ عن العربِ فيها عند الزجاجِ ، ومكيٍّ ، وغيرِهما[٥] ، وعليها الجمهورُ ، واختارها أبو عُبيدٍ ؛ لأنها اللّغةُ العاليةُ[٦] .

الثّاني : إشْمامُ القافِ في (قِيلَ) بالضمةِ ، مع بقاءِ الياءِ ساكنةً تنبيهًا على الأصلِ[٧] ، والإشمامُ : هو النطقُ بحركةٍ بين الضمِّ ، والكسْرِ[٨] ، أو هُو : شَوْبُ الكسْرةِ شيئًا منْ صوتِ الضمةِ[٩] ، فكأنَّ حركةَ الإشمامِ مركبةٌ من حركتَيْنِ : كَسْرٍ ،

---

(١) سورة البقرة – من الآيات ١١ ، ١٣ ، ٩١ .
(٢) تفسير مكي ١٥٦/١ .
(٣) ويرى ابن الصائغ ، وغيره أن كسرة الواو في (قُوِلَ) نقلت إلى القاف قبلها ؛ فقلبت الواو ياء؛ لسكونها بعد كسرة ؛ فصارت (قِيلَ) . ينظر : اللمحة لابن الصّائغ ٣١٧/١ . وضعَّف العكبري ذلك في التبيان ٢٨/١ ؛ لأن الحركة لا تُنقل إليها إلاّ بعد تقدير سكونها ؛ فيحتاج في هذا إلى حذف القاف ، وهذا عملٌ كثيرٌ .
(٤) كتاب فيه لغات العرب للفراء ص١٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٤/١ ، والتصريح ٤٣٧/١ ، ، ط/ العلمية .
(٥) انظر : معاني القرآن للزجاج ٨٧/١ ، وتفسير مكي ١٥٦/١ ، وإبراز المعاني ٣٢١/١ ، وتوضيح المسالك والمقاصد ٦٠١/٢ ، والدر المصون ١٣٤/١ .
(٦) انظر : الكشف والبيان ١٥٤/١ .
(٧) التبيان ٢٨/١ .
(٨) إبراز المعاني ٣٢١/١ ، والدر المصون ١٣٤/١ .
(٩) انظر في ذلك : الكتاب ٣٦٠/٢ ، والأصول ٢٧٩/٣ ، والخصائص ١٤٦/٢ ، واللباب للعكبري ١٩٧/٢ ، واللمحة لابن الصائغ ٣١٧/١ .

وضَمٍّ[١] ، وهي لغةُ كثيرٍ من : قيسٍ ، وعُقَيْلٍ ، ومَنْ جاورهم ، وعامةِ بني أسدٍ[٢] ، ، وهذه اللُّغةُ تلي لغةَ الكسْرِ في الفصاحةِ ، والقوةِ .

وبإخلاصِ كسْرةِ الفاءِ : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾ ، وهي اللُّغةُ الأولى ، قرأَ ابنُ كثيرٍ ، وعاصمٌ ، وأبو عمْرٍو وحمزةُ ، وبلغةِ الإشْمامِ قرأَ الكسائيُّ ، ونافعٌ ، وابنُ عامرٍ ، وابنُ محيصنٍ ، وغيرُهم[٣] .

الثّالث : إخْلاصُ ضمِّ الفاءِ في الكلمةِ ، وسكونُ عينِه واوًا ، وذلك بحذفِ كسرةِ العينِ ؛ إذْ منها ينشأُ الثِّقَلُ ، وتَبْقى الفاءُ على ضَمِّها ؛ فتَسْلَمُ الواوُ في (قُولَ)[٤] ، وهذه وهذه هي لغةُ بني دبير ، وبني فَقْعس من بني أسدٍ ، وتُنْسَبُ إلى بني ضبَّةَ ، وهُذَيْلٍ ، وبعضِ بني تميمٍ[٥] ؛ فيقولون في (بِيعَ ، وقِيلَ) : (قد بُوعَ المتاعُ ، وقُولَ له)[٦] ، ولمْ ولمْ تَرِدِ القراءةُ بهذه اللّغةِ ، وأجازها مكيٌّ ، وقد سبقه الزجاجُ إلى ذلك[٧] ، ولا يُقْرأُ بها عند العكبريِّ ، وأبي حيانَ[٨] ، وذهبَ الفراءُ إلى أنَّ هذه اللّغةَ لا تَدْخُلُ في القرآنِ ؛ لمخالفتِها الكتابَ[٩] ، والفرَّاءُ يقصدُ بهذا : أنها تخالفُ الرسْمَ العثمانيَّ ، وهو أحدُ أركانِ أركانِ القراءةِ ، وهذا السببُ وحده كفيلٌ بأنَّ هذه اللّغةَ لم يقرأ بها أحدٌ من القُرّاءِ ، فما بالُك لو كان هناك سببٌ آخَرُ ؟! وهو أنها أضعفُ اللّغاتِ – كما نصَّ على ذلك

---

(١) إبراز المعاني ٣٢١/١ .
(٢) كتاب فيه لغات القرآن للفراء ص١٤ .
(٣) انظر : كتاب فيه لغات العرب للفراء ص١٤ ، والسبعة ص١٤١ ، ١٤٣ ، ومعاني القراءات ١٣٥/١ ، ١٣٥/١ ، ١٣٦ ، والحجة لابن خالويه ص٦٩ ، والكشف والبيان ١٥٤/١ ، والكشف عن وجوه القراءات ٢٢٩/١ ، ٢٣٠ ، والدر المصون ١٣٤/١ . وهي – أيضًا – قراءتهم في مثيلاتها في كُلّ ما ورد من الآيات القرآنية .
(٤) وتقلب الياء واوًا في : (بيع) ؛ لانضمام ما قبلها ؛ فهم يُسوون بين ذوات الواو والياء . انظر : مشكل مشكل إعراب القرآن ٧٨/١ ، وتوضيح المقاصد ٦٠١/٢ ، والدر المصون ١٣٤/١ .
(٥) ينظر : كتاب فيه لغات العرب ص١٤ ، والمحتسب ٣٤٦/٢ ، والبحر المحيط ١٠٠/١ ، والتذييل ٢٧١/٦ ، والتصريح ٤٣٨/١ .
(٦) معاني القرآن للأخفش ٤٤/١ . وشرط جواز هذه اللّغات في : (قيل ، وغيض، ونحوهما) عند بعضهم بعضهم هو ألا يلبس ، فإن ألبس عُمل بمقتضى عدم اللبس ، وأطلق سيبويه جواز ذلك . ينظر : الكتاب ٢٣٢/١ ، ٢٣٣ ، ٣٤٢/٤ ، والدر المصون ١٣٤/١ .
(٧) تفسير مكي ١٥٦/١ . وانظر : معاني القرآن وإعرابه ٨٧/١ ، وما يجوز لغة لا قراءة عند عند الفراء والزجاج ص٢٢٣-٢٢٥ .
(٨) التبيان ٢٨/١ ، والبحر المحيط ١٠٠/١ .
(٩) كتاب فيه لغات العرب ص١٥ .

النحويون –[١] .

وقد أشارَ ابنُ مالكٍ في قوله :

وَاكسِر أوِ اشمِم (فَا) ثُلاَثِيٍّ أُعِلْ ∴ عَينًا وَضَمٌّ جَا كَـ (بُوعَ) فَاحتُمِلْ[٢]

إلى ضعْفِ هذه اللّغةِ بالنسبةِ إلى اللغتين الأُخْرَيَيْنِ ، وذلك حِينَ أَخَّرَهُما عنهما في الترتيبِ[٣] .

(٦) فاءُ الأمرِ المهموزِ في الفعلِ (أمَرَ) الواقعِ في درَجِ الكلامِ بين الحذفِ والإبقاءِ .

قال مكيٌّ في ﴿ : ﴿فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ﴾[٤] : " قَوْلُه : ﴿فَخُذْهَا﴾ أَصلُه : (فَأْخُذْهَا)، (فَأْخُذْهَا)، وأصْلُ (خُذْ) : (اُؤْخُذْ) لَكِنْ لَمْ يُسْتَعْمَلْ على الأَصْلِ ، وَحُذِفَ تَخْفِيفًا ؛ لاجْتِمَاعِ الضمَّاتِ ، وَالْوَاوِ ، وحرفِ الْحلقِ ، وَقدْ قَالُوا : (اُؤْمُرْ ، اُؤْخُذْ) ؛ فَاسْتُعْمِلَ على الأَصْلِ ، وَمِنْه قَوْلُه : ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ﴾[٥] ، وَلَوِ اسْتُعْمِلَ على التَّخْفِيفِ لقَالَ : (وَمُرْ أهلَك)، وَهُوَ جَائِزٌ فِي الْكَلاَمِ "[٦] .

أيْ : أنه يجوزُ في غيرِ القرآنِ أنْ تُرَدَّ الفاءُ المحذوفةُ من أوّلِ الفعْلِ الأمْرِ المهموزِ (أمَرَ) إذا وقعَ بعد الواوِ ، أوِ الفاءِ ، ونحوِهما ؛ فيُقالُ : (وأْمُرْ) ، و(مُرْ) .

ونلحظُ أنَّ مكيَّ بنَ أبي طالبٍ يُسوِّي بين حذْفِ الفاءِ ، وإبقائها في حشْوِ الكلامِ، وسنبيّنُ ذلك فيما يأتي :

إذا كانَ الفعلُ مهموزًا مضمومًا ثالثُه في المضارعِ فإنَّ الأمْرَ منه يكونُ بقلبِ الهمزةِ الثّانية واوًا خالصةً ، نحو : (أُوسَ الجُرْحَ) ، والأصل : (اُؤْسَ) ، فقلبُوا الهمزةَ الثّانيةَ حرفَ لينٍ فرارًا من الجمْعِ بين الهمزتين[٧] .

ويُسْتثنَى من هذه القاعدةِ ثلاثةُ أفعالٍ ، هي : (أَخَذَ ، وأَكَلَ ، وأَمَرَ) عند البدْءِ

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١٥٥٦/٣ .
(٢) ألفية ابن مالك ص١٠١ ، البيت ٢٤٧ ، تح/ العيوني .
(٣) انظر : شرح الأشموني ١٨١/١ .
(٤) سورة الأعراف – من الآية ١٤٥ .
(٥) سورة طه – من الآية ١٣٢ .
(٦) مشكل إعراب القرآن ٣٠٢/١ .
(٧) والهمزة الأولى هي همزة الوصل التي يؤتى بها للتوصل إلى النطق بالساكن .[شرح ابن يعيش ٢٧٦/٥ ، تح/ إميل] .

بها ؛ إذْ كثُرَ استعمالُها في الكلامِ ، فحَذَفُوا همْزتَها قصْدًا للتخفيفِ[١] ، وهُوَ منَ الحذفِ اللازمِ الذي لا يُقاسُ عليه[٢] ، وذلك لأنها شذَّتْ – كما ذكرْنا – عن قياسِ نظائرِها ؛ لأنَّ ثانيَ مضارعِها ساكنٌ ، ولم يتوصَّلُوا إليها بهمزةِ وصلٍ ، بل حذفُوا ثانيَها الساكنَ – أيضًا – ، فقالوا في الأمرِ من هذه الأفعالِ الثلاثةِ : (خُذْ ، وكُلْ ، ومُرْ) ؛ لكثرةِ استعمالِهم لها[٣] ، والأصلُ فيها أنْ يُقالَ : (اُؤْخُذْ ، واؤكُلْ ، واؤمُرْ) بهمزةِ وصلٍ مضمومةٍ ، ثم همزةٍ ساكنةٍ هي فاءُ الكلمةِ ؛ فاجتمعتْ همزتان في كلمةٍ واحدةٍ ، مع كثرةِ استعمالِها ؛ فكان القياسُ قلبَ الثّانيةِ واوًا ؛ لانضمامِ ما قبلها ، فيُقال : (اُوخُذْ ، واُوكُلْ ، واُومُرْ)[٤] ، إلاّ أنَّ العربَ خففتْها بغيرِ القلبِ ، وذلك بأنْ حُذفتِ الثّانيةَ الساكنةَ تخفيفًا لاجتماعِ الهمزتين ؛ فاستغْنَوا – حينئذٍ – عن همزةِ الوصلِ التي أُتيَ بها للتوصُّلِ إلى النطقِ بالساكنِ ، وقد حُذِفَ ؛ فلا حاجةَ إليها ، ووزنُ هذه الأفعالِ (عُلْ)[٥] ، ولم يجعلْ سيبويهِ لهذا الحذفِ علةً سوى السماعِ المحضِ[٦] .

وهذا هو حُكْمُ هذه الأفعالِ إذا بُدِئَ بها في الكلامِ .

وقد أجازَ مكيٌّ هذا الحذفَ في غيرِ القرآنِ الكريمِ ؛ فيُقالُ : (ومُرْ أهلَكَ) ، وهو ممّا لم يُقْرأ به[٧] .

والظاهرُ أنه لا يُفَرِّقُ بين هذه الأفعالِ الثلاثةِ في الاستعمالِ ، سواءٌ أكانتْ في أوّلِ الكلامِ أمْ في حشْوِه ، وهو – أيضًا – ما ذهبَ إليه : الثمانينيُّ ، ونشوانُ الحِمْيَريُّ ، والسخاويُّ[٨] .

والصحيحُ أنَّ العربَ يُفَرِّقون بينها ، كما يأتي :

١ – **الفِعْلان (أخذَ) ، و(أكلَ)** ، يلتزمُ العربُ فيهما حذْفَ الهمزةِ عند وقوعِ الكلمةِ

---

(١) تكملة في تصريف الأفعال للشيخ محمد محيي الدِّين ٢٧٧/٤، وشرح ابن يعيش ٢٧٦/٥ .
(٢) إيجاز التعريف لابن مالك ص١٩٦ .
(٣) فتح المتعال على لامية الأفعال للرائقي المالكي ص٢٦٨ .
(٤) وحكى سيبويه (اوكل) شذوذًا . ينظر : الكتاب ١٣٥/١ ، والتبيان ٥٢/١ . وحكاه في (اومر) . ينظر: ينظر: اللباب للعكبري ٣٦٢/٢ ، ٣٦٣ .
(٥) ينظر : شرح التصريف للثمانيني ص٣٩٣ ، والإبانة في اللّغة للعوتبي ٢٥٣/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٧٧/٥ ، ٢٧٨ ، وجمال القُرّاء ص٧٣٣ ، ٧٣٤ ، وشرح الشافية للرضي ٥٠/٣ ، والبحر المحيط ٢٥٤/١ ، والدر المصون ٢٨٠/١ ، واللباب لابن عادل ٥٥١/١ ، وعمدة القاري ٤٢٤/٦ ، وحاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني ٢٣٢/٥ ، ٢٣٣ ، وتاج العروس ٨٥/١٠ .
(٦) الكتاب ١٣٥/١ ، واللباب للعكبري ٣٦٣/٢ ، وتمهيد القواعد ٥١٩٠/١٠ .
(٧) مشكل إعراب القرآن ٣٠٢/١ .
(٨) شرح التصريف ص٣٩٣ ، وشمس العلوم ٣٢٦/١ ، وجمال القُرّاء ص٧٣٤ .

ابتداءً ، وأمّا إذا سُبِقَتا بشيءٍ قبلها كحرْفِ العطفِ فإنه يكْثُرُ حذفُها ، ولكنه غيرُ مُلْتزَمٍ كالتزامِه في الابتداءِ[١] ، قال تعالى :﴿خُذُواْ زِينَتَكُمْ﴾[٢] ، ﴿خُذُواْ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم﴾[٣] ، ﴿كُلُواْ وَٱشْرَبُواْ﴾[٤][٥] .

٢ – **الفعلُ (أمَرَ)**[٦] ، لا يلتزمون في الأمْرِ منه هذا الحذفَ إلاّ عند الابتداءِ بالكلمةِ ، فإنْ كانتْ مسبوقةً بشيءٍ لم يلتزموا حذْفَها ، بلِ الأكثرُ استعمالاً – حينئذٍ – هو إبقاءُ الهمزةِ على الأصلِ فيها[٧] ، تقولُ : (وأْمُرْ ، فَأْمُرْ ، قلتُ لك : اْمُرْ)[٨] ، وقال تعالى :﴿وَأْمُرْ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾[٩] ، ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾[١٠] ، ﴿وَأْمُرْ قَوْمَكَ﴾[١١] ، وذلك لأنَّ علةَ الحذفِ اجتماعُ الهمزتين ، ولا تَجْتمعان في الدَّرَجِ[١٢] ، وإنما كثُرَ هذا الحذفُ في درَجِ الكلامِ في نحوِ : (وخُذْ ، وكُلْ) دونَ الفعلِ (وأْمُرْ) ؛ لأنه أقلُّ استعمالاً منهما ، فكأنه نقصَ عن مرتبتِهما[١٣] ، وممَّنْ ذهبَ إلى هذا : النحاسُ ، والعكبريُّ ، وابنُ الحاجبِ ، وابنُ مالكٍ ، ووافقهم الرّضيُّ ، والسمينُ الحلبيُّ ، والرائقيُّ الصعيديُّ[١٤] .

---

(١) وجعل العكبري في اللباب ٣٦٣/٢ هذا الحذف واجبًا في حشو الكلام – أيضًا – .
(٢) سورة الأعراف – من الآية ٣١ .
(٣) سورة البقرة – من الآية ٦٣ .
(٤) سورة البقرة – من الآية ٦٠ .
(٥) انظر : تكملة في تصريف الأفعال لمحيي الدِّين ٢٧٧/٤ ، ٢٧٨ . وقد جاء الأمر منهما في في القرآن الكريم محذوف الفاء مطلقًا ، سواء أوقعا في أوّل الكلام أم في حشوه . ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٤٩/٥ .
(٦) ومثله – أيضًا – الأمر من (سأل) يجوز فيه الوجهان على هذا التفصيل المذكور في (أمر) . ينظر: ينظر: دراسات لأسلوب القرآن ٢٢/٤ .
(٧) تكملة في تصريف الأفعال ٢٧٨/٤ .
(٨) وذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢١٦٦/٤ ، ٢١٦٧ أن بعض العلماء زعم أن هذه الأفعال الثلاثة قد ورد فيها إبقاء الهمزة بعطف ، وبغير عطف ، ولم يستشهد على ذلك بشيء من الشِّعْر ، ولا غيره .
(٩) سورة لقمان – من الآية ١٧ .
(١٠) سورة طه – من الآية ١٣٢ .
(١١) سورة الأعراف – من الآية ١٤٥ .
(١٢) شرح الشافية للرضي ٥٠/٣ ، ٥١ .
(١٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢٧٧/٥ ، والشافية ص٩١ ، وشرح الشافية للرضي ٥٠/٣ ، وتمهيد القواعد ٥١٩٠/١٠ .
(١٤) عمدة الكتاب ص١٨٨ ، واللباب ٣٦٢/٢ ، ٣٦٣ ، والشافية ص٩١ ، وإيجاز التعريف ص١٩٦ ، وشرح الشافية للرضي ٥٠/٣ ، ٥١ ، والدر المصون ٢٨٠/١ ، واللباب لابن عادل ٥٥١/١ ، وتمهيد القواعد ٥١٩٠/١٠ ، وفتح المتعال على لامية الأفعال ص٢٦٩ .

ولعلَّ ممّا يشهدُ لذلك : أنه لمْ يَرِدِ الفعلُ (وأْمُرْ) في القرآنِ الكريمِ إلاّ على هذه الصورةِ[١] ؛ لأنَّ قولَه : ﴿وَأْمُرْ﴾ أفصحُ من (ومُرْ)[٢] ، وقد صرَّحَ الرّضيُّ، والسمينُ الحلبيُّ[٣] بقلَّةِ هذه اللّغةِ ، وهي (ومُرْ) ؛ لأنَّ الأصْلَ فيها أنْ تكونَ مبتدأً بها ، فكأنَّ الهمزةَ قد حُذِفَتْ في الابتداءِ أوّلاً ، ثمَّ وَقَعَتْ تلك الكلمةُ المحذوفةُ في الدَّرَجِ فبَقِيَتْ على أصْلِها[٤] .

وبهذا يظهرُ لنا ضعفُ هذا المذهبِ ؛ ولذا كانَ حريًّا ألا يُقْرأَ به مع جوازِهِ في الكلامِ – كما ذكرنا – .

---

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢٢/٤ .
(٢) الشافية ص٩١ .
(٣) شرح الشافية ٥٠/٣ ، ٥١ ، والدر المصون ٢٨٠/١ .
(٤) ينظر : شرح الشافية ٥٠/٣ ، ٥١ .

المَبْحَثُ الخَامِسُ

معالمُ منهجِ مكيِّ بنِ أبي طالبٍ في دراسة ما يجوزُ لغةً لا قراءةً

نستطيع أن نُظْهِرَ بعضًا من معالمِ هذا المنهجِ فيما يأتي :

١ – كان مكيٌّ يستشهدُ على مذهبِه ببعضِ الآياتِ القرآنيةِ ، كما في قوله : " وَيجوز النصب فِي ﴿سِمَانٍ﴾ ، وَفِي ﴿خُضْرٍ﴾ على النَّعْت لـ ﴿سَبْعَ﴾ كَمَا قال الله تعالى : ﴿سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا﴾[١] على النَّعْت لـ ﴿سَبْعَ﴾ "[٢] .

وقال في موضع آخر : " وَيجوز النصب ، كَمَا قَالَ : ﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾[٣] بإضمار فعل "[٤] .

وقد يستشهدُ على مذهبِه بشاهدٍ من الشِّعْرِ ، وهذا قليلٌ ، ومنه قوله : " وَيجوز فِي الْكَلَام الرّفْع على معنى الصّفة ، كَأَنَّهُ قَالَ : (غير وَجهه) ، كَمَا قَالَ :

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ ∴ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ "[٥]

٢ – كان مكيٌّ يتابع أحيانًا مذهب الكوفيين ، والفراء ، وقد ظهر هذا في إجازته حذف العائد المرفوع في اسم الموصول غير (أي) ، ولا يشترط طول الصلة فيها[٦] ، كما كما نجده يتابع مذهب الفرّاء في أن (القريب) قُرْب المكان يستوي فيه المذكر ، والمؤنث ، والجمع[٧] ، وفي أن (ذلك) قد يراد به معنى الجماعة[٨] .

وذهب مكي – أيضًا – إلى أنه يجوز تقديم النعت غير المفرد عليه[٩] ، وهو وهو خلاف مذهب الجمهور الذين ذهبوا إلى أن الأقيس هو تقديم النعت المفرد على الجملة وشبهها[١٠] .

٣ – أفاد مكيٌّ في بعضِ مسائلِه ممّن سبقه كالفراء ، والزجاج ، والنحاس ،

---

(١) سورة نوح – من الآية ١٥ .
(٢) مشكل مكي ٣٨٨/١ .
(٣) سورة الإنسان – من الآية ٣١ .
(٤) المشكل ٤٨٨/١ . وانظر : ٧٧/١ .
(٥) مشكل إعراب القرآن ٥٤٩/٢ ، وذلك في مجيء (إلاّ) بمعنى (غير) في ﷻ : ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ (القصص : ٨٨) .
(٦) ينظر : مشكل مكي ١٧٨/١ .
(٧) المشكل ١٢٧/١ .
(٨) تفسير مكي ٧٧٧/١ .
(٩) ينظر : مشكل إعراب القرآن ١٦٠/١ .
(١٠) انظر : الكتاب ٤٩/٢ ، والارتشاف ص١٩٢٩ .

وغيرهم ، ولكنه لم يُشِر إلى ذلك في كتابيه إلاّ نادرًا ؛ فنجده أحيانًا يعزو إلى الكسائي ، والفراء[١] .

٤ – نلحظُ أنَّ ما أجازه مكيٌّ من هذه الأوجُهِ الإعرابيةِ التي لم يُقْرأ بها ، تتفاوت قوةً وضعفًا ، و كان بعضُها يتكئُ على الصناعةِ النحويةِ وحْدَها ، وبعضُها يعتمدُ على المعنى وحده .

ويمكننا أن نقسم هذه الأوجه خمسة أقسام ، هي :

أ – **ما لم يُقْرأ به لضعفه من جهة الصناعة النحوية** ، نحو :

١ – نصب ﴿أَنفُسُهُمْ﴾ على الاستثناء في ﷺ : ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ﴾[٢][٣] .

٢ – جرّ ﴿أَهْلَ﴾ في ﷺ : ﴿لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾[٤] على أنه بدل من ضمير المخاطب في ﴿عَنكُمُ﴾[٥] ، وهو من إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر من غير أن يفيد الإحاطة ، وهو مذهب الكوفيين .

٣ – النصب على الموضع بعد ﴿أَيُّهَا﴾ ، وهو مذهب المازني وحده[٦] .

ب – **ما لم يُقْرأ به لضعفه لغة** ، كما في :

١ – إجازته رد الفاء المحذوفة من أوّل الفعل الأمر (أمر) إذا وقع في حشو الكلام[٧] .

٢ – حذف التنوين ، ورفع ﴿الضِّعْفِ﴾ من ﷺ : ﴿فَأُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضِّعْفِ﴾[٨] ؛ لأنه أقل استعمالاً ، وأكثره في الشِّعْر[٩] .

ج – **ما لم يُقْرأ به ؛ لأن الوجهَ المقروءَ به أفصحُ** ، كما في

---

(١) ينظر : الهداية ٦/٤٣٨٠ .
(٢) سورة النور – من الآية ٦ .
(٣) مشكل إعراب القرآن ٢/٥٠٨ .
(٤) سورة الأحزاب – من الآية ٣٣ .
(٥) المشكل ٢/٥٧٨ .
(٦) ينظر : المشكل ٢/٤٧٥ ، وتفسيره ٩/٥٧٨٠ .
(٧) المشكل ١/٣٠٢ .
(٨) سورة سبأ – من الآية ٣٧ .
(٩) المشكل ٢/٥٨٩ ، ٥٩٠ .

الحملِ على معنى المثنى[١] .

د – **ما لم يُقرأْ به ؛ لأن المعنى لا يُساعد عليه** ، نحو :

١ – نصب ﴿عُصْبَةٌ﴾ على الحالِ في ﷻ : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ﴾[٢] .

٢ – وجه العدول عن البدل في ﴿أَكْثَرُهُمْ﴾ من ﷻ : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾[٣] ، وذلك لضعف (البدل) في المعنى[٤] .

هـ – **ما جاز لغة ، ممّا جاء نظيره في آية أخرى** ، نحو :

١ – نصب ﴿كُلٌّ﴾ بـ ﴿إِن﴾ المخففة في قراءة نافع وغيره : ﴿وَإِن كُلٌّ ذَٰلِكَ لَمَّا﴾[٥] ، بتخفيف ﴿لَمَّا﴾[٦] ، فقد جاء في موضع آخر ، وهو ﷻ : ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ﴾[٧] بتخفيف ﴿إِنَّ﴾ ، و﴿لَّمَّا﴾ ، وبنصب ﴿كُلًّا﴾[٨] .

٢ – جواز إجراء النعت ﴿سِمَانٍ﴾ على المضاف ﴿سَبْعَ﴾ في ﷻ : ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ﴾[٩] ؛ إذ هو نظير ﷻ : ﴿سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا﴾[١٠] .

٣ – الحمل على معنى ﴿مَن﴾ في ﷻ : ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا﴾[١١] ؛ فقد ورد نظيره في آية يونس : ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾[١٢] .

---

(١) تفسير مكي ٦/٤٣٨٠ .
(٢) سورة النور – من الآية ١١ . وانظر : مشكل مكي ٢/٥١١ .
(٣) سورة الحجرات – الآية ٤ .
(٤) ينظر : المشكل ٢/٦٨٠ ، والبرهان ٢/٤٥٨ .
(٥) سورة الزخرف – من الآية ٣٥ .
(٦) مشكل مكي ٢/٦٥٠ ، ٦٥١ .
(٧) سورة هود – من الآية ١١١ .
(٨) انظر : السبعة ص٣٣٩ .
(٩) سورة يوسف – من الآية ٤٣ . انظر : المشكل ١/٣٨٨ .
(١٠) سورة نوح – من الآية ١٥ .
(١١) سورة البقرة – من الآية ٨ .
(١٢) من الآية ٤٢ .

A

الحمدُ للهِ وكفَى ، وصلاةً وسلامًا على عبادِه الذين اصطفى .

أمّا بعدُ ؛

فهذه أهمُّ النتائجِ التي وقفتُ عليها في هذا البحثِ ، أذكرُها بإيجازٍ :

١ – ظهرَ لنا من خلالِ هذا البحثِ مكانةَ مكيِّ بن أبي طالبٍ في إبرازِ هذه الظاهرةِ، وتجْليتِها ، وأنه – في أحايينَ كثيرةٍ – كان يذكرُ بعضَ هذه الوجوهِ على أنها جائزةٌ في اللّغةِ ، مع أنها قراءةٌ لمْ يطَّلِعْ عليها .

٢ – أفادَ مكيُّ بنُ أبي طالبٍ في هذه الأوجُهِ من بعضِ سابقيه : كالفرَّاءِ ، والزجاجِ ، والنحاسِ ، ولكنَّ بصماتِه كانتْ واضحةً جليةً ، فكانتْ – عنده – مواضعُ كثيرةٌ أوردَها ، ودرسَها في كتابَيْهِ : التفسيرِ ، والمُشْكِلِ .

٣ – ظهرَ من خلالِ هذه الدراسةِ أنَّ مكيَّ بنَ أبي طالبٍ في كثيرٍ ممَّا يجوزُ لغةً عنده قد تابعه فيه مَنْ جاء بعده ، وكان أكثرَهم تأثرًا به ، ومتابعةً له في هذا : القرطبيُّ ، والعكبريُّ ، والسمينُ الحلبيُّ ، والشوكانيُّ ، وغيرُهم .

٤ – اشْتُهِرَ مكيٌّ بإيراد هذه الأوجه الجائزة التي لم يُقْرأ بها ، وقد سمَّاها ابنُ عطيةَ بالجائزاتِ في اللّغةِ ، وكانَ بعضُها سببًا في اعتراضِه عليه ؛ لأنه كان حريصًا على ذِكْر كلِّ ما أجازته العربُ في المسألةِ ، حتى وإنْ كان ضعيفًا .

٥ – ظهرَ لنا أنَّ مفهومَ الجائزِ من القراءةِ هو : ما تحتملُه الكلمةُ القرآنيةُ من أوجُهٍ إعرابيةٍ تجوزُ لغةً ، وتصِحُّ عربيةً ، وتُشْبِهُ في صورتها القراءاتِ القرآنيةَ الواردةَ المقروءَ بها ، وهي ليستْ منها ، بلْ إنَّ هذه الأوجُهَ الجائزة دون القراءة من جهة البلاغة ، والفصاحة ، والقياس النحوي ، واللّغويّ .

٦ – كانَ مكيُّ بنُ أبي طالبٍ يتابعُ الكوفيين ، والفراءَ أحيانًا في مذهبِهم ، وقد ظهرَ هذا من خلالِ البحث .

٧ – ما أجازه مكيٌّ من هذه الوجوهِ يتفاوتُ قوةً وضعفًا ، وبعضُها له وجهٌ من جهةِ المعنى ، أو الصناعةِ النحويةِ ، وبعضُها قويٌّ من جهةِ الصناعةِ والمعنى .

٨ – يظلُّ الوجهُ المقروءُ به هو أفصحَ الوجوه ، وأبلغَها ، وأفضلَها ، وأعلاها ، مع أنَّ ما أجازه مكيٌّ قدْ يكونُ قويًّا ، لكنه دونَ ما جاءتْ به القراءةُ .

٩ – ما يجوزُ لغةً ممّا لم يُقْرأ به ظهرَ عند مكيٍّ ، وغيرِه لأغراضٍ ، منها : مجيئُه في بعضِ القراءاتِ الأخرى ، أو بيانِ مذهبِه النحويِّ ، أو ما يجوزُ عنده ، أو لبيانِ أبلغيةِ الوجهِ المقروءِ به في القرآنِ الكريمِ ، وأنَّ ما جاءتْ عليه القراءةُ هو أفصحُ الوجهين ، وأرجحُهما .

هذا ، واللهَ – تعالى – أسألُ أنْ أكونَ قد وُفِّقْتُ في عملي هذا ، وأنْ ينفعَ به ، إنه أكرمُ مسئولٍ ، وأعظمُ مأمولٍ ، وهو حسبي ، ونِعْمَ الوكيلُ .

pبأهمFوK

- الإبانة في اللّغة للعوتبي (ت نحو ٥١٢هـ) ، تح/ عبد الكريم خليفة وآخرين ، ط/ وزارة التراث القومي بسلطنة عمان ، ط/ أولى ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م .
- إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة الدمشقي (ت ٦٦٥هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر لأحمد بن مُحمّد البنا (ت ١١١٧هـ) ، تح/ شعبان مُحمّد إسماعيل ، ط/ عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة الكليات الأزهرية ، ط/ أولى ١٤٠٧هـ .
- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (ت ٩١١هـ) ، تح/ مُحمّد أبي الفضل إبراهيم ، ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م .
- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب لأبي حيان (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق رجب عثمان مُحمّد ، مكتبة الخانجي ، ط/ ١ ، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م .
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السعود العماري (ت ٩٨٢هـ) ، دار إحياء التراث العربيّ ، بيروت .
- الأزهية في علم الحروف للهروي (ت ٤١٥هـ) ، تح/ عبد المعين الملوحي ، مجمع اللّغة العربيّة بدمشق ، ط/ ثانية ١٤١٣هـ/١٩٩٣م .
- أسرار العربيّة لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، دار الأرقم ، ط/ أولى ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م .
- أسلوب القلب في النحو العربيّ – دراسة تحليلية لشواهده وأنواعه لمُحمّد إبراهيم حسنين ، مجلة كلية اللّغة العربيّة بالقاهرة ، العدد ٣٣ سنة ٢٠١٥م .
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي (ت ٩١١هـ) ، تح/ عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة بالقاهرة .
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيط البطليوسي (ت ٥٢١هـ) ، تح/ حمزة النشرتي ، دار المريخ بالرياض .
- الأصول في النحو لابن السراج (ت ٣١٦هـ) ، تح/ عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة

الرسالة ، ط/ ثالثة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .

- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن لمحمد الأمين الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ) ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ١٤١٥هـ/١٩٩٥م .
- الأعاريب التي ردَّها ابن فضال المجاشعي في النكت في القرآن لمُحمّد إبراهيم حسنين ، مجلة الدراسات الإسلامية والعربية للبنات ببني سويف ٢٠١١م .
- الإعراب – أصوله وأساليبه ، ج١ للدكتور غريب نافع ، ط/ المطبعة الفنية ١٩٩١م .
- إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) ، تح/ مُحمّد السيد عزوز ، عالم الكتب ، بيروت ١٤١٧هـ .
- إعراب القرآن لقوام السنة الأصبهاني (ت ٥٣٥هـ) ، تح/ فائزة بنت عمر المؤيد ، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية ، ط/ أولى ١٤١٥هـ/١٩٩٥م .
- إعراب القرآن للنحاس (ت ٣٣٨هـ) ، تح/ زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربيّة ، ط/ ثانية ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .
- إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدِّين الدرويش (ت ١٤٠٢هـ) ، دار اليمامة ودار ابن كثير بدمشق وبيروت ، ط/ تاسعة ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م .
- ألفية ابن مالك في النحو والتصريف ، المسماة : الخلاصة في النحو لابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، تح/ سليمان بن عبد العزيز العيوني ، دار المنهاج بالرياض .
- الأمالي الشجرية لابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) ، تح/ محمود مُحمّد الطناحي ، ط/ الخانجي ١٤١٣هـ/١٩٩٢م .
- الأمالي النحوية لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) ، تح/ فخر صالح قدارة ، دار عمار بالأردن ، ودار الجيل ببيروت ، ط/ أولى ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تح/ مُحمّد محيي الدِّين ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان .
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (ت ٦٨٥هـ) ، تح/ مُحمّد عبد الرحمن المرعشلي ، دار إحياء التراث العربيّ ، بيروت ، ط/ أولى ١٤١٨هـ .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (ت ٧٦١هـ) ، تح/ مُحمّد

محيي الدِّين عبد الحميد ، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت .
- إيجاز البيان عن معاني القرآن لنجم الدِّين النيسابوري (ت نحو ٥٥٠هـ) ، تح/ حنيف بن حسن القاسمي ، دار الغرب الإسلاميّ ، بيروت ، ط/ أولى ١٤١٥هـ .
- إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، تح/ مُحمّد المهدي عبد الحي عمار سالم ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، ط/ أولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م .
- الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) ، تح/ إبراهيم مُحمّد عبدالله ، دار سعد الدِّين ، دمشق ، ط/ أولى ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م .
- بحر العلوم ، وهو تفسير أبي الليث السمرقندي (ت ٣٧٥هـ) ، تح/ عليّ مُحمّد معوض وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/ أولى ١٤١٣هـ/١٩٩٣م .
- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تح/ صدقي مُحمّد جميل ، دار الفكر ، بيروت ١٤٢٠هـ .
- البحر المديد في تفسير القرآن المجيد لابن عجيبة الحسني (ت ١٢٢٤هـ) ، تح/ أحمد عبد الله القرشي رسلان ، الناشر د. حسن عباس زكي ، القاهرة ١٤١٩هـ .
- البديع في علم العربيّة لمجد الدِّين ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) ، تح/ أحمد عليّ الدِّين وصالح العابد ، جامعة أم القرى ، ط/ أولى ١٤٢٠هـ .
- البرهان في علوم القرآن لبدر الدِّين الزركشي (ت ٧٩٤هـ) ، تح/ مُحمّد أبي الفضل إبراهيم ، ط/ عيسى الحلبي ، ط/ أولى ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م .
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزابادي (ت ٨١٨هـ) ، تح/ مُحمّد عليّ النجار ، وعبد العليم الطحاوي ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة .
- البيان في غريب القرآن للأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تح/ طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .
- تاج العروس للمرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) ، تح/ عبد الستار فراج وآخرين ، مطبعة كلومة ، الكويت .
- تاج اللّغة وصحاح العربيّة (ت ٣٩٣ أو ٤٠٠هـ) ، تح/ أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط/ ثالثة ١٤٠٤هـ .

- التبصرة والتذكرة للصيمري (ت ٥٨٤هـ) ، تح/ فتحي أحمد مصطفى ، مركز البحث العلمي ، ط/ أولى ١٤٠٣هـ .
- التبيان في إعراب القرآن للعكبري (ت ٦١٦هـ) ، تح/ عليّ مُحمّد البجاوي ، ط/ عيسى البابي الحلبي ، ط/ ثانية ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .
- التحرير والتنوير لمُحمّد الطاهر ابن عاشور (ت ١٣٩٣هـ) ، الدار التونسية للنشر ، تونس ١٩٨٤م .
- تذكرة النحاة لأبي حيان (ت ٧٤٥هـ) ، تح/ عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط/ أولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .
- التذكرة في القراءات الثمان لطاهر ابن غليون (ت ٣٩٩هـ) ، تح/ أيمن رشدي سويد ، الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة ، ط/ أولى ١٤١٢هـ/١٩٩١م .
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان (ت ٧٤٥هـ) ، تح/ حسن هنداوي ، دار كنوز إشبيليا ، ودار القلم بدمشق .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، تح/ مُحمّد كامل بركات ، دار الكتاب العربيّ ١٩٦٧م .
- التسهيل لعلوم التنزيل لأبي جزي الكلبي (ت ٧٥٧هـ) ، تح/ عبد الله الخالدي ، دار الأرقم ، بيروت ، ط/ أولى ١٤١٦هـ .
- التصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهري (٩٠٥هـ) ، تح/ عبدالفتاح بحيري ، مكتبة الزهراء ١٤١٣هـ ، وطبعة أخرى في دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٢١هـ .
- التفسير البسيط للواحدي (ت ٤٦٨هـ) ، تح/ مجموعة من الباحثين في جامعة الإمام مُحمّد بن سعود الإسلامية بالرياض ١٤٣٠هـ .
- تفسير البغوي (ت ٥٩٧هـ) معالم التنزيل ، تح/ مُحمّد عبد الله وآخرين ، دار طيبة ١٤٠٩هـ .
- تفسير الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ) من أوّل سورة آل عمران حتى نهاية الآية ١١٣ من سورة النساء ، تح/ عادل بن عليّ الشدي ، ط/ مدار الوطن بالرياض ، ط/ أولى ١٤٢٤هـ .

- تفسير القرآن العظيم لابن كثير (ت ٧٧٤هـ) ، تح/ سامي السلامة ، دار طيبة ١٤٢٠هـ .
- تفسير الكتاب العزيز وإعرابه لابن أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ) ، تح/ عليّ سلطان الحكمي ، الجامعة الإسلامية ١٤١٠/١٤١٣هـ .
- تفسير المنار لمُحمّد رشيد رضا (ت ١٣٥٤هـ) ، ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠م .
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ) ، تح د/ عليّ مُحمّد فاخر ، وآخرين ، دار السلام بالقاهرة ، ط/ أولى ١٤٢٨هـ .
- تهذيب اللّغة لأبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ) ، تح/ مُحمّد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربيّ ، بيروت ، د.ت .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (ت ٧٤٩هـ) ، تح/ عبد الرحمن عليّ سليمان ، دار الفكر العربيّ ، ط/ أولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م .
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري (ت ٣١٠هـ) ، تح/ عبد الله بن عبدالمحسن التركي ، دار هجر للطباعة ، ط/ أولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م .
- جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي (ت ٩٠٥هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/ أولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م .
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ت ٦٧١هـ) ، تح/ عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ، د.ت .
- الجدول في إعراب القرآن لمحمود بن عبد الرحيم صافي (ت ١٣٧٦هـ) ، دار الرشيد بدمشق ، ومؤسسة الإيمان ، بيروت ، ط/ رابعة ١٤١٨هـ .
- جمال القُرّاء وكمال الإقراء لعلم الدِّين السخاوي (ت ٦٤٣هـ) ، تح/ مروان العطية ، ومحسن خرابة ، دار المأمون للتراث بدمشق وبيروت ، ط/ أولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م .
- الجملة الوصفية في النحو العربيّ لليث أسعد عبد الحميد ، دار الضياء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط/ أولى ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م .
- الجمل في النحو للزجاجي (ت ٣٣٧هـ) ، تح/ عليّ توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة

، بيروت ، ط/ أولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .

- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي (ت ٧٤٩هـ) ، تح/ فخر الدِّين قباوة ومُحمّد نديم فاضل ، دار الآفاق الجديدة .
- الجواهر الحسان في تفسير القرآن لابن مخلوف الثعالبي (ت ٨٧٥هـ) ، تح/ مُحمّد عليّ معوض وزميله ، دار إحياء التراث العربيّ ، بيروت ، ط/ أولى ١٤١٨هـ .
- حاشية الأمير (ت ١٢٣٢هـ) على مغني اللبيب ، المكتبة التجارية بمصر ١٣٧٢هـ .
- حاشية الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ) على الشرح الكبير ، دار الفكر ، د.ت .
- حاشية الشهاب الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ) ، المسماة : عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي ، دار صادر ، مصورة عن ط/ الخديوية ١٢٨٣هـ .
- حاشية الصبان (ت ١٢٠٧هـ) على شرح الأشموني (ت ٩٢٩هـ) ، ط/ عيسى البابي الحلبي بالقاهرة .
- حاشية العدوي (ت ١١٨٩هـ) على شرح كفاية الطالب الرباني لابن خلف المَنُوفي (ت ٩٣٩هـ) ، تح/ يوسف البقاعي ، دار الفكر ، بيروت ١٤١٤هـ/١٩٩٤م .
- حجة القراءات لابن زنجلة (ت نحو ٤٠٣هـ) ، تح/ سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة بالقاهرة .
- الحجة للقُرّاء السبعة للفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، تح/ بدر الدِّين قهوجي وبشير حويجاتي ، دار المأمون للتراث ، ط/ أولى ١٤١٣هـ .
- خزانة الأدب للبغدادي (ت ١٠٩٣هـ) ، تح/ عبد السلام مُحمّد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط/ رابعة ١٤١٨هـ/١٩٩٧م .
- الخصائص لابن جنّي (ت ٣٩٢هـ) ، تح/ مُحمّد عليّ النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م .
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم لمُحمّد عبد الخالق عضيمة (ت ١٤٠٤هـ) ، دار الحديث بالقاهرة ، د.ت .
- درة التنزيل وغرة التأويل للخطيب الإسكافي (ت ٤٢٠هـ) ، تح/ مُحمّد مصطفى آيدين ، جامعة أم القرى ، معهد البحوث العلمية ، مكة المكرمة ،

ط/ أولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م .

- درة الغواص للحريري (ت ٥١٥هـ) ، تح/ عبد الحفيظ الفرغلي ، دار الجيل ومكتبة التراث الإسلاميّ ، ط/ أولى ١٩٩٦م .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) ، تح/ أحمد مُحمّد الخراط ، دار القلم بدمشق ، ط/ أولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني (ت ٧٠٢هـ) ، تح/ أحمد مُحمّد الخراط ، دار القلم بدمشق ، ط/ ثانية ١٩٨٥م .
- روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني للآلوسي (ت ١٢٧٠هـ) ، تح/ مجموعة من المحققين ، مؤسسة الرسالة ، ط/ أولى ١٤٣١هـ/٢٠١٠م .
- زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) ، تح/ عبد الرزاق المهدي ، دار الكتاب العربيّ ، بيروت ، ط/ أولى ١٤٢٢هـ .
- الزجاجي بين اعتراضات ابن السيد البطليوسي وابن أبي الربيع في البسيط ، رسالة دكتوراه لمُحمّد إبراهيم حسنين ، كلية اللّغة العربيّة بالقاهرة ٢٠٠٥م .
- السبعة في القراءات لابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) ، تح/ شوقي ضيف ، دار المعارف بالقاهرة ، ط/ ثانية ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .
- السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير لشمس الدِّين الخطيب الشربيني (ت ٩٧٧هـ) ، ط/ بولاق بالقاهرة ١٢٨٥هـ .
- الشافية في علم التصريف لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) ، ومعها [الوافية نظم الشافية للنيساري (ت في القرن ١٢هـ)]، تح/ حسن أحمد العثمان ، المكتبة المكية ، مكة المكرمة ، ط/ أولى ١٤١٥هـ/١٩٩٥م .
- شرح ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) على الألفية، تح/ مُحمّد محيي الدِّين عبد الحميد ، دار التراث ١٤٠٠هـ .
- شرح الأشموني (ت ٩٢٩هـ) على ألفية ابن مالك ، ط/ عيسى الحلبي بالقاهرة .
- شرح الألفية لابن الناظم (ت ٦٨٦هـ) ، تح/ عبد الحميد السيد مُحمّد ، دار الجيل ، بيروت ، د.ت .
- شرح التسهيل لابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، تح/ عبد الرحمن السيد وبدوي المختون ،

دار هجر ١٤١٠هـ/١٩٩٠م .

- شرح التصريف للثمانيني (ت ٤٤٢هـ) ، تح/ إبراهيم البعيمي ، مكتبة الرشد ، ط/ أولى ١٤١٩هـ/١٩٩٩م .
- شرح الجمل لابن بابشاذ (ت ٤٥٤هـ) ، تح/ د. مصطفى إمام ، رسالة دكتوراه في كلية اللّغة العربيّة بالقاهرة ١٩٧٣م ، بإشراف أ. د / عبد العظيم الشناوي .
- شرح جمل الزجاجي لابن خروف (ت ٦٠٩هـ) ، تح/ سلوى مُحمّد عرب ، معهد البحوث العلمية بمكة المكرمة ١٤١٩هـ .
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) ، تح/ صاحب أبو جناح ، وزارة الأوقاف ببغداد ، ط/ أولى ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .
- شرح الرّضيّ (ت ٦٨٦هـ) لكافية ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) ، تح/ يوسف حسن عمر ، ط/ جامعة قاريونس بليبيا ، وطبعة أخرى في جامعة الإمام بالمملكة العربيّة السعودية بتحقيق حسن الحفظي ويحيى بشير ، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م .
- شرح المفصل لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) ، تح/ إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، ط/ أولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠٣م ، وطبعة أخرى وهي ط . المكتبة المنيرية ، د.ت .
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان بن سعيد الحميري (ت ٥٧٣هـ) ، تح/ حسين بن عبد الله العمري وآخرين ، دار الفكر المعاصر ببيروت ، ودار الفكر بدمشق ، ط/ أولى ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م .
- العدول عن الأصل في سورة آل عمران – دراسة نحوية صرفية ، رسالة ماجستير لأحمد مُحمّد عبد المتجلي ، في كلية اللّغة العربيّة بالقاهرة ، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م .
- العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير لمُحمّد الأمين الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ) ، تح/ خالد بن عثمان السبت ، دار عالم الفؤاد ، مكة المكرمة ، ط/ ثانية ١٤٢٦هـ .
- عمدة الكتاب للنحاس (ت ٣٣٨هـ) ، تح/ بسام عبد الوهاب الجابي ، دار ابن حزم ، ط/ أولى ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م .

- علل النحو للوراق (ت ٣٨١هـ) ، تح/ محمود جاسم الدرويش ، مكتبة الرشد بالرياض ، ط/ أولى ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م .
- غاية الأماني في تفسير الكلام الرباني للكوراني (ت ٨٩٣هـ) من أوّل سورة النجم إلى آخر سورة النَّاس ، تح/ مُحمّد مصطفى كوكصو ، رسالة دكتوراه ، جامعة صاقريا ، تركيا ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م .
- فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن لزكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ) ، تح/ مُحمّد عليّ الصابوني ، دار القرآن الكريم ، بيروت ، لبنان ، ط/ أولى ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .
- غرائب التفسير وعجائب التأويل لمحمود بن حمزة الكرماني (ت نحو ٥٠٥هـ) ، دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة ، ومؤسسة علوم القرآن ببيروت .
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان لنظام الدِّين النيسابوري (ت ٨٥٠هـ) ، تح/ زكريا عميرات ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/ أولى ١٤١٦هـ .
- فتح البيان في مقاصد القرآن لمُحمّد صديق خان (ت ١٣٠٧هـ) ، تح/ عبد الله بن إبراهيم الأنصاري ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ١٤١٢هـ/١٩٩٢م .
- فتح القدير للشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) ، دار ابن كثير بدمشق ، ودار الكلم الطّيّب ببيروت ، ط/ أولى ١٤١٤هـ .
- فتح المتعال على لامية الأفعال لمُحمّد بن مُحمّد الرائقي الصعيدي (ت نحو ١٢٥٠هـ) ، تح/ إبراهيم بن سليمان البعيمي ، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ١٤١٧/١٤١٨هـ .
- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب [حاشية الطيبي (ت ٧٤٣هـ) على الكشاف للزمخشري(ت ٥٣٨هـ)] ، ط/ جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم ، ط/ أولى ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م .
- الكافية لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) ، تح/ طارق نجم عبد الله ، مكتبة دار الوفاء بجدة ، د.ت .
- الكتاب لسيبويه (ت ١٨٠هـ) ، تح/ عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط/ أولى .

- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمداني (ت ٦٤٣هـ) ، تح/ مُحمّد نظام الدِّين الفتيح ، مكتبة دار الزمان بالمدينة المنورة ، ط/ أولى ١٤٢٨هـ .
- كتاب فيه لغات العرب للفراء (ت ٢٠٧هـ) ، تح/ جابر بن عبد الله السريع ، ١٤٣٥هـ .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، دار الكتاب العربيّ ، بيروت ، ط/ ثالثة ١٤٠٧هـ ، وطبعة أخرى ، وهي ط . العبيكان ١٤١٨هـ/١٩٩٨م .
- كشف المشكلات للباقولي (ت ٥٤٣هـ) ، تح/ عبد القادر عبد الرحمن السعدي ، دار عمار ، الأردن ، ط/ أولى ١٤٢١هـ/٢٠٠١م .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) ، تح/ محيي الدِّين رمضان ، مؤسسة الرسالة بدمشق ١٤٠١هـ/١٩٨١م .
- الكشف والبيان ، وهو تفسير الثعلبي (ت ٤٢٧هـ) ، تح/ ابن عاشور الساعدي ، دار إحياء التراث العربيّ ، ط/ أولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠٣م .
- الكليات لأبي البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤هـ) ، تح/ عدنان درويش ومُحمّد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م .
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (ت ٦١٦هـ) ، تح/ غازي طليمات ، وعبد الإله نبهان ، دار الفكر المعاصر ، ط/ أولى ١٤١٦هـ/١٩٩٥م .
- اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الحنبلي الدمشقي (ت ٧٧٥هـ) ، تح/ عادل أحمد عبد الموجود ، وعليّ مُحمّد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط/ أولى ١٤١٩هـ/١٩٩٨م .
- اللمحة في شرح المُلْحة لابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ) ، تح/ إبراهيم الصاعدي ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ط/ أولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م .
- لمسات بيانية في نصوص التنزيل لفاضل صالح السامرائي ، دار عمار بعمان ، الأردن ، ط/ ثالثة ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م .
- ما يجوز لغة لا قراءة عند الفراء والزجاج في كتابيهما (معاني القرآن) جمعًا ودراسة لأحمد بن مُحمّد هزازي ، سلسلة الرسائل الجامعية ١٤٧ ، جامعة الإمام مُحمّد بن

سعود ، ١٤٣٩هـ/٢٠١٧م .
- ما يجوز لغة ولم يُقْرأ به – دراسة تأصيلية لفيصل بن جميل الغزاوي ، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية ، العدد ١٠ ، ذو الحجة ١٤٣١هـ .
- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١١هـ) ، تح/ فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي بمصر ، ١٣٧٤هـ/١٩٥٤م .
- المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث لأبي موسى الأصبهاني (ت ٥٨١هـ) ، تح/ عبد الكريم العزبادي ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي ، ط/ أولى ١٤٠٦/١٤٠٨هـ .
- محاسن التأويل للقاسمي (ت ١٣٣٢هـ) ، تح/ مُحمّد باسل عيون السود ، ط/ دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/ أولى ١٤١٨هـ .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جنّي (ت ٣٩٢هـ) ، تح/ عليّ النجدي ناصف وآخرين ، ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية (ت ٥٤٢هـ) ، تح/ عبدالسلام عبد الشافي مُحمّد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/ أولى ١٤٢٢هـ .
- مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) ، نشره برجستراسر ، مكتبة المتنبّي بالقاهرة .
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي (ت ٧١٠هـ) ، تح/ يوسف عليّ بديوي ، راجعه محي الدِّين مستو ، دار الكلم الطّيّب ، بيروت ، ط/ أولى ١٤١٩هـ/١٩٩٨م .
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) ، تح/ مُحمّد كامل بركات ، مركز البحث العلمي بمكة المكرمة ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .
- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) ، تح/ حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط/ ثانية ١٤٠٥هـ ، و طبعة أخرى بتحقيق ياسين السواس ، دار المأمون للتراث بدمشق .
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأحمد بن مُحمّد الفيومي (ت نحو ٧٧٠هـ) ، ط/ المكتبة العلمية ، بيروت .

- معاني القرآن للأخفش (ت ٢١٥هـ) ، تح/ هدى قراعة ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط/ أولى ١٤١١هـ/١٩٩٠م .
- معاني القرآن للفراء (ت ٢٠٧هـ) ، تح/ أحمد يوسف نجاتي ومُحمّد عليّ النجار ، دار الشرق ، د.ت .
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت ٣١٦هـ) ، تح/ عبد الجليل شلبي ، دار الحديث بالقاهرة ، ط/ ثانية ١٩٩٧م .
- معاني القراءات للأزهري (ت ٣٧٠هـ) ، مركز البحوث بجامعة الملك سعود بالسعودية ، ط/ أولى ١٤١٢هـ/١٩٩١م .
- معاني النحو لفاضل صالح السامرائي ، دار الفكر بالأردن ، ط/ ثالثة ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م .
- معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي (ت ٩١١هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/ أولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .
- معجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب ، دار سعد الدِّين بدمشق ، ط/ أولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (ت ٧٦١هـ) ، تح/ عبد اللطيف الخطيب ، ط/ الكويت ، ط/ أولى ٢٠٠٢م .
- مفاتيح الغيب التفسير الكبير للفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ) ، دار إحياء التراث العربيّ ، بيروت ، ط/ ثالثة ١٤٢٠هـ .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي (ت ٧٩٠هـ) ، تح/ مجموعة من المحققين ، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى ، ط/ أولى ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م .
- المقتضب للمبرد (ت ٢٨٥هـ) ، تح/ مُحمّد عبد الخالق عضيمة ، ط/ عالم الكتب ، بيروت .
- المقرب لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) ، تح/ أحمد الجواري وعبد الله الجبوري ، ط/ العاني ، ١٩٧١م .
- الممتع لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) ، تح/ فخر الدِّين قباوة ، دار المعرفة ، بيروت

، ط/ أولى ١٤٠٧هـ .

- المنتخب من غريب كلام العرب لكراع النمل (ت ٣١٠هـ) ، تح/ مُحمّد بن أحمد العمري ، معهد البحوث العلمية بمكة المكرمة ، ط/ أولى ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م .
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) ، ط/ دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٨هـ .
- النكت لابن فضال المجاشعي (ت ٤٧٩هـ) ، تح/ عبد الله الطويل ، دار البدر ، ٢٠٠٧م .
- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي (ت ٨٨٥هـ) ، دار الكتاب الإسلاميّ بالقاهرة ، د.ت .
- النكت والعيون للماوردي (ت ٤٥٠هـ) ، تح/ السيد بن عبد المقصود بن عبدالرحيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- نكت وتنبيهات في تفسير القرآن المجيد للبسيلي (ت ٨٣٠هـ) ، تح/ مُحمّد الطبراني ، وزارة الأوقاف بالمغرب ، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م .
- الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) ، تح/ مجموعة من الباحثين بكلية الدراسات العليا بجامعة الشارقة ، ط/ أولى ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م .

فهرس الموضوعات

الموضـــــوع	الصفحة
المقدمـــة	٣
التمهيد : مكي بن أبي طالب وما يجوز في غير القراءة	٥
المبحث الأوّل : ما قرئ بالرفع ، وجاز فيه النصب	٩-٣٥
١ – ما قرئ بالرفع من المصادر ، وجاز نصبه	٩
٢ – جواز نصب الاسم النكرة الواقع بعد (إذا) الفجائية	١٣
٣ – جواز النصب في ﴿ءَايَتُ﴾ من ﷺ : ﴿تِلْكَ ءَايَتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ﴾	١٥
٤ – وقوع المصدر المؤول اسمًا لـ (كان) ، أو خبرًا لها	١٦
٥ – جواز نصب (كُلّ) بـ (إن) المخففة	١٨
٦ – وجه جواز النصب في ﴿حَسَنَةٌ﴾ من ﷺ : ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةٌ﴾	٢٠
٧ – ما جاز فيه النصب على الاشتغال بعد ما يدل على الطلب وغيره	٢١
٨ – بين الرفع والنصب في ﴿أَنفُسُهُمْ﴾ من ﷺ : ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾	٢٥
٩ – هل يجوز النصب على الموضع بعد (أيها) ؟	٢٧
١٠ – نصب ﴿قَرِيبٌ﴾ على أنه نعت لظرف محذوف في ﷺ : ﴿أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾	٣٠
١١ – وجه العدول عن البدل في ﴿أَكْثَرُهُمْ﴾ من ﷺ : ﴿أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾	٣٢
١٢ – وجه نصب ﴿عُصْبَةٌ﴾ في ﷺ : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ﴾	٣٣
المبحث الثّاني : ما قرئ بالنصب ، وجاز فيه الرفع ، أو الجرّ	٣٦-٦٢
١ – جواز مجيء (ما) الكافة موصولة	٣٦

الموضـــــوع	الصفحة
٢ – ما قرئ بالنصب ، وجاز فيه الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف	٣٨
٣ – ما جاء منصوبًا على الاشتغال ، وجاز فيه الرفع على الابتداء	٤٦
٤ – ما جاء منصوبًا من المصادر	٤٨
٥ – جـــواز رفـــع ﴿حَقًّا﴾ مـــن ۞ : ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾	٥٠
٦ – مجيء ﴿إِلَّا﴾ بمعنى (غير) ، وجواز رفع ما بعدها في ۞ : ﴿إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾	٥٣
٧ – جواز العدول عن النصب على الحال إلى النعت	٥٥
٨ – وجه جواز الرفع في ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾	٥٩
٩ – جر ﴿أَهْلَ﴾ من ۞ : ﴿لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾	٦٠
المبحث الثّالث : ما قرئ بالجر أو الجزم ، وجاز فيه الرفع أو النصب	٦٣–٧٨
١ – مجيء (ما) المؤكِّدة موصولة	٦٣
٢ – جواز نصب ﴿قَبَسٍ﴾ في ۞ : ﴿بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾	٦٥
٣ – جواز إجراء النعت على المضاف ﴿سَبْعَ﴾ في غير التلاوة	٦٧
٤ – بين العطف على اللفظ أو المحل	٦٩
٥ – جواز العطف على محل (مِنْ) المجرورة الزائدة	٧١
٦ – وجه الرفع في ﴿ثَلَٰثَةٍ﴾ من ۞ : ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ﴾	٧٢
٧ – جواز حذف التنوين ورفع ﴿ٱلضِّعْفِ﴾ من ۞ : ﴿لَهُمْ جَزَآءُ ٱلضِّعْفِ﴾	٧٤
٨ – جعْل (من) الشرطية موصولة	٧٧
المبحث الرّابع : ما يجوز لغة في غير الأوجه الإعرابية ممّا يتعلق بالحمل أو الحذف ، ونحوهما	٧٩–٩١
١ – جواز الحمل على معنى الجمع أو لفظه	٧٩
٢ – جواز الحمل على معنى المثنى ﴿كِلْتَا﴾	٨٢

الموضـــــوع	الصفحة
٣ – وجه الالتفات عن التكلم إلى الخطاب في ﷺ : ﴿نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلۡبِكَ﴾	٨٣
٤ – هل يجوز حذف الواو في ﷺ : ﴿وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ﴾ ؟	٨٤
٥ – جواز ضم الفاء وسكون العين في الماضي الثلاثي الأجوف المبني للمفعول	٨٥
٦ – فاء الأمر المهموز من الفعل (أمر) الواقع في درج الكلام بين الحذف والإبقاء	٨٨
المبحث الخامس : معالم منهج مكي بن أبي طالب في دراسة ما يجوز لغة لا قراءة	٩٢
الخاتمـــة	٩٥
فهرس بأهم المصادر والمراجع	٩٧
فهرس الموضوعات	١١٠